شرح الجزری
لعلی القاری

2

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى اودع جواهر المعانى الضيائية فى قوالب زواهر المبانى
من حروف الهجائية وابدع الكونات لظهور حقيقة ذاته العلية فى مراتب
صفاته الجلية وانزل القرآن بلسان عربى مبين مع مزايا وساطة الروح
الامين على رسوله خاتم النبيين وسابق الاولين الذى اشار الى صفاء
صدقه بسورة صاد وهو افصح من نطق بالضاد من بين العباد
واظهر المغيبات تمار دغم واخفى وقلب على قلب اهل العناد وصلى الله
عليه وسلم وعلى اله واصحابه المقربين اليه والمرضيين لديه الذين على سبيل
الترتيل لكتابه والمجودين لاداء اداب الواقفين على عتبة بابه الواصلين
الى حضرة جنابه المترسمين على وفق خطابه حيث شموا ريحة فاتحة الكتاب
وراموا فى ملاقاموا لايحة لامعة خاتمة الكتاب اما بعد فيقول الملتجى الى
حرم ربه البارى على بن سلطان محمد القارى عاملهما الله بلطفه الخفى
وكرمه الوفى ان المقدمة المنسوبة للعلامة شيخ الاسلام والمسلمين
وخاتمة الحفاظ والمحدثين سيدنا وسندنا ومولانا وشيخ مشايخنا ممن
اولانا الشيخ ابو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن الجزرى قدس الله سره
السرى ما رايت لها شرحا كاملا مبين بيانا شاملا يكون لتحقيق
الحقايق كافلا فسنح لى الى ان اصنع اصنع عليها شرحا معتدلا لا مختصرا
مخلا ولا مطولا مملا فاقول وبالله التوفيق وبيده ازمة التحقيق ان قوله
يقول راجى عفو ربه سامع باشباع كسرة العين للوزن وفى نسخة باثبات

ياء الاضافة محمد بن الجزرى الشافعى يشير الى ان العبارات المقولا انما
كانت من جنس العلوم المنقولة ينبغى ان تنسب الى قائلها ليكون
سندا لناقلها وعبر بصيغة المضارع الدال على الاستقبال لبشران الخطبة
متقدمة على اصل المقدمة ولو فرض عكس ذالك لوجد له وجه ايضا
هنالك بان حمل على حكاية الحال الماضية ويؤيده تعبير بعضهم
بقال فى اوائل التصانيف المرضية واغرب شارح حيث قال وهو
اولى من تعبيره فى طيبته بقال لان المقول لم يقع ولا يقال انه
الف الكتاب ثم بعد فراغه قال هذا لانه خلاف الظاهر اقول بل
هو المتبادر بناء على حسن الظن بالاكابر والراجى اسم فاعل من
المعتل اللام الواوى وابدل واوه ياء لنظرفها وانكسار ما قبلها ثم
استثقال الضمة باعث لحذفها وجر عفو لكونه مضافا اليه بالنسبة
الى سابقه وان كان مضافا من جهة لاحقه وتوهم بعضهم وجوز
نصبه على انه مفعول لاسم الفاعل بناء على انه من قبيل والمقيمى الصلوة
حيث قرئ فى الشواذ بنصبها وليس كذالك لعدم التوافق هنالك
كان الاولى ان يجعله نظير القوله تعالى انكم لذائقوا العذاب الاليم بنصب
العذاب على رواية شاذة فى القرائت ووجه ضعيف فى العربية
الا ان نصب عفو مع تنوين راج لا يصح رواية ولا دراية وكذا لا يجوز
تنوين راج ونصب عفو لما ذكر مع مخالفته لما رسم وسطر نعم عمل اسم الفاعل
المضاف اذا كان معرفا نصب مفعوله تخفيفا معتبر فى العربية

УНИВ. БИБЛИОТЕКА
К И. Бр. 23666

واما عمد كذلك مع كونه نكرة فهو ضعيف كما صرحوا به وان قرئ قوله
انكم لذائقوا العذاب بالنصب فلا يقاس عليه بتمامه مع مخالفة الرسم
لديه والرب بمعنى المربى على الاظهر من جملة معانيه للمناسبة في مبانيه
واما قول ابن المصنف لا يقال له رب بمعنى الصاحب لانه ليس من اسمائه ففيه
نظر لورود اللهم انت الصاحب في السفر مع انه لا يلزم من عدم كون
الصاحب من اسمائه وصفاته تعالى عدم جواز اطلاق الرب بمعنى الصاحب
عليه فتأمل فيما يتوجه اليه ثم قول المصنف سامع باشباع كسرة العين
على ما في الاصول المحررة والنسخ المعتبرة قال الشيخ خالد الازهري
تبعا لابن المصنف هو بمعنى سميع لكن سميع ابلغ ففي العبارة مناقشة
كما ان في الاطلاق مسامحة فان اسماء الله تعالى توقيفية ولا يجوز
تغيير ما ورد من الصفات الجلية مع اقتضائها وصف الابلغية حتى
قيل في الصفة السلبية قدوس بصيغة المبالغة للاشعار بانه لو كان
غائبة له لكانت بهذه الصفة الحقيقية كما حقق في قوله تعالى وما ربك
بظلام للعبيد وهذا مسلك دقيق ليس عليه مزيد للمريد ثم من المعلوم
انه لم يرد سامع في المسامع بحسب اطلاقه وان جاء في بعض الروايات
السامع خلقه نوم فتكون السمع بمعنى القبول والاجابة ومنه قول المصلي
سمع الله لمن حمده قال عصام الدين اي ممن حمده وهو بعيد مبنى ومعنى
اما اولا فلان اللام بمعنى من غير دفة واما ثانيا فلان تحته ليس افادة
افادة تامة لان صفة سماعه بمعنى ادراكه عام فيحمل على معنى القبول

والاجابة

والا جابة لتمام الافادة واما قول ابن المصنف معناه فيحمد من حمده
الى ما طلب منه فيتقدم من جهة المعنى الا انه يحتاج الى القول بزيادة
اللام في المفعول فالاظهر ان يقال ان سمع بمعنى استجاب فانه يتعدى
بنفسه كما في القاموس وباللام كما في الكتاب واما قول ابن المصنف
وهذا المعنى هو المراد به ههنا يعني في هذا البيت ففيه نظر ظاهر
من جهة حصر الارادة اذ يمكن حمله على المعنى المشهور من السمع وهو
الملايم لقوله يقول نعم الاولى ان يحمل عليه لما سبق من الاشارة
اليه وقد جمع الشيخ زكريا بين الحقيقة والمجاز واستعمل بين المعنيين
المشتركين على ما اجازه الشافعي فقال في المسئلتين اي سامع لدعيه
وغيره فيجيبه لما رجاه لكن لا يخفى ان قوله مؤمل صفح مالك تقصيرها
هو احق فالاولى ان يقال المعنى يقول طامع مغفرة رب عظيم لما في
ذكر الرب من الاستعطاف والايماء الى عادته سبحانه في الكرم
والعطاء وسائر الالطاف المستفاد من قوله سامع اي سامع اجابة
وقبول كما قيل في قوله تعالى واسمعوا وح يكون الاجابة والقبول
قيدا في السماع لا انه معنى مستقل مضموم اليه ولا يبعد ان يكون سامع
بناء اضافة على الالتفات من الغيبة الى المتكلم او بتقدير هو على ان
الجملة معترضة واخطأ شارح حيث قال السميع والسامع صفتان
مشتقتان من السمع بمعنى القبول والاجابة بل السميع صيغة مبالغة
من السمع بمعنى السماع والادراك للمسموعات ومنه قوله تعالى وهو السميع البصير

سماع

ثم يرفع محمد على انه بدل او عطف بيان للمراجي ويجوز نصبه بتقدير
اعني او يعني او ابعد من جعله فاعلا وجعل راجي عفوحالا والجزري نسبة
الى جزيرابن عمر ببلاد الشرق كذا ذكره ابن المص وتبعه من بعده
في اجماله وفي القاموس بلد شمال الموصل تحيط به دجلة مثل الهلاك
والله اعلم بالحال والمراد بابن عمر الذي نسب اليه وهو عبد العزيز بن
عمر وهو رجل من اهل بر قعيد من عمل الموصل بناها فنسبت اليه نص
على ذلك العلامة ابو الوليد ابن الشحنة الحنفي في تاريخه روضة
المناظر في علم الاوائل والاواخر فليس بصحيح كما توهمه بعضهم
والشافعي نسبة الى الامام محمد بن ادريس الشافعي القرشي المطلبي كذا
قاله الشراح وقال ابن المص نسبة الى مذهب الامام وهو اقرب
الى المرام وانسب في هذا المقام والا فالتحقيق ان الشافعي نسبة
للامام الى جده شافع وان القياس في النسبة الى مذهب الشافعي
تكرير النسبة وانه اكتفى بواحد منهما تخفيفا وهف لطيفة خفية
وهي ان نسبة الحنفية حقيقية ونسبة الشافعية مجازية ثم ان
الشافعي صفة محمد فهو مرفوع او الجزري فهو مجرور والثاني اقرب
والاول انسب واسكن الياء وخفف للضرورة الحمد لله وصلى الله
على نبيه ومصطفاه بالاتباع فيهما والجملتان مع ما بعدهما من الابيات
الى آخر الكتاب مقول القول والجملة الاولى اسمية مفيدة للدوام
والثبوت الازلية والابدية وهي في المبنى خبرية وفي المعنى انشائية

والجملة الثانية

والجملة الثانية فعلية ماضوية مفيدة للتجدد في كل حالة وقضية وهي خبرية
لفظا وعاشية معنى ثم قيل الحمد والمدح والشكر الفاظ مترادفة والمحققون
على انها حقايق مختلفة فان الحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري
على جهة التبجيل وغيرهما ومثله حد المدح لكن بحذف الاختياري منه فيقال
حمدت زيدا على علمه وكرمه ولا يقال حمدت على حسنه بل مدحته والشكر فعل
ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب انعامه على الشاكر او غيره قولا وعملا واعتقادا
واعتقادا وفعلا فهو اعم منهما موردا واخص مطلقا وهما بالعكس والمدح
اعم من الحمد مطلقا ثم اللام فيه للاستغراق عند اهل السنة خلافا
للمعتزلة بناء على خلافهم في مسئلة خلق الافعال اذ المعنى
كل حمد صدر من كل حامد فهو ثابت لله او مختص به دون من عداه
فان حمد المصنوع راجع الى حمد الصانع سواء علم بذلك او جهل فيما
هنالك او للجنس وهو يفيد في هذا المقام ما يستفاد من الاستغراق
في عموم المرام فان لام لله للاختصاص فلا فرد منه لغيره والا لم يكن
مختصا به او للعهد يعني الحمد الذي حمد الله به نفسه في ازله واظهر على
لسنة انبيائه واصفيائه مختص به والعبرة بحمد من ذكر فلا
فرد منه لغيره فقد يقال في المعنى ان صفة الحامدية والمحمودية ثابتة
له تعالى فهو الحامد وهو المحمود ليس في الدار غيره ديار سوى الله
والله ما في الوجود والله اسم للذات الواجب الوجود المستجمع لصفات
الكمال التي من جملتها الكرم والجود والقول لائم انه الاسم الاعظم

لكن بشرط ان تقول الله وليس في قلبك سواه واختلف
هل هو مشتق اولا وقد ذكر بعض ما يتعلق به لغة واعلالا
في بعض الرسائل بحسب ما ظهر لنا من الرسائل ليكون مقنعا
لكل طالب وسائل وان لم يكن طائل تحت هذه المسائل
وبدأ بالحمد اقتداء بالقرآن المجيد واقتفاء لحديث النبي الحميد صلى الله
عليه وسلم كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو اجزم اي مقطوع
البركة وفي رواية فهو اقطع وفي رواية اخرى فهو ابتر والحديث
اخرجه ابو داود وغيره عن ابي هريرة وحسنه ابن الصلاح وغيره
وورد ايضا عنه مرفوعا كل امر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله
الرحمن الرحيم فهو اقطع وفي رواية عنه ايضا كل امر ذي بال لا يبدأ
فيه بحمد الله والصلوة علي فهو اقطع ابتر ممحوق من كل بركة والمراد
بذي بال صاحب شان في حال او مال فتحصل من مجموع الاحاديث
ان ينبغي ان يقع الابتداء بكل من الثلاثة وان الابتدائية
يعتبر فيها التوسعة في اجزائها الزمانية المقيدة بما قبل الشروع
في المقاصد التصنيفية والترتيب مستفاد من ورود القرائنية
فيتعين تاخير الصلوة المحمدية عن الجملة الحمدية لنقصان مرتبة
العبودية عن صفة الربوبية واما تقديم الشاطبي رحمه الله الجملة
الصلوتية فلعله اراد ان البسملة بمنزلة الشهادة للوحدة
والتصلية بمنزلة الاعتراف بالنبوة وبهما يحصل قوام الايمان فيناسب

ان يقع

ان يقع بعده الحمد عاد ذلك الاحسن ثم ان شاطبي تكلف واتى
باجزاء البسملة منظومة لكنها متفرقة منفصلة ولم يسلم
للناظم هنا ان ياتي بتلك الطريقة فاكتفى بالحمدلة كما يدل عليه
حديث كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بذكر الله الجامع الرافع للنزاع
في ان الابتداء يكون حقيقة واضافية والحاصل ان المقصود من
الاحاديث النبوية ان الابتداء لا يصدر عن حالة الغفلة ليفيد الاخلاص
لله والاختصاص به وينفي الرياء والسمعة ويحصل له بركة الابتداء
توفيق الانتهاء وعدم الانقطاع في الاثناء سواء يكون ذكر الله
في ضمن البسملة والحمدلة والتصلية او غيرها ويبعد ان المص
جمع بينهما بان تلفظ بالبسملة ولم يجعلها جزء لكتابه واما
شرح الشيخ زكريا فهو يشير الى ان البسملة في اولها قبل الشروع
فيها موجودة بحسب الكتابة لكنه مخالف لما عليه الاصول مع انها
لا تدخل تحت المقول ويؤيد ما ذكرنا قول ابن المص بدأت بالحمد ناسيا
بالقرآن وبحديث الحمد في كل امر ذي شان واغرب شارح
مصري هنا حيث قال الوقف على بسم الله قبيح وعلى الرحمن
كذلك وعلى الرحيم تام انتهى وهو ناقص كما سيأتي تحقيقه في محله
وكذلك في قوله يجوز كسر الدال بنقل حركة اللام الى الدال على الاتباع
فانه لا نقل في ذلك بل اتباع مجرد هنالك كما قرأنا بالكسر
والضم في الحمد لله ثم النبي امامهون من التباد وهو الخبر فعيل بمعنى

الفاعل وهو الاظهر لانه مخبر عن الله واما غير مهموز وهو الاكثر فقيل انه
مخفف المهموز فابدلت همزته ياء وهو المختار كما اشار اليه الشاطبي
بقوله وجمع وفردا في النبي وفي النبوة الهمز كل غير نافع ابدلا واعرب
شارح بقوله هو ما حوذ من الانباء وقيل من النبأ انتهى وقيل انه
من النبوة بمعنى الرفعة لان النبي صلعم مرفوع الرتبة على سائر البرية
وهو ان اوحي اليه وان لم يؤمر بتبليغه والرسول ان اوحي
اليه وامر بتبليغه فالنبي اعم منه مطلقا واما قول ابن المص والفرق
بينه وبين الرسول ان الرسول ما امر بتبليغ ما انبأ به والنبي هو المخبر
ولم يؤمر بتبليغ فكل رسول نبي وليس كل نبي رسولا فتفريع غير صحيح
على قوله وهو قول جماعة لانهما حينئذ متباينان بل هو صريح فيما قدمناه
من ان الرسول اخص من النبي كالانسان بالنسبة الى الحيوان والله
المستعان ثم اختار وصف النبوة لانها اعم وفي الاحوال اتم ولانه
اذا كان بنعت النبوة يستحق الصلوة وانزال الرحمة فباعتبار
وصف الرسالة اولى كما لا يخفى واراد بقوله ومصطفاه رسولكما
يشير اليه قوله تعالى الله يصطفي من الملائكة رسلا ومن الناس وهو
لا يناف في حديث مسلم ان الله اصطفى كنانة من ولد اسمعيل واصطفى
قريشا من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني
هاشم فان خيارا من خيار من خيار واعترض الشيخ زكريا على المص
حيث قال وكان ينبغي له ذكر السلام لان افراد الصلوة عنه مكروه

كهكه

كهكه لاقترانهما في قوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما ولعله ذكره لفظا
انتهى وهو مبني على ما قاله النووي والمصنف ذاهب الى خلافه حيث
قال في مفتاح الحصن واما الجمع بين الصلوة والسلام فيقال صلى الله
عليه وسلم فهو الاولى والافضل والاكمل ولو اقتصر على احدهما جاز من غير
كراهة فقد جرى فقد نص عليه جماعة من السلف منهم الامام مسلم
في اول صحيحه وعلم جرا حتى الامام ولي الله ابو القاسم الشاطبي في قصيدته
اللامية والرائية وقول النووي وقد نص العلماء او من نص منهم
على كراهة الاقتصار على الصلوة من غير تسليم انتهى فليس هناك فان
لا اعلم احدا نص على ذلك من العلماء ولا من غيرهم اقول ولا دلالة
في الاية للجمع بينهما على وجه المعية واما قول من قال يكره تركه ولو
خطأ فخطأ ثم لا شك ان الاضافة في نبيه ومصطفاه عهدية
وهو الفرد الاكمل ممن اتصف بالنبوة والاصطفائية لكن مع هذا
اوضحه المص بقوله محمد واله وصحبه ومقرئ القرآن مع محبه بجر
محمد على انه بدل او عطف بيان وهو علم مأخوذ من حمد مبالغة حمد
لما اقتضاه من الصيغة التفعيلية ثم نقل من الوصفية الى الاسمية
والمراد بآله اقاربه واهل بيته او جميع اتباعه من امته فعطف
صحبه من باب عطف الخاص على العام فلا يحتاج الى قول ابن المص
والتقدير وصحبه غير الاول ليقوى العطف يعني اذ الاصل فيه المغايرة لكن
نقول يكفي فيه المغايرة الاعتبارية واختار الآل على الاهل لان الآل

مختص بذوى الشرف واما على المعنى الاول فبينهما عموم وخصوص من وجه
فتامل فان الصحب بفتح الصاد وبكسره جمع كركب للراكب وهو جمع
سيبويه وقيل جمع لصاحب وهو مختار الاخفش وضعف بانه لا يجمع فاعل
على فعل والصحيح فى حد الصحابى انه من لقى النبى صلعم مؤمنا به ومات
على الايمان من غير تخلل بالردة وقد حققنا هذا المبحث فى شرحنا لشرح
النخبة والمراد بمقرئ القرآن معلمه وهو يشمله صلعم واله وصحبه واتباعه
ولا بدع فى تواردا لتصلية باعتبار الصفات المختلفة فلا يحتاج الى تخصيص
الاقران بالتابعين وغيرهم ممن بعدهم كما ذكره ابن المص والضمير فى محبه راجع
الى القرآن وهو صادق لعموم اصل الايمان فلا يحتاج الى تقييده بالعامل
به كما ذكره شيخ زكريا او الى مقرئه وابلغ فى مقام البرهان ثم اعلم ان من
يكون قاريا او غيره للامراء مع من احبه وقبل الضمير فى محبه راجع الى النبى
صلعم وهو فى غاية من البعد وكذا قول ان ح الرومى مقرئ اصله
مقرئين وسقط النون بالاضافة وفى الجمع بين الآل والصحابة
ايماء الى اعتقاد اهل السنة خلافا للخوارج والرافضة ابعدهم الله
عن مرتبة المحبة تنبيه وقع الاختلاف بين اكابر الامة فى ان
النبوة افضل ام الرسالة ولكل وجهة ان النبوة المجردة من حيث
التوجه الى الله تعالى واخذ الفيض منه سبحانه اولى من حيث التوجه
الى الخلق وايصال الفيض اليهم الا ان الرسول من حيث انه كامل مكمل افضل
من النبى من حيث انه كامل مع ان الرسالة لا تنافى الولاية فله المرتبة

الجمعية

الجمعية المستفادة من صفات الاصطفائية فان الكامل الواصل الى مرتبة جمع
الجمع لا يحجبه الكثرة عن الوحدة ولا الوحدة عن الكثرة واما عبارة بعض الصوفية
ان الولاية افضل من النبوة فيعنون بها ان ولاية الرسول افضل من نبوته
لما سبق لا مطلق ليلزم منه ان يكون الولى افضل من النبى اذ لم يقل
به احد من اهل الاسلام واما قول الحليمى يحصل الايمان بقول الكافر
امنت بمحمد النبى بخلاف محمد الرسول لان النبى لا يكون الا الله
والرسول قد يكون لغيره فمبنى على الاستعمال العرفى الآن لفظ الايمان
يمنع من حمله على المعنى العرف كما لا يخفى على اهل الايقان وفى البيت
ايماء الى قوله صلعم اعد عالما او متعلما او سامعا او محبا ولا تكن
الخامسة فتهلك رواه البزار والطبرانى عن ابى بكر وبعد ان

مطلب وبعد ان هذه الخاتمة

هذه مقدمة اى بعد ما تقدم من الحمد والصلوة وهى كلمة يؤتى بها
للانتقال من غرض او اسلوب الى اخر يستحب الاتيان بها فى الخطب
والمكاتبات اقتداء بالنبى عليه السلام كذا ذكره خالد وفيه ان الاتيان بها ما
بعد هو مستحب بلا شبهة وانما الكلام فى بعد ولا يبعد ان يقال ما لا يدرك
كله لا يترك كله خصوصا فى ضرورة الكلام مع احتمال تقدير اما تحصيل
المرام هذا وقد روى عبد القاهر الرهاوى فى الاربعين باسانيد عن اربعين
صحابيا انه عليه الصلوة والسلام كان يأتى بها فى خطبه وكتبه قال ابن المص وتقدير
المضاف اليه محذوف فى هذا البيت وفيه ان التقدير مغن عن المحذوف وكذا عكسه
والرواية بضم الدال وان جازه هشام فتحها لكن انكره النحاس واما تجويز

القراءة منونا وكذا نصبه فليس هذا محله واما ذكره شارح عن بعض
مشايخه من وجه الرفع والتنوين كونه فاعلا ليكن المقدرة في قولهم سهما يكن
من شئ بعد فما الهدره عن التحقيق والله ولي التوفيق وهذه اشارة
الى الرسالة او الارجوزة او المنظومة وهي ان تأخرت الخطبة عن فراغ
المقدمة حسية وان تقدمت عليه ذهنية ومنه قوله تعالى ذلكم الله
وتلك الجنة والمقدمة طائفة من العلم كمقدمة الجيش وهي بكسر الدال من قدم
اللازم بمعنى تقدم ومنه قوله تعالى لا تقدموا بين يدي الله ورسوله اي لا ترسله
لا تتقدموا وقيل في الآية ان المفعول مقدر اي لا تقدموا امرا وتكلف
بعضهم هنا ايضا وقال المعنى هي مقدمة نفسها على غيرها ويجوز فتح
الدال على انه قليل كمقدمة الرجل من قدم المتعدي واقتصر عليه بحرف
في شرحه واما قول جمع من الشراح ان هذه طائفة من علم التجويد فليس
على ظاهره لان التجويد احد مسائلها كما سيأتي بيانه في محله ان شاء الله
الا ان يقال نسب اليه تغليبا لكون المراد الاصلي منها وقول
خالد ويقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع في مسائله
ومقدمة العلم لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود
لارتباط له بها وانتفاع فيه بسببها يوهم ان المراد ههنا بالمقدمة
احد معنيي المقدمة وليس كذلك بل المراد بها طائفة من مسائل
علم القرأت ينبغي الاهتمام بها والاعتناء بشانها كما اشار المصنف
اليه بقوله فيما على قارئه ان يعلمه اي في بيان ما يجب على كل قارئ

من قرأ القرآن

من قراءة القرآن علمه او بعده من قدر مضافا قبل ان يعلمه وقال تعلمه
او تعليمه وتجويز شارح كون ما مصدرية في غاية غرابة من القواعد العربية
واما قول ابن المص هذه مقدمة مغنية عن غيرها فليس على اطلاقه واعلم
ان هذه المقدمة ارجوزة من البحر الرجز واجزاؤه مستفعلن ست مرات
يجوز في كل مستفعلن الخبن وهو حذف الثاني الساكن فيصير متفعلن فينقل الى
مفاعلن والطي وهو حذف الرابع الساكن فيصير مستعلن فينقل الى مفتعل
والخبل جمعهما فيصير متعلن فينقل الى فعلتن ويجوز في فاعل الخبن
فيصير فعلن فهذا ظابط يعلم منه كل زحاف فافهم اذ وجب عليهم محتم بالبناء
ضم الميمين قبل الشروع اولا ان يعلموا اذ تعليل للوجوب المقدرة في ضمن
قوله فيما على قارئه كما ذكره ابن المص وغيره وقال شارح للوجوب المفهوم
من على لا من مقدر كما توهم بعضهم لتصريحهم بانها قد ترد بها الوجوب فلن
لم يذكر صاحب المغني ولا صاحب القاموس من معانيها الوجوب وانما الوجوب
مستفاد منها بقرينة المقام الدال باعتبار متعلقه على المرام ثم ان الوجوب الشرعي
ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه والعرفي ما لا بد منه في فعله ولا يستحسن تركه
فيجب حمل كلام المص على المعنى الاصطلاحي وهو لا ينافي الوجوب الشرعي
في بعض الصور من الفن العرفي ولا يجوز حمله على معنى الشرعي لان معرفة جميع
ما في هذه المقدمة ليس من هذا القبيل الا اذا حمل على وجوب الكفاية فقول شارح
اراد بالوجوب هنا الشرعي واما ما ذكره بعضهم من انه اراد به ما لا بد منه
مطلقا وحمل عليه كلام الناظم هنا فمحمول على من امكنه التجويد بطبعه وسليقته

مطلق على الوجوب

كالعرب الفصحاء وغيرهم ممن رزقه الله تعالى ذلك بالجبلة وطبع عليه
فلا شك انه ليس معناه الوجوب عند الفقهاء الذى يعاقب على تركه واما من لم
يتصف بما ذكر فلا بد فى حقه من التجويد وعليه يحمل كلام الناظم ويراد به الوجوب
الشرعى انتهى فمبنى على من يجوز عن الشائع من الجمع بين الحقيقة والمجاز
فى اطلاق واحد كما اختاره الشيخ زكريا بقوله اذ واجب صناعة
بمعنى لا بد منه مطلقا وشرعا بمعنى ما يؤثم بتركه اذا وهم خلل للمعنى واقتضى
تغيير الاعراب والمعنى والتحقيق المرضى عن الكل ما قدمناه هو ان هذه
المقدمة ليست منحصرة فى بيان التجويد فقط كما تقدم والله اعلم قال ابن المص
ضمير عليهم راجع على الكل المقدر فى قوله فيما على قارئه وتبعه خالد ولا يحتاج
الى ذلك فان المراد به جنس قارئ القرآن واعرب شارح فى قوله الضمير
راجع الى القارئ لان لامه التى للاستغراق فى معنى كل قارئ ونبه على انه كذا فى
بعض النسخ انتهى ولا يستقيم له ذلك لعدم اقتران البيت به كما لا يخفى
قوله محتم تأكيد لقوله واجب اذ قد لا يكون الواجب فرضا لازما وقوله قبل
الشروع ظرف لواجب واكد بقوله اولا اى يجب عليهم قبل الشروع
فى قراءة القرآن وفى ابتداء قصدهم تعلم القرآن ان يعلموا مخارج الحروف
والصفات لا قبل ان يشرع فى ادائه على الشائع كما قاله بحرق اسم رجل
فانه حينئذ يأخذ العلم والعمل بالاداء عن افواههم واسماعهم ليلفظوا
بافصح اللغات فى نسخة صحيحة لينطقوا قيل وهذه هى النسخة التى
ضبطت عن لفظ الناظم اخرا والمؤدى منهما واحد الا ان النطق يشمل

الحروف

الحروف الهجائية بخلاف اللفظ فانه موضوع للمركب ولو على سبيل القابلية
كما يشير اليه قوله تعالى ما يلفظ من قول الا لديه والمراد افصح اللغات مطلقا
وافصح من لغات سائر العرب العرباء فان المراد به لغة قريش وهم قومه
صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى وما ارسلناك من رسول الا بلسان قومه ولقوله
صلعم احب العرب لثلاث لانى عربى والقرآن عربى ولسان اهل الجنة
فى الجنة عربى والحديث اخرجه الطبرانى والحاكم والضياء عن ابن عباس وسيأتى
تحقيق معنى المخارج والحروف وصفاتها فى محله اللايق به لتفصيله فان هذا مقام
اجمال ملاق هذه الرسالة بمنزلة فهرس الكتاب ولذا قال فى هذا الباب
محررى التجويد والمواقف وما الذى رسم فى المصحف باشباع كسرة
الفاء الى احد الياء ورسم بتشديد السين المكسورة فى نسخة بتخفيفه
اى كتب والمعنى حال كون علم المخارج والصفات طالبى تحرير تجويد
القرآن واتقانه من تحسينه واحسانه ومريدى معرفة المواقف
والمبادى من الكلمات القرآنية ومعرفة رسوم المصاحف العثمانية لانه
احد اركان القرآن والركنان الآخران التواتر وموقفة العربية و
حذف المبادى من باب الاكتفاء كقوله تعالى سرابيل تقيكم الحر اى والبرد
والمراد بالمواقف المواضع الذى يحسن الوقف عليه فهو اسم مكان لا مصدر
بمعنى الوقف كما قاله خالد ولما لم يستوف المص جميع ما يتعلق
بالرسم عما استوعبه الشاطبى فى قصيدته الرائية بل اكتفى بالمقدار المحتاج
اليه فى القواعد الوفاقية بين ما رسم بقوله من كل مقطوع اى ما يكتب

مقطوعا من الكلمات لامن الحروف كما قاله الرومي وموصول بها اي
فيها والضمير يعود الى المصحف وتاء انثى لم تكن تكتب بها اي بتاء وقصر
كما قرأه حمزة في الوقف على الهمزة لا كما قال ابن المص وتبعه غيره
انه للضرورة وتكتب في الاصل مرفوع لانه خبر كان وانما ادغم على مذهب السوائي
في ادغام الكبير والمعنى وتا انثى التاء التأنيث لم تكتب بتاء مربوطة
بل تكتب بتاء مجرورة كما سيجيء تحقيقه وبيان فوائد كل منها في محله
وفي الجمع بين المقطوع والموصول صنعة الطباق وهو الجمع بين معنيين
متقابلين وفيما بين بها وبهاصنعة الجناس وهو الجمع بين متشابهين في
اللفظ والخط واغرب شارح في قوله ما استفهامية فانها اما ان يكون
زائدة او موصولة مؤكدة على كل تقدير عطفت على التجويد لا على مفعول
يعلمو اكما قال الشارح فانه في كمال البعد والله اعلم مخارج الحروف اي
العربية الاصول سبعة عشر اي مخرجا وهو موضع الخروج في الاصل
لكنه هنا عبارة عن الحيز المولد للحرف كذا قال جماعة من الشراح وان
والاظهر انه موضع ظهوره وتميزه عن غيره ولذا قالوا في تعريف الحرف
وهو صوت معتمد على مقطع محقق وهو ان يكون اعتماده على جزء
معين من اجزاء الحلق واللسان والشفة او مقطع مقدر وهو
هواء الفم اذ الالف لا معتمد له في شيء من اجزاء الفم بحيث انه
يقطع في ذلك الجزء ولذا يقبل الزيادة والنقصان ثم المراد بالحرف
حرف المبنى من حروف الهجائية لا حروف المعنى مما هو مذكور

التاء كما هو المشهور في الصورة

في كتب العربية واصل الحرف معناه الطرف وانما سمي حرفا لان الحرف
التهجي طرف الاصوات وبعض منها وحرف المعنى اي جانب مقابل لمعنى الاسم
والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع الا فضلة في المرام وعلة
مادته الصوت وحده متوقف بتصادم جسمين ومن ثم عم به ولم يخص بالانسان
بخلاف الحرف فانه يختص بالانسان وضعا والحركة عرض تحله على خلاف في ذلك
يطول بحثه ولا طائل تحته ثم الاصول في الحروف العربية تسعة وعشرون
حرفا باتفاق البصريين الا المبرد فانه جعل الالف والهمزة واحدا محتجا بان
كل حرف يوجد مسماه في اول اسمه والالف اوله همزة واجيب بلزوم ان
الهمزة تكون هاء لانها اول اسمها والتحقيق في الفرق بينهما ان الالف
لا تكون الا كنتا ولا يتصور ان يوجد لها اسم يكون مسماه ساكنا والهمزة
انما تكون متحركة او مجزومة فكان حقها ان يقال لها امزة لكنها ابدل منها
هاء ولذا قيل دليل تقدمها ابدال احدهما من الآخر كما حقق في الاول
والاصل واراق وهراق والشيء لا يبدل من نفسه والحاصل ان الالف
على نوعين لينية وغيرها فهو اعم لغة واعتبارا وان كان متغايرا للهمزة
اصطلاحا وان مخرج الهمزة محقق ومخرج الالف مقدر هذا وقد قال سيبويه
وتبعه الاكثر على ما نقله الجعبري ان مخارج الحروف ستة عشر فجعل
الالف من مخرج الهمزة كما اختاره الشاطبي والواو والياء اللتين هما
من المد واللين من مخرج المتحركين وقال الفراء واتباعه اربعة عشر
فجعل مخرج النون واللام والراء واحدا والجمهور على ان لكل واحد مخرجا

كما سيأتي تحقيقه وقال الخليل وهو شيخ سيبويه واتباعه من المحققين
وهو الذي عليه الجمهور انها سبعة عشر كما اشار اليه المص بقوله على الذي يختاره
من اختبر اي بناء على قول من اختار ذلك باختباره الاقوال وتمييزه
بين الاحوال واختار المضارع لحكاية الحال الماضية واغرب شارح حيث
قال اي على القول الذي يختاره من بين الاقوال من سبق اختباره للحروف
واعجب من هذا احيث اعجب بمن بكلامه وقال هذا المعنى غني عن تأويل المضارع
بالمضي كما جنح اليه ابن الناظم وغيره ويخص هذه المخارج الحلق واللسان والشفة
وزاد جماعة منهم الخاطبي والناظم الجوف والخيشوم هذا واذا اردت
ان تعرف مخرج حرف همزي بعد تلفظك به صحيحا فكنه او شدده
وهو الاظهر وادخل عليه همزة وصل باي حركة واصغ اليه السمع فحيث
انقطع الصوت كان مخرجه المحقق وحيث يمكن انقطاع الصوت
في الجملة كان مخرجه المقدر فتدبر ثم اذا سئلت عن التلفظ بحرف
من كلمة وكان ساكنا حكيته بهمزة وصل وان كان متحركا حكيته
بها، اسكت لانه لما سئل الخليل اصحابه كيف تتلفظون بالجيم
من جعفر فقالوا جيم قال انما لفظتم بالاسم لا بالمسمى لكن قولوا
جه واغرب شارح هنا حيث اعترض على الجعبري وابن الناظم
في قولهما والصوت هواء يتموج بتصادم جسمين فقال والذي عليه
اهل السنة ان الصوت كيفية تحدث بمحض خلق الله من غير تأثير
تموج الهواء والقرع والقلع خلافا للحكماء في زعمهم ان الصوت كيفية

في الهواء

مطلب
واذا اردت
ان تعرف
مخرج

في الهواء بسبب تموج الى اخرها ذكر فانه كلام غير محرر نشأ من غير تأمل
وتدبر والتحقيق ان مذهب اهل السنة هو ان لا تأثير لغير الله وان
الاشياء قد توجد بسبب من الاسباب لكن عند خلق الله اياه كما
انه سبحانه يخلق الشبع بسبب الاكل وهو قادر على ان يشبع من غير
اكل وان يجعل الاكل سببا لزيادة الجوع كما هو شاهد في المتسمن
والمتبلغ بجوع البقر ثم اعلم ان الحروف المذكورة هي الاصول الاصلية
وثم حروف فرعية تكون ممتزجة بالاصلية للعلل المقتضية لها ليس هذا
محلها وهي الهمزة المسهلة بينها وبين الالف او الواو والياء وكذا
الالف الممالة واللام المفخمة والصاد المشمة والنون المخفاة وهذه
الحروف الخمسة كلها فصيحة جاءت بها القرأت الصحيحة والروايات
الصريحة وقول خالد والشين كالجيم في نحو اجدف من الحروف المتفرعة
المستحسنة وجدت في القرآن وغيره ممن فصيح الكلام خطأ ظاهر
في مقام المرام واما الكاف العجمية وكذا الزاء والباء الفارسية فليست
من لغات القرآنية وان كانت لغة لبعض اعرب المصرية
واليمانية ثم اعلم ان شارحا ذكر هنا حديثا عن مشايخه في حاشيته
على الازهرية مما يلوح لوايح الوضع عليه في المرتبة الاظهرية ثم قال التحقيق
ان لكل حرف مخرجا مخالفا لمخرج الآخر والا لكان اياه فيكون الحكم
تقريبا قلت هذا التعليل بعيد من التحقيق فان الجمهور من ارباب
الذوق جعلوا الحروف متعددة مخرجا واحدا بناء على ان التمييز حاصل

مطلب
ثم اعلم

باعتبار اختلاف الصفات وان كان الاتحاد باعتبار الذوات ولذا قيل ان معرفة المخرج بمنزلة الوزن والمقدار ومعرفة الصفات بمنزلة المحك والمعيار يعلم

المخرج بالكسر الفتح وتشديد الكاف المتوسط وكونش تجربه اينكارى طاش احمدى

فالف للجوف واختاها وضع حروف مد للهواء تنتهي ضبط الجوف بالرفع على تقدير مخرجها قبل الجوف او بعده اى فمخرج الف الجوف وبالجر على انه من باب الاضافة الى الظرف نحو صائم النهار وقائم الليل والاضافة لامية او لادنى ملابسة وفى نسخة للجوف الف وهو غير متزن ثم قوله واختاها اى كذالك والمراد شبيهتاها بان تكونا ساكنين وحركة ما قبلها من جنسها بان يكون قبل الواو ضمة وقبل الياء كسرة وجعلت الالف اصلا لانها لا تختلف عن حالها اصلا لا وقفا ولا وصلا بخلاف غيرها قوله وضع حروف مد اى حروف مدية لا يتحقق وجودها الا بمدها قدر الف وتسمى المد الاصلى والذاتى والطبيعى وقد يزاد بسبب من الاسباب المد الفرعى كما سيأتى بيانه فى مقامه الوضعى وتسمى هذه الحروف ايضا لينية وان كانت اللينية تختص بكونها ساكنة ولا تكون حركة ما قبلها من جنسها كالخوف وغيره والتحقيق ان هذه الحروف تسمى حروف العلة بالمعنى الاعم سواء تكون متحركة او ساكنة حركة ما قبلها من جنسها ام لا ثم حروف المد واللين ثم اللين بالوجه الاخص وهو مختص بالواو والياء دون الالف كما سيأتى وهذه الحروف تنتهى الى الهواء الفم من غير اعتماد على جزء من اجزائه ولذا يقال لهذه الحروف جوفية وهوائية وقول ابن الص مخرجهن من جوف الفم والحلق يريد ان مبدأها مبدأ الحلق ويمتد

ثم

ويمر على كل جوف الفم وهو الخلاء الداخل فيه فانهن لا حيز لهن محقق ينتهي اليه بل ينتهى بانتهاء الهواء اعنى هواء الفم وهو الصوت ولذا يقبل الزيادة والنقصان فى مراتبها وقول الشارح الرومى كل حال هواء ليس بحال عن قصور بل كل حال محل هواء ثم انهن بالصوت المجرد اشبه منهن بالحروف ويمتزن عن الصوت المجرد بتصعد الالف وتسفل الياء واعتراض الواو فنسبت الى الجوف لانه اخر انقطاع مخرجها وحيث لزمت الالف هذه الطريقة المغايرة من كونها ساكنة وحركة ما قبلها من جنسها وهو الفتحة لم تختلف حالها من انها دائما يكون هوائية بخلاف اختيها فانهما اذا فارقتا ها فى صفة المشابهة صار لها حيز محقق ومن ثمة كان لهما مخرجان مخرج حال كونهما مديتين ومخرج حال كونهما متحركتين ثم كل حرف مساو لمخرجه اى لمقداره لا يجاوزه ولا ينقاصر عنه الا حروف المد فانها دون مخارجها ومن ثمة قبلت الزيادة فى المد الى انقطاع الصوت وسميت حروف المد واللين لانها تخرج بامتداد ولين من غير كلفة على اللسان لاتساع مخرجها فان المخرج اذا اتسع انتشر الصوت وامتد ولان واذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب ثم التحقيق ان معنى جعل سيبويه الالف من مخرج الهمزة ان مبدأه مبدأ الحلق ويمتد ويمر على جميع هواء الفم فيرتفع النزاع وهذا ايضا معنى قول مكى فى الرعاية لكن الالف حرف يهوى فى الفم حتى ينقطع مخرجه فى الحلق فنسب فى الخروج الى الحلق لانه آخر مخرجه اذ لا منافاة بين ان يكون مبدأه مبدأ الحلق وانقطاع مخرجه فى الحلق لان المراد

انتهى كلام امام مكى

ليس له اعتماد على شئ من اجزاء الفم بل يبتدأ من الحلق وينتهي الى الصوت الذي
من الحلق وهذا معنى قول الداني لا معتمد للالف في شئ من اجزاء الفم وعلى هذا وهو
ان يكون مبداءه الحلق او منقطع مخرجه بحمل جعل الشاطبي وغيره الالف حلقيا وبيان
قوله مع غيرهم في هذه الحروف اعني الواو والياء على غير المدية هذا وقال الناظم
في النشر والصواب ان اختصاص هذه الثلث بالوقف دون الهمزة لانها
اصوات لا يعتمدن على مكان حتى يتصلن بخلاف الهمزة ثم اعلم انه قدم حرف
المد على سائر الحروف لعموم مخرج المدية وكونها بالنسبة الى مخارج البقية
بمنزلة الكل في جنب الجزء فيستدعي التقديم من هذه الحيثية وان كان المناسب
تأخيرها عنها باعتبار ان حيزها مقدر وما حيزه مقدر فهو تحقيق بان يأخر عما حيزه
محقق ثم اعلم ان مقدار لم يكن منتصبا وله نهايتان اي طرفان وغايتان ابتهما
فرضت اوله كان مقابلة اخره ولما كان وضع الانسان على الانتصاب مخالفا
لباقي الحيوان لزم منه ان يكون رأسه اوله ورجلاه اخره فاذا كان كذلك
كان اول المخارج الشفتين واوله ما يلي البشرة وثانيها اللسان واوله ما
يلي الاسنان واخره ما يلي الحلق وثالثها الحلق واوله ما يلي اللسان واخره
ما يلي الصدر ولو كان وضع على التنكيس لانعكس ولما كان مادة الصوت
الهواء الخارج من داخل الانسان كان اوله اخر الحلق واخره اول الشفتين فترتب
الناظم رحمه الله الحروف باعتبار الصوت وفاقا للجمهور حيث قال فالف للجوف
ورتب تسمية المخارج باعتبار وضعها الاصلي حيث جعل الاقصى وهو الابعد مما
يلي الصدر والادنى وهو باعتبار الاقرب مقابله فقال ثم لاقصى الحلق همز فهاء

اي لابعده من الفم حرفان وهما همز وهاء وحذف العاطف رعاية للوزن
ومنهم من ضم الالف اليهما وجعلها بعدهما كالشاطبي وشعب هذا القول
الى سيبويه ونقل عنه ايضا تقديم الالف على الهاء كما يفهم من كلام الجار
بردي وقيل الهمزة والهاء في مرتبة واحدة وقيل الهمزة اولا ثم
لوسطه فعين حاء وحقه ان يقال عين فحاء وغير للضرورة ووسطه
الشئ محركة ما بين طرفيه كما وسطه فاذا سكنت كانت ظرفا
او هما فيما هو معصمة كالحلقة فاذا كانت اجزاؤه متباينة فا
لاسكان فقط او كل موضع صلح فيه بين فهو بالتسكين والافبا
لتحريك كذا في القاموس فقول شارح سين وسطه ساكنة في النظم
على لغة ضعيفة وفي نسخة ومن وسطه بالتحريك وفي
نسخة وما لوسطه فعين حاء فلا اشكال في الفاء وتقديم العين
على الحاء كلام سيبويه وهو قول مكي ونص ابو الحسن بن شريح على
ان الحاء قبل العين وهو كلام المهدوي وغيره ادناه غين خاؤها
والقاف اي اقرب الحلق الى الفم وهو اوله من جانب الفم
مخرج غين وخاءها والاضافة اليها لادنى ملابسة وهي المشاركة
في الحروف الجانبية او في صفة الحلقية او في الانصاف بالمعجمة وتقديم
الغين على الخاء هو مختار سيبويه ايضا وعليه الشاطبي وتبعه
الناظم ونص مكي على تقديم الخاء وقال ابن حروف النحوي ان سيبويه
لم يقصد ترتيبا فيما هو من مخرج واحد فهذه ثلثة مخارج لستة عشر حرفا

وتسمى هذه الحروف الحلقيه لخروجهن من الحلق في الجملة وقوله
والقاف بتقدير مضاف اى مخرجها اقصى اللسان فوق ثم الكاف
بضم قاف فوق على تقدير المضاف اليه اى فوق الكاف لان ما
يلى الحلق من اللسان بعد فوق وما يقابله نحتا لما سبق من النكتة في
اعتبار مبدأ الصوت في ترتيب المخارج اذ المراد به اقصى اللسان وما
فوقه من الحنك الاعلى ثم الكاف اى مخرجها اسفل والوسط فحسب
الشين يا اسفل من القاف وهو مبنى على الضم مثل فوق ظرف للكاف
السابق اى في اسفل اللسان بالنسبة الى القاف اوارید به حاشية
من الحنك الاعلى وهو اقرب الى الفم من القاف ويقال لها
اللهوية لانها تخرجان من آخر اللسان واللهاة اللحمة المشرفة على
الحلق وقيل اقصى الفم واللسان واللام في الوسط بدل من المضاف
اليه اى وسط اللسان اومع ما يحاذيه من وسط الحنك اووسطهما
فمخرج الجيم والشين والياء وفي نسخة لجيم الشين يا فحذف تنوين
الجيم وعاطف الشين والياء ونكر وعرف بحسب ما استقام
له الوزن في هذا المقام وقصر ياء وقفا لضرورة وقال المهدوى
ان الشين يلى الكاف ثم الجيم والياء تليان الشين كما حكاه
عنه الناظم وتسمى حروف الثلثة شجرية لانها تخرج في شجر اللسان وما يليها
بله والشجر منفتح الفم وقيل مجمع اللحيين والمراد بالياء غير الياء المدية
والضاد من حافته اذ وليا ومخرج الضاد من جانب اللسان وطرفه

اذ قرب الجانبان

اذ قرب الجانبان اى احدهما فالتذكير باعتبار معنى الحافة اولاكتسابه
التذكير من الاضافة والالف للتثنية والحكم لكل واحد منهما على انفراده وقيل
للاطلاق اى اذ قرب جانب اللسان الاضراس من ايسر او يمناها
اصلها الاضراس فنقلت حركة الهمزة الى اللام واكتفى بها عن همزة الوصل
على احد الوجهين في امثاله كما يستفاد من ان طيبة وتبدأ بهمزة الوصل
في النقل كله وان كنت معتدا بعارضه فلا وابعد شارح حيث قال الرواية
في الاضراس هو النصب على انه مفعول وليا والفاعل مستتر عايد الى اللسان
وبعده من وجهين لفظا ومعنى اما اولا فلان الضمير يرجع الى المضاف دون
المضاف اليه غالبا واما معنى فلانهم اعتبروا الولى بين الاضراس والحافة
لا بين الاضراس ومطلق اللسان ثم قال ولو قيل برفعه على الفاعلية فيكون
المراد اذ وليه الاضراس لكانت ملايمة لعبارتهم اقوى لانهم اعتبروا ايضا
ولى الاضراس بالحافة دون العكس انتهى ولايخفى ما في قوله ايضا وقوله دون
العكس من النقصة مع ان القرب والميل انما هو من حافة اللسان
الى الاضراس دون العكس لبقائها في محلها واما ما اسند اليه صلى الله عليه
وسلم تبعا للشيخ زكريا من قوله انا افصح من نطق بالضاد فقد
تعرج الحفاظ منهم ان ظم بانه موضوع والمعنى يخرج الضاد من طرف اللسان
مستطيلة الى ما يلى الاضراس من جانب الايسر وهو الايسر والاكثر
او من الايمن وهو اليسير الغير المعتبر او من الجانبين وهو من مختصات
سيدنا عمر وهو معنى قوله اطلى وهو له يهما يعز وباليمنى يكون مقللا وكان

حق المص ان يقول من ايسر او يمن او يسرها او يمنا ها لكن غاير بينهما
ضرورة والضمير في يمناها للاضراس او الحافة وهما متلازمتان ثم الحافة محققة
الفاء على ما ذكره القاموس من مادة الاجوف وفوهم الجعبري كونه من المضاعف
فقال تخفف للوزن ثم اعلم ان الاسنان على اربعة اقسام منها اربعة تسمى
ثنايا ثنتان من فوق وثنتان من تحت من مقدمها ثم اربعة مما يليها من كل جانب
واحدة تسمى رباعيات ثم اربعة كذلك تسمى انيابا ثم اثنا عشر تسمى اضراسا
منها اربعة تسمى ضواحك ثم ست طواحن ثم اربع نواجذ ويقال لها ضرس
الحلم وضرس العقل وقد لا يوجد في بعض افراد الانسان واغرب شارح حيث
قال سقطت همزة الوصل في الاضراس والمراد بالاضراس الاسنان وشارح
آخر قال اراد بها الطواحن انتهى فالتحقيق ان المراد بها الاضراس العليا من
احد الجانبين مبتدأ مما حاذى وسط اللثة بقرينة ذكره بعده منتهيها الى
اول مخرج اللام والله اعلم بالمرام واللام اوناها لمنتهيها اى ومخرج
اللام اقرب الحافة واولها الى نهايتها او الى منتهاها طرفها كما قال الشاطبي
وحرف بادنا ها الى منتهاها قد بلى الحنك الاعلى اى حرف منها بادنى
الحافة واصلا الى منتهى اللثة على ما ذكره الجعبري فاللام بمغ الى
وقيل اللام للاختصاص اى الاقرب المخصوص بمنتهى حافة اللثة
ولا يخفى ما فيه من التكلف في البيان ثم المراد من الحنك الاعلى من اللثة
في سمت الضاحك لا اللثة خلافا لسيبويه واللثة بضم فتخفيف مثلثة
منبت الاسنان وتسمى اللهاة وهي اللحمة المشرفة على الحلق والثنية

تقدم

مقدم الاسنان والضاحك كل سن يبدو من مقدم الاضراس عند الضحك
والحاصل ان مخرج اللام حادون اول احدى حافتي اللثة وذلك
لان ابتداء مخرج اللام اقرب الى مقدم الفم من مخرج الضاد وينتهي الى
منتهى طرف اللثة وما يحاذي ذلك من الحنك الاعلى فويق الضاحك
والناب والرباعية والثنية وليس في الحروف اوسع مخرجا منه واغرب شارح
في قوله ادنى حافة اللثة اى آخرها والنون من طرفه تحت اجعلوا
بنصب النون على انه مفعول مقدم لقوله اجعلوا وتحت مبني على
الضم وطرفه بفتحتين اى واجعلوا مخرج النون من طرف اللثة
وهو راسه واوله مع ما يليه من الثنة ما علا الى ما تحت اللام قليلا وقيل
فوقها وهو ضيق من مخرج اللام وقيل النون مبتدأ بتقدير مخرج ومن طرفه
خبره وتحت ظرف اجعلوا او مفعوله محذوف اى اجعلوا النون تحت اللام
والرا دانيه لظهر ادخل بقصر الراء ضرورة وباشباع ها وايدانيه لغة
اى ومخرج الراء يقارب مخرج اللام لكنه الى ظهر من اللثة ادخل وهذا
معنى قول ابن المص والرا من ظهر اسر اللثة ومحاذية من لثة الثنيتين
العليتين وقال المص في الشرح مخرج النون من طرف اللثة بينه
وبين الثنايا العليا غير انها ادخل في ظهر اللثة قليلا وقال الشاطبي
رحمه الله وحرف يدانيه الى الظهر مدخل وقال ابو شامه يعني يدانى النون وهو
الراء يخرج من مخرجها لكنها ادخل في ظهر اللثة قليلا من مخرج النون
لانحرافها الى اللام وقال ابن المص في شرحه اى الراء اكثر انحرافا الى ظهر اللثة

من النون ثم المراد بالظهر ظهر اللسان ظهر طرفه كما اختاره خالد ويمكن ان
يكون التقدير والراء يقاربه مائلا الى ظهره وهذا القول ادخل واقرب الى
التحقيق فانه مذهب الحذاق واهل التدقيق كسيبويه ومن وافقه وذهب
الفراء وقطرب والجرمي الى ان اللام والنون والراء من رأس اللسان ومحاذيه
ثم هذه الثلاثة تسمى ذلقية وزولقية لانها من ذلق اللسان وهو طرفه وحدته
ثم ادخل مفرد يقرأ باشباع الضمة واو ففي نسخة ادخلوا باثبات الواو بصيغة
الجمع وهو يحتمل الامر والمضي واعرب بحرف في قوله اي مخرج هذه الثلاثة من اوفى
حافة اللسان ممتدا الى منتهاها الا ان اللام تخرج من ادناها والنون من طرف
اللسان والراء بينهما فمخرج النون داخل الى ظهر رأس اللسان فلذا يكون حج مقدما على
مخرج النون والطاء والدال وتا منه ومن عليا الثنايا والصفير مستكن بتخفيف
النون مراعاة للوزن قال خالد المراد بالثنايا في هذه المواضع الثنيتان وانما
عبر ان ظلم رحمه الله بلفظ الجمع لان اللفظ به اخف مع كونه معلوما انتهى
ويمكن ان يحمل على القول بان اقل الجمع اثنان والتحقيق ان الثنايا اربعة اسنان
متقدمة فوق واثنتان تحت فالتقدير عليا الاسنان الثنايا اي العليا
منها وانما الاشكال اذا قبل التركيب من اضافة الصفة الى الموصوف اي
مخرج الطاء والدال والتاء من طرف اللسان ومن الثنايا العليا يعني مما بينه
وبين اصول الثنايا العليا مصعدا الى الحنك الاعلى ولا مضي لقول شارح
يمانى اما من اصولها او من وسطها ويقال لهذه الحروف الثلثة نطعية لخروجها
من نطع الغار الاعلى اي سقفه والغار داخل الحنك والتحقيق انها انما سميت نطعية

والصفير صوت زائد تخرج من بين النفس
يصحب هذه الحروف عند خروجها

بمجاورة

لمجاورة مخرجها الغار الاعلى وهو سقفه لخروجها منه فتامل يظهر لك وجه الخلل
ثم اجبران حروف الصفير هي الصاد والزاء والسين كما سيذكرها ان ظلم في بيان
الصفات ثم قرر خروجهن منه ومن فوق الثنايا السفلى اي من طرف اللسان
ومن اطراف الثنايا السفلى كذا قاله ابن المص وفيه بحث لان الناظم اعتبر
فوق الثنايا السفلى الذي هو تحت العليا بعينه ويريد به ما بينهما وهو لم
يعتبر ذلك اذ طرف الشيء غير فوقه نعم يمكن التوفيق بجعل الفوق على الطرف مجازا
اياه مجازا وقال الشاطبي ومنه ومن بين الثنايا ثلثة اي وثلثة منها من رأس
اللسان ومن فوق الثنايا والسفلى قاله الجعبري قال زكريا وعبارة الشاطبي
منه من بين الثنايا يعني العليا ولا منافاة فهي من طرف اللسان ومن بين
الثنايا العليا والسفلى انتهى ويقال لهذه الثلثة اسلية لخروجهن من اسلة
اللسان وهو مدقه والطاء والدال وتا للعليا اي مخرج هذه الثلثة خاص للثنايا
العليا من طرفيهما ومن بطن الشفة اي من طرف اللسان واطراف الثنايا
العليا ويقال لهذه الثلثة لثوية لخروجها من اللثة وهي منبت الاسنان
وبه تم مخارج الكل ومع عشر وحروفها ثمانية عشر حرفا وانما قدم المص حروف الصفير
على اللثوية تبعا لسيبويه ولانها تقارب مخرج الطاء واختيها لانها قبل اطراف
الثنايا ثم ذكر الناظم مخارج الشفة وحروفها بقوله ومن بطن الشفة
بفتح الشين وكسرها فالفا مع اطراف الثنايا المشرفة بكسر الراء
فالفاء الخ زائدة في فالفا لانه مبتدء والمعنى ان الفاء تخرج من بطن
الشفة السفلى مع اطراف الثنايا العليا المعينة بقوله المشرفة

واطلق الناظم الشفة ومراده السفلى كما تقرر لعدم تأتي النطق
بالفاء مع العليا ومع ساكنة على لغة رديئة ثم نقلت حركة الهمزة
اليها على لغة الجارة للشفتين الواو باء ميم اى مخرج هذه الثلثة
خاص للشفتين حيث يخرجن من بين الشفة العليا والسفلى الا
ان الواو بانفتاح والباء والميم بانطباق الا ان انطباقهما مع الباء
اقوى من انطباقهما مع الميم فكان ينبغي تأخير الواو عنهما لذلك كما
فعل مكي حيث قدم الباء وذكر الميم عقيبها وختم بالواو والمراد بالواو
غير المدية وغنة مخرجها الخيشوم اى اقصى الانف وبرهان الغنة
في سنة الانف ولهذا لو امسكت الانف لم يمكن خروجها ثم الغنة
من الصفات لانها صوت اغن لا عمل للسان فيه فكان اللايق ذكرها
مع الصفات لا مع مخارج الذوات قال ابن المص والغنة صفة النون
والتنوين والميم المدغمتين والمخففتين وقال الجعبري الغنة صفة النون ولو
تنوينا والميم تحركتا او سكنتا ظاهرتين او مخففتين او مدغمتين وهذا
معنى قوله الداني واما الميم والنون فيجاء بهما الى موضع الغنة من غير
قيد وهو في الكل اكمل من المتحرك وفي المخفى ازيد من المظهر وفي المدغم او في
من المخفى عند مشبتها وقول الشاطبي وغنة تنوين ونون وميم ان سكن
والاظهار في الانف بختلي اى اذا سكنا او اخفيا او ادغما وقول مكي الكنة
قيد لكمال الغنة للاصلها لما تقدم والله اعلم انتهى ولذا قال بعضهم
مخرج حروفها قال ابن المص وكان ينبغي الذكر هنا عوضا عنها مخرج النون المخفاة

فان مخرجها

فان مخرجها من الخيشوم وهي حرف بخلاف الغنة قلت ولهذا بيانا قال بعض الشراح
اى مخرج محلها من النون والميم وفيه ان مخرج محلها من النون والميم قد سبق
وان المخفاة مركبة من مخرج الذات ومن تحقق الصفة في تحصيل الكمالات
وقد اغرب الشارح اليماني حيث قال فان الغنة تارة تكون صفة وتارة تكون
حرفا وهي النون والميم المدغمتان والمخفيتان وهو مذهب المص انتهى وغرابته
مما لا يخفى وعلى كل تقدير فعد الغنة من مخارج الحروف السبعة عشر لا يخلو
عن اشكال فتدبر ثم رايت المص ذكر في النشر ان مخرج السابع عشر الخيشوم
وهو للغنة وهي تكون في النون والتنوينا الساكنين حالة الاخفاء وما في حكم
من الادغام بالغنة فان مخرج هذين الحرفين يتحول في هذه الحالة عن مخرجها
الاصلي على القول الصحيح كما يتحول مخرج من حروف المد واللين من مخرجه
الى الجوف على الصواب وقال سيبويه ان مخرج النون الساكنة من مخرج
النون المحركة انما يريد به النون المظهرة انتهى وقد نص مكي في الرعاية على
ان الغنة نون ساكنة خفيفة تخرج من الخياشيم وهي تكون تابعة
للنون الساكنة الخالصة السكون غير المخفاة وهي التي تتحرك مرة وتسكن
مرة والتنوين والميم الساكنة ثم قال والغنة حرف مجهور شديد لا عمل
للسان فيها وقد صرح الجاربردي ان النون الساكنة مخفاة تسمى
غنة وانها من الحروف المفرغة ثم بين ذلك بقوله فانك اذا قلت
عن كان مخرجها من طرف اللسان وما فوقه واذا قلت عنك لم يكن لها مخرج من الفم
لكنها غنة تخرج من الخيشوم فلو نطق بها ناطق مع هذه الحروف وامسك انفه

لبان اختلافها فيمكن حمل الغنة هنا على النون المخفاة نفسها من غير
تكلف بقرينة ان الكلام في الحروف لا في صفاتها وهذا بخلاف الغنة
في قوله واظهر الغنة وغيره من المواضع الآتية فان المراد بها الصفة حسا ومما
يؤيده قول ابي شامة نقلا عن ابي عمرو فهذه الغنة المسماة بالنون الخفية
ليست النون التي ذكرها فان تلك من الفم وهذه من الخيشوم وشرط هذه
ان تكون بعدها حرف من حروف الفم ليصح اخفاؤها فان كان بعدها حرف
من حروف الحلق او كانت آخر الكلام وجب ان يكون الاول اصفاتها
جهر ورخو مستفل منفتح مصمتة والضد قل الصفة ما قام بالشئ
من المعاني كالعلم والسواد وقد يطلق الصفة ويراد بها النعت
النحوي والمراد بها ههنا عوارض تعرض الاصوات الواقعة في الحروف
من الجهر والرخاوة والهمس والشدة وامثال ذلك فالمخرج للحرف كالميزان
يعرف به ماهيته وكميته والصفة كالمحك او الناقد يعرف بها هيئته
وكيفيته وبهذا يتميز بعض الحروف المشترك في المخرج عن بعضها
حال تاديته ولولا ذلك لكان الكلام بمنزلة اصوات البرابيم التي
لها مخرج واحد وصفة واحدة فلا يفهم منها المرام وهذا معنى قول اليماني
اذا همست وجهرت واطبقت وفتحت اختلفت اصوات
الحروف التي من مخرج واحد وقال الرماني وغيره لولا الاطباق لصارت
الطاء دالا لانه ليس بينهما فرق الا الاطباق ولصارت الظاء ذالا ولصارت
الصاد سينا فسبحان الله من دقق في كل شئ حكمته روى ان الامام

ابا حنيفة رحمه الله

ابا حنيفة رحمه الله ناظر معتزليا فقال له قل با فقال با فقال له قل حا فقال
حا فقال ليبين مخرجها فبينهما فقال له ان كنت خالق فعلك فاخرج
الباء من مخرج الحاء فبهت المعتزلي وصفات الحروف منها ما له
اضداد ومنها ما ليس له ضد كما سيأتي بيانها وانما ذكر الشيخ رحمه الله
هنيهة صفاتها المشهورة اللايقة بمقدمته المختصرة والا فقد ذكر
بعضهم ان لها اربعة واربعين صفة وزاد بعضهم عليها كما في كتب
المبسوطة فذكر الممص من صفاتها سبعة عشر نوعا منها الجهر والرخوة
الاستفالا والانفتاح والاصمات بحسب ما اتفق له من الوزن تارة
بلفظ المصدر واخرى بصيغة الوصف وسيأتي معانيها مع اضدادها
في محلها اللايق بها وقوله والضد قل اي واذكر اضداد هذه الصفات

الخمسة بالمقابلة المرتبة كما قال مرهوسها فحثه شخص سكت فان
الاشياء تتبين باضدادها وبتعداد حروف بعض الاضداد يعرف سائر
الاضداد من جهة الاعداد ولما كانت الحروف المرهوسة وامثالها قليلة
قابلة لسرعة ضبطها وحفظها بينتها وترك بيان ضدها لما يعرف من
مفهوم ما عينتها بيانه والحاصل ان حروف المرهوسة مجتمعة في كلمات
مركبة منها عبر عنها بقوله فحثه شخص سكت وهي عشرة الفاء والحاء
المهملة والثاء المثلثة والهاء والشين والخاء المعجمتين والصاد والسين
المهملتين والتاء والكاف المثناة من فوق فالحث بمعنى الحض والشخص معروف
وسكت فعل ماض من السكوت ثم الرهس في اللغة الخفاء ومنه قولهم

فلا تسمع الاصما والمراد به حس مشي الاقدام او المس او حس كلام اهله
من حصول ذلك المنظور مما يناسب المعنى الاول قول الشاعر وهن يمشين
بنا هميسا ان يصدق الطير ننك لميسا وسميت مهموسة لجريان النفس
معها لضعفها وضعف الاعتماد عليها عند خروجها وضدها المجهورة والجهر
في اللغة الصوت القوي الشديد وسميت مجهورة لمنع النفس وحصره اي
يجري معها لقوتها وقوة الاعتماد عليها عند خروجها والتحقيق ان
الهواء الخارج من داخل الانسان ان خرج بدفع ذلك الطبع يسمى نفسا
بفتح الفاء وان خرج بالارادة وعرض له تموج بتصادم جسمين يسمى
صوتا واذا عرض للصوت كيفيات مخصوصة باسباب معلومة تسمى حروفا
واذا عرض للحرف كيفيات اخرى عارضة بسبب الات تسمى تلك
الكيفيات صفات ثم ان النفس الخارج الذي هو صفة حرف ان اكتنفه
بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوي كان الحرف مجهورا وان
بقي بعضه بلا صوت يجري مع الحرف كان الحرف مهموسا وايضا
اذا انحصر صوت الحرف في مخرجه انحصارا تاما فلا يجري جريانا
سهلا تسمى شدة فانك لو وقفت على قولك الحج وجدت صوتك
راكدا محصورا حتى لو رمت مد صوتك لم يمكنك واما اذا جرى الصوت جريانا
تاما ولا ينحصر اصلا تسمى رخوة كما في الطش فانك اذا وقفت عليها
وجدت صوت الشين جاريا بمدة ان شئت واما اذا لم يتم الانحصار
ولا الجري يكون متوسطا بين الشدة والرخوة في اظل فانك اذا وقفت عليه

وجدت الصوت

وجدت الصوت لا يجري مثل جري الطش ولا ينحصر مثل انحصار الحج بل يخرج
على حد اعتدال بينهما فاذا عرفت ذلك تبين ذلك ايضا معنى قوله
شديدها لفظ اجد قط بكت فاجد امر من الاجادة وقط منون
مجرد مخفف بمعنى حسب مجرد التبكيت يقال بكته اذا غلبه بالحجة
والمراد هنا ان الحروف المتصفة بالشدة مجموعة في الكلمات الثلاثة مركبة
منها وهي الهمزة والجيم والدال المهملة والقاف والطاء المهملة والباء
الموحدة والكاف والتاء المثناة من فوق فاعداها وما عدا البينية التي
ذكرها في قوله وبين رخو والشديد اي وما بينهما حروف ضمت بجمعها
تركيب لن عمر كلها حروف رخوة والشدة في اللغة القوة وسميت
شديدة لمنعها الصوت اي ان يجري معها لانها قويت في مواضعها
فلزمتها الشدة والرخوة مثلثة الراء والكسر اشهر والرضاوة في اللغة
اللين وسميت بذلك لجري النفس والصوت معها حتى لانت عند النطق
بها وضعف الاعتماد عليها ثم الحروف التي بين الرخوة والشدة حمة
بجمعها قولك لن عمر بكسر اللام امر من لان يلين وعمر منادى بحذف
حرف النداء وهذا التركيب اولى من جمع بعضهم في لم نرع دمما وفي
قوله عمر نل مع ما فيه من خلوص المبنى وخلاصة المعنى كما لا يخفى وهي
اللام والنون والعين المهملة والميم والراء وانما وصفت بذلك لان
الرخوة اذا نطق بها نحو اجلس وافرش جرى معها الصوت والنفس عند
سكونها والشديدة اذا نطق منها في نحو اضرب واقعد انحبس الصوت

والنفس معها ولم يجر يا والتي بين الرخوة والشديدة اذ انطق بها نحو
النم واعمل لم يجر ى الصوت والنفس معها جريا بها مع الرخوة ولم يجر
انحباسها مع الشديدة هذا وقد قال ابن الحاجب في الشافية المجهورة
ما ينحصر اى ينقطع جرى النفس مع تحركة النفس والمهموسة بخلافها
وخالف بعضهم فجعل الضاد والظاء والذال اى المعجمات والزاى والعين
والغين والباء الموحدة من المهموسة والكاف والتاء اى المنقوطة بنقطتين
من فوق من المجهورة وروى ان الشدة توكد الجهر والشديدة ما ينحصر
جرى صوت عند اسكانه في مخرجه فلا يجرى قال شارحها النظامى والجهر
انحصار النفس مع تحركة فقد يجرى النفس ولا يجرى الصوت كالكاف والتاء
المنقوطة بنقطتين من فوق وقد يجرى الصوت ولا يجرى النفس
كالضاد والغين المعجمتين فظهر الفرق بينهما والله اعلم وسبع علو
بضم العين وبكسر خص ضغط قظ حصر اى حصر سبع علو حروف
خص ضغط قظ فقظ امر من قاظ بالمكان اذا قام به في الصيف يازكونرى
والخص بضم الخاء المعجمة البيت من القصب والضغط الضيق والمعنى
اقم وقت حرارة الصيف في خص ذى ضغط اى اقنع من الدنيا بمثل
ذالك وما قاربه واسلك طريق السلف الصالح وما وافقه فقد
جاء عن ابى وائل شقيق ابن سلمة وهو من اكابر التابعين من اصحاب
عبد الله ابن مسعود رضى الله عنه نحو من ذالك قال عبد الله الملك بن عمير كان
لابى وائل خص من قصب يكون فيه هو ودابته فاذا غزا نقضه واذا رجع بناه

كذا ذكره

كذا ذكره ابو شامة فقوله شارح حق فعل ماض مبنى للمفعول بمعنى اختص صحف
عليه والمراد هنا ان حروف الاستعلاء سبعة انحصرت في مركبات هذه الكلمات
وهى الخاء المعجمة والصاد المهملة والضاد والغين المعجمتان والطاء والقاف
والظاء المعجمة وسميت مستعلية لاستعلاء اللسان عند النطق بها
الى الحنك الاعلى وما عداها تسمى مستفلة لانخفاض اللسان عند الحنك
عند لفظها وصاد وضاد وطاء ظاء مطبقة بفتح الباء ويجوز كسرها ويترك
البيت بتنوين الثانى والرابع وانما يركب هذه الحروف الاربعة المطبقة
على قياس سائرها لعدم حصول معنى في تركيبها ولثقلها على اللسان
بخلاف غيرها والحاصل ان حروف الاطباق اربعة الصاد والضاد والطاء
والظاء وهى من جملة حروف المستعلية واخص منها وسميت بها لانطباق
ما يحاذى اللسان من الحنك على اللسان عند خروجها وهو ابلغ من الاستعلاء
وهو لغة الالتصاق وضدها المنفتحة وسميت بها لانفتاح ما بين اللسان
والحنك وخروج الريح من بينهما عند النطق بها وهو لغة الافتراق ومن العرب
ان قوله تعالى حصب جهنم قرئ بجميع حروف المعجم ولم يجتمع في كلمة غيرها وقرئ
من لبّ الحروف المذلقة اى والحروف المذلقة مجموع حروف فرّ من لبّ
وهو بضم اللام وحذف التنوين للوزن على ان من حرف جر واللبّ
الذى هو العقل بمعنى الفاعل والمعنى هرب الجاهل من العاقل ويمكن ان يكون
المعنى فرّ من الخلق من عقل له عرف الحق ففيه ايماء الى قوله تعالى ففروا الى
الله وقوله سبحانه وتبتل اليه تبتيلا والحاصل ان الفاء والراء واليم والنون

والباء الموحدة يقالها الحروف المذلقة لخروجها من ذلق اللسان والشفة اى
طرفيهما والمراد ان حروف بعضها من ذلق اللسان وهى الراء واللام والنون
وبعضها من ذلق الشفة وهى الباء والفاء والميم وما عداها مصمتة لانها حبس النفس
من الصمت وهو المنع قال الاخفش لان من صمت منع نفسه ومن الكلام
والمراد بها هنا انها ممنوعة من انفرادها اصولا فى بنات الاربعة والخمسة
بمعنى ان كل كلمة على اربعة احرف او خمسة لا بد ان يكون فيها الحروف
المصمتة وحرف من حروف المذلقة وانما فعلوا ذلك لخفتها فلذلك
عادلوا بها الثقيلة ولاجل ما ذكر حكموا بان عسجد اسم الذهب اعجمى
لكونه من بنات الاربعة وليس فيه حرف من حروف المذلقة وقال مكى فى
الرعاية ان الالف ليست من المذلقة ولا من المصمتة لانها هوائية لا مستقر
لها فى المخرج وبهذا تمت اضداد الصفات المذكورة فشرع فى ذكر صفات
اختص ببعض الحروف دون بعضها من غير تحقق وجود اضدادها فقال

صفيرها صاد وزاى وسين اى الحروف الصفير ثلاثة صاد مهملة وزاى
وسين مهملة ولم يركب لما سبق فى المطبقة وجعل الرومى ضمير صفيرها الى الصفات
فيحتاج الى تكلف فى صحة الحمل بان يقال حروف صفيرها والمعنى ان هذه
الحروف موصوفة بصفة الصفير وهو صوت زائد يخرج من بين النفس يصحب
هذه الحروف عند خروجها وهو لغة صوت يصوت بها البهايم ثم اعلم
ان السين حرف مهموس من حروف الصفير ويمتاز عن الصاد بالاطباق
وعن الزاى بالجهر كما فى القاموس قلقلة قطب جد والذين اى حروف

القلقلة

القلقلة ويقالها القلقلة ثم يجمعها قولك قطب جد وهى القاف والطاء المهملة
والباء الموحدة والجيم والدال المهملة وانما وصفت بذلك لانها حين سكونها لا سيما اذا وقف
عليها تقلقل المخرج حتى تسمع له نبرة قوية لما فيها من الشدة المصيرة الصامت
مع الضغط بيان ضغطها دون غيرها وهى فى اللغة التحرك والاضطراب و
القطب بتثليث القاف والضم اشهر مايدور عليه الامر ومنه قطب الرحى
والجد البحث والعظمة وخفف للوزن ثم قوله واللين اى حروف اثنان
واو وياء سكنا وانفتح ما قبلهما بالف الاطلاق اى وقع الفتح قبلها والانحراف صحيحا
بصيغة المجهول والالف للاطلاق اى اذا سكن الواو والياء وانفتح ما قبلهما
يسمى لينا لقلة المد فيهما بالنسبة الى حروف المد التى حركة ما قبلها من جنسها وذلك لان فى
حروف المد مدا اصليا وفى حروف اللين مدا ما يضبط بالمث فيهة كل منهما كما ذكره
الجبرى ولذا اجرى حرفا اللين مجرى حروف المد حتى انه اذا وقع بعدهما كما بوقف
او ادغام جاز المد والقصر والتوسط الا ان هذا الترتيب اولى فى المد وعكسه
فى اللين وقد رجح قصر ورش فى نحو شئ وسوء على التوسط والتوسط على الطول
بهذا المعنى ووصف الانحراف صحيح ثبوته فى اللام والراء مفصولا وبتكرير جعل
وانما قيل اللام والراء منحرفان لان اللام فيه انحراف وميل الى طرف اللسان
والراء فيه انحراف الى ظهر اللسان وميل قليل الى جهة اللام ولذلك
يجعلها الاليغ لالتباس والضمير فى جعل راجع الى الراء يوصف بالتكرار ايضا
كما وصف بالانحراف والتكرار اعادة الشئ واقله مرة على الصحيح ومعنى
قولهم ان الراء مكرر هو ان الراء له قبول التكرار لا ان تكرار طرف اللسان به عند

للتحفظ نسخة

تلفظ كقولهم لفيه الضاحكة انه ضاحك بمعنى انه قابل للضحك وفي الجمل
اشارة الى ذلك ولهذا قال ابن الحاجب لما تحسنه من شبه تردد اللسان
في مخرجه واما قوله ولذلك جرى مجرى حرفين في احكام متعددة فليس كذلك
بل تكريره لحن فيجب معرفة الحفظ عنه للتجنب به وهذا كمعرفة السحر ليتجنب
عن تقريره ويعرف وجه دفعه قال الجعبري وطريق السلامة اي يلصق اللافظ
ظهر لسانه باعلى ثنيته لصقا محكما مرة واحدة ومتى ارتعد حدث من كل مرة راء
وقال مكي لابد في القراءة من اخفاء التكرير وقال واجب على القاري ان
يخفي تكريره ومتى اظهره فقد جعل من الحرف المشددة حروفا ومن المخفف حرفين
انتهى ثم قول ابن الحاجب في احكام متعددة بينه ابو شامة حيث قال
فحسن اسكان ينصركم ويشعركم ولم يحسن اسكان يقتلكم ويسمعكم
وحسن ادغام مثل وان تصبروا وتتقوا لا يضركم احسن منه في ان يمكم ولم يحل
طالب وغانم واميل طاردوه وغارم وامتنعوا من اماله راشد ولم يمتنعوا
من اماله نالشد وكل هذه الاحكام راجعة في المنع والتسويغ الى التكرير الذي
في الراء وللتفشي الشين ضاد استطل التفشي الانبثاث والانتشار والكلام
من باب القلب اي صفة التفشي ثابتة للشين والمعنى ان الشين موصوف
بانتشار الصوت عند خروجها حتى تتصل بحروف ظهر اللسان منها مخرج الظاء
المثالة والحال ان مخرجها خافة اللسان من مخارجة وسطه قوله استطل امر من
الاستطالة وهي لغة ابعد المسافتين والمراد منها هنا الامتداد من اول خافة اللسان
الى آخرها كما قاله الجعبري والمعنى صفة بالاستطالة والحاصل ان الضاد حرف مستطيل

وانما وصف بالاستطالة لانه يستطيل حتى يتصل بمخرج اللام او للتحرز عن
المخرجين باعتبار واحد صعب اللفظ بهما وقد الحق المتقدمون الثاء المثلثة
بالشين في التفشي وقالوا انها تفشت حتى اتصل بمخرج الفاء ولذا تبدل
منها فيقال جدف وجدث قال ابن المنير سبيل تسهيل النطق بهما مع قطع
النظر عن الحيز المقابل المعين وتمكينهما في مخرجهما وتحصيل صفاتها المميزة لهما
عن الظاء قال الجعبري والفرق بين المستطيل والممدودة ان المستطيل
جرى في مخرجه والممدود جرى في نفسه ثم اعلم ان خمسا من الصفات العشرة
المتقابلة قوية وخمس منها ضعيفة فالقوية الجهر والشدة والاستعلاء والاطباق
والاصمات والضعيفة الخمس المقابلة وهي الهمس والرخاوة والاستفالة والانفتاح
والذلاقة واما السبع المفرده فكلها قوية الا اللين ثم كل حرف من التسعة والعشرين
لابد ان يتصف بخمس من الصفات العشرة فما جمع جميع الصفات القوية كالطاء المهملة
فهو اقوى الحروف وما جمع جميع الصفات الضعيفة فهو اضعفها كالهاء والفاء
وما اجتمع فيه الامران فهو متوسط فيها وضعيفه وقوته بحسب ما تضمنه منها
والاخذ بالتجويد حتم لازم جمع بينهما تاكيدا للوجوب وجعل الشيخ زكريا الثاني
تفسير للاول بناء على انه عطف بيان وقدر بعدها للقاري لان الحكم ليس على اطلاقه
والاظهر ان يقال تقديره واخذ القاري بتجويد القرآن وهو تحسين اللفظ باخراج
الحروف عن مخارجها واعطاء حقها من صفاتها ومايترتب على مفرداتها
ومركباتها فرض لازم وحتم دائم ثم هذا العلم لا خلاف فيه انه فرض كفاية والعمل به
فرض عين في الجملة على صاحب كل قراءة ورواية ولو كانت القراءة سنة واما دقائق

التجويد على ما سيجيء في باب ما يجب من معرفة القارئ اظهر ان المراد بالحكم هنا
الوجوب الاصطلاحي المشتمل على الاثم بتركه من الذنوب الشرعي لا المجامع بين
الحقيقة والمجاز او استعمال المعنيين بالاشتراك كما ذهب اليه الشراح

مطلب اللحن

من الشافعية فان اللحن على نوعين جلي وخفي فالجلي خطاء
يعرض للفظ ويخل بالمعنى والاعراب كرفع المجرور ونصبه ونحوهما
سواء تغير المعنى به ام لا مما تغيد المعنى به والخفي خطأ لا يخل
بالمعنى بل يخل بالعرف كترك الاخفاء والقلب والاظهار والادغام
والغنة وكترقيق المفخم وعكسه ومد المقصور وقصر الممدود ونحو
ذلك ولا شك ان هذا النوع مما ليس بفرض عين يترتب
عليه العقاب الشديد وانما فيه خوف العقاب والتهديد واما
تخصيص الوجوب بقراءة الفاتحة كما ذكره بعض الشراح فليس
مما يناسب المرام في هذا المقام من لم يجود القرآن آثم اي لم يصح
كما في نسخة صحيحة بان يقرأه مخلة بالمعنى والاعراب كما
صرح به الشيخ ذكريا خلافا لما اخذه بعض الشراح منهم ابن الملك
على وجه العموم الشامل للحن الخفي فانه لا يصح كما لا يخفى واغرب
من هذا ان شارح المصري ضعف قول الشيخ ذكريا مع انه
شيخ الاسلام في مذهبه ثم لفظ القرآن منقول في البيت
على قراءة ابن كثير كما قال الشاطبي ونقل قرآن والقرآن
دوانا فلا يحمل على ضرورة الوزن هذا ومع موصولة

وان جعل

وان جعل شرطية فحذف الفاء اي فانه من يعمل بما في القرآن يشكر الله به الا انه انزلا
بالف الاطلاق والضمير في انه ان او للقرآن وفيه للتجويد اي لان الله انزل في
القرآن الامر بالتجويد حيث قال ورتل القرآن ترتيلا مؤكدا بالمصدر مبالغة
في الامر ومن المعلوم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان مجودا كما انزل لكنه خطاب له
والمراد امته ينقل عن علي كرم الله وجهه انه قال الترتيل هو تجويد الحروف ومعرفة الوقوف
لكن فيه ان معرفة الوقوف ليست من الواجبات لقول الظلم ولبس في القرآن من وجب
اللهم الا ان يقال المراد بمعرفة الوقوف هو ان يعلم كل كلمة اذا وقف عليها كيف
يقف عليها فانه ربما يقف عليها من ليس له وقوف بها على وجه يخل بمعناها
وعن مجاهد اي ترتل فيه ترتيلا والمعنى تمهل في المبنى لتتبين الك المعنى كما قال
تعالى ولا تعجل بالقرآن اي وحي قال تعالى ولا تحرك به لسانك لتعجل به وعن
الضحاك ابنه حرفا حرفا وعن ابن عباس بينه تبيينا وقال بعض العلماء اي تلبث
وتثبت في قراءته وافصل الحرف من الحرف الذي بعده ولا تسرع فتدخل بعض
الحروف في بعض انتهى ولا يخفى ان الاية بهذا المعنى لا دلالة فيها على المدعى
وكذا ما ذكره ابن الملك ايضا من قوله سبحانه وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث
ونزلناه تنزيلا وفسر المكث بالترتيل وهو غير مستقيم بحسب التفسير والتاويل
وكذا قوله رحمه الله في قوله تعالى ورتلناه ترتيلا اي انزلناه بالترتيل اي التجويد
فانه انزله بافصح اللغات بل معناه بيناه تبيينا وفصلناه تفصيلا كما يدل عليه
صدر الاية واما ما روي عنه صلى الله عليه وسلم رتل قارئ القرآن والقرآن يلعنه
فانه متناول لمن يخل بمبانيه او معانيه او بالعمل بما فيه وهكذا منه الينا وصلا

بالف الاطلاق اى وصل القرآن من الاله الينا مترا من اللوح المحفوظ على لسان
جبريل عليه السلام وبيان النبى عليه السلام لاصحابه رضى الله عنهم ثم تعلم التابعين
ثم اتباعهم منهم وهلم جرا الى مشايخنا متواترا هكذا بوصف الترتيل المشتمل
على التجويد والتحسين وتبيين مخارج الحروف وصفاتها وسائر متعلقاتها التى
معتبرة فى لغة العرب الذى نزل القرآن العظيم بلسانهم لقوله تعالى
وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه فينبغى ان يراعى جميع قواعدهم وجوبا
فيما يتغير المبنى ويفسد المعنى واستحبابا فيما يحسن به اى الالفاظ القرآن
اللفظ ويستحسن به
النطق حال الاداء وانما قلنا بالاستحباب فى هذا النوع لان اللحن الخفى الذى
لا يعرفها الا مهرة القراء من تكرير الرائات وتطنين النونات وتغليظ اللامات
فى غير محلها وترقيق الرائات فى غير موضعها كما سيأتى بيانها لا يتصور ان
يكون من فرض عين يترتب العقاب على فاعلها لما فيه من حرج عظيم وقد
قال تعالى وما جعل عليكم فى الدين من حرج ولا يكلف الله نفسا الا وسعها
وهو ايضا حلية التلاوة وزينة الاداء والقراءة بالاشباع فيهما وجاز
الوقف عليهما وهو بضم الهاء ولا يجوز اسكانها للوزن وقوله ايضا مع
كونه حشوا والبعد الشارح الرومى فى قوله اى كمخارج الحروف والصفات
لانهما داخلان فى تعريف التجويد ثم الحلية بمعنى الزينة هنا وان كانت
اخص منها عرفا حيث تختص بالصفة فالمعنى انه صفة مستحسنة للقراءة
كالحلى للمراءة والفرق بين الثلاث ان التلاوة وقراءة القرآن متابعة
كالدراسة والاوراد الموظفة والاداء بالاخذ عن الشيوخ والقراءة اعم ذكره

ابن المص

ابن المص والاخذ عن الشيوخ على نوعين احدهما ان يسمع من لفظ الشيخ
وهو طريقة المتقدمين وثانيهما ان يقرأ بحضرتهم وهم يسمعونها وهذا مسلك
المتأخرين واختلف ايهما اولى والاظهر ان طريقة الثانية بالنسبة الى اهل زماننا اقرب الى الحفظ وبهذا تبين بطلان قول الشارح المصرى والحق ان الاداء والقراءة
بحضرة الشيوخ عقيب الاخذ من افواههم لا الاخذ فقط ثم التجويد على ثلاثة مراتب
ترتيل وتدوير وحدر فالترتيل هو لغة وتان وهو مختار رش وعاصم وحمزة
والحدر هو الاسراع وهو مختار ابن كثير وابى عمرو والله وبيره وهو التوسط بينهما
وهو مختار ابن عامر والكسائى وهذا كله انما يتصور فى مراتب المد وروا عما ذكره
ابن المص من ان اسكان المرتل وتحريكه وتشديده ومده اتم وكذلك المتوسط
بالنسبة الى الحدر فهو غير الظاهر بل خلاف المتبادر وهو اعطاء الحروف حقها من صفة
لها ومستحقها بفتح الحاء عطفا على حقها ومن بيانية لما قبلها وهذا تعريف
التجويد وما سبق نعت له اى التجويد هو اعطاء الحروف بعد اخراج مخارجها
وتمكينها فى مخارجها حقها من كل صفة من صفاتها المتقدمة واعطائها مستحقها
من تفخيم وترقيق وسائر اوصافها الآتية والفرق بين حق الحرف ومستحقه
ان حق الحرف صفته اللازمة له من همس وجهر وشدة ورخاوة وغير ذلك
من الصفات الماضية ومستحقه ما يتغير عن هذه الصفات كترقيق المنفتح
وتفخيم المستعلى ونحو ذلك من ترقيق بعض الرائات وتفخيم بعضها وكذا حكم اللامات
ويدخل فى الثانى ما يتغير من اجتماع بعض الحروف الى بعض مما حكموا عليه بالاظهار
والادغام والقلب والاخفاء والغنة والمد والقصر وامثال ذلك فالحق

فوائد تعود بغير اذن وفى الهمزة تأن اتمك
ومهلك وبيمك اخرى

ص[illegible] اللازم المستحق [illegible] وفي معرفته يحقق ان اخراج الحروف من مخرجه
الصحيح داخل في تقويم التجويد كما صرح به الناظم في كتابه التمهيد فكان ينبغي ان يذكر فيه
وقد اشرنا الى جواب لطيف يتضمن تعريفه ومعلوم ان الحروف لا تتحقق الا باعتبار
مخارجها من حيز صالكن يقع فيه اشكال من جهة ان بعض الصفات ايضا مميزة
لها لا يقال ان المخارج قد تقدم حكمها فانا نقول الصفات ايضا قد تبين علمها
والاظهر ان المراد بقوله ورد كل واحد لاصله بيان مخرج كل واحد من الحروف
فان معنى التجويد هو رد كل واحد من الحروف الى اصله اى حرفه الى اصله من حيزه
ومخرجه لكن يرد عليه انه كان ينبغي ان يقدم بيان المخرج على الصفة لان الاول
بيان الحقيقة والماهية والثاني بيان الصفة والكيفية وغاية ما يتكلف
في الجواب عنه ان يقال الواو لمطلق الجمعية لا لافادة الترتيب بين الجمل المتعاطفة
واللفظ في نظيره كمثله المراد بالنظير والمثل صفا واحد وكان الاولى ان
يقول واللفظ في شبهه كمثله والكاف زائدة والمعنى ان من التجويد ان يتحفظ
في اللفظ الثاني مثل ما يتحفظ بمثله اولا يعني اذا نطق بالحرف مرققا او مفخما
او مشددا او مقصورا او ممدودا او مظهرا او مدغما وامثال ذلك وجاء
شبيهه مما يقتضي تلك الصفات الباقية فيتحفظ به بلا تفاوت لتكون
القراءة على المناسبة والمساواة ولا يبعد ان يكون النظير على بابه ويراد
ان مده بالف الرحمن يكون على مقدار مده بياء الرحيم وامثال ذلك مكملا
من غير ما تكلف بكسر الميم اى حال كون اللافظ مكمل الصفات حقها واستخفافا
او بفتح الميم اى حال كون الملفوظ مكمل الاداء مخرجا وصفة من غير تكلف وارتكاب

مشقة

مشقة في قرأته بالزيادة على اداء مخرجه والمبالغة في بيان صفته وما يتبعه
لتأكيد التي باللطف في النطق بلا تعسف اى وان يتلفظ في نطقها
لقراءة بلا خروج عن استقامة جادة الاداء الى طرف الافراط والتفريط والمعنى
انه ينبغي ان يتحفظ في الترتيل عن التمطيط وفي الحدر عن الادماج والتخليط
فان القراءة بمنزلة البياض ان قل صار سمرة وان كثر صار رصاصا وزاد الامام
حمزة وما فوق الجعودة فهو القطط وما كان فوق القرأة فليس بقرأة
واما ما ذكره الشيخ زكريا من قوله وفي نسخة بالتلفظ في النطق فلا وجه
لصحتها فاكان ينبغي له ذكرها الا مقرونا بالتنبيه على ضعفها ثم اعلم
ان كتاب الله يقرأ بالترتيل والتحقيق وبالحدر والتخفيف والاول اولى
لظهور المعنى والثاني افضل لتكثير المبنى وقد ورد انه عليه صلى الله عليه وسلم
قال من احب ان يقرأ القرآن غضا كما انزل فليقرأ قرأة ابن ام عبد
يعني عبد الله ابن مسعود والمراد بالغض الطري فانه رضي الله عنه كان قد اعطى
حظا عظيما في تجويد القرآن وتحقيقه وترتيله كما انزل الله وقد امره صلى الله عليه
وسلم ان يسمعه القرآن فقال اقرأ عليك وعليك انزل فقال عليه السلام
نعم احب ان اسمع من غيري فقرأه عليه سورة النساء الى قوله تعالى
فكيف اذا جئنا من كل امة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا
فقال حسبك الان وكانت عيناه تذرفان وفي هذا الحديث الوارد
في الصحيحين ايماء الى بيان الطريقين في اخذ القرأة عن الشيوخ ولما كان
عبد الله من اجلاء علماء القرأة من الصحابة خصه صلى الله عليه وسلم بهذه

المنقبة ويجر القراءة سرد علانية وبايهما اقترنت نية صالحة كان اعلى

ط المعطا والسنن هما كتابان من الكتب الستة ومن كتب الاحاديث

واعلى في المطا وسنن النائ عن حذيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم اقرؤا القرآن بلحون العرب وايا كم ولحون اهل الفسق والكبائر وفي رواية اهل الفسق والكتابين فانه سيجئ اقوام من بعدي يرجعون القرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح لا يجاوز حناجرهم مفتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم شانهم والمراد بالحان العرب القراءة بالطباع والاصوات السليقية وبالحان اهل الفسق والالحان المستفادة من القواعد الموسيقية والامر محمول على الندب والنهي محمول على الكراهة ان حصل معه المحافظة على صحة الفاظ الحروف والا فمحمول على التحريم والقوم الذين لا يجاوز حناجرهم قراءتهم الذين لا يتدبرون ولا يعملون به ومن جملة العمل به الترتيل والتلاوة حق تلاوته ونقل الزيلعي من الائمة الحنفية انه لا يحل التطريب ولا الاستماع اليه لان فيها لان فيها تشبها بفعل الفسقة في حال فسقهم وهو التغني ولا يكره عليه قوله صلى الله عليه وسلم ليس منا من لم يتغن بالقرآن لان المراد بالتغني به الاستغناء على ما اختاره سفيان بن عيينه ونقله عنه شارح المصابيح والمراد به تحسين الصوت وتزيينه على وفق التجويد وتبيينه لقوله صلى الله عليه وسلم زينوا القرآن باصواتكم ومن القراءة المنهية ما احدثه الجماعة الازهرية حيث يجتمعون فيقرؤن بصوت واحد ويقطعون القراءة فيأتي بعضهم ببعض الكلمة والآخر ببعضها ويحذفون حرفا ويزيدون آخر ويتحركون الساكن ويسكنون المتحرك وامثالها ويمدون نادرة ويقصرون

اخرى

اخرى في غير محالها مراعاة للاصوات خاصة دون احوالها مع ان الغرض الاهم من القراءة انما هو تصحيح مبانيها لظهور معانيها ليعمل بما فيها كما قال تعالى كتاب انزلناه اليك مبارك ليدبروا اياته وليتذكر اولوا الالباب نعم اذا اجتلبت المباني على السماع النادر وان مع ذا اعلى معارضها واجلى جهات النطق بها كان تلقي القلوب واقبال النفوس عليها زائدة في الحلاوة على عالم يبلغ ذلك المبلغ منها فيتبع اكتساب اوامره واجتناب زواجره والرغبة في وعده والرهبة في وعيده وتلك فائدة جسيمة وعائدة عظيمة وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم زينوا القرآن باصواتكم اي اظهروا زينتها بحسن اصواتكم بالقرآن وبما يجر ويقرر من البيان تبين بحكمة شرع الانصات لقراءة القرآن وجوبا في الصلوة وندبا في غيرها وحسن رأب الائمة في السكوت على التمام من الكلام لما في ذلك من سرعة وصول المعاني الى الافهام هذا ويؤيد الاخير ما رويه الترمذي وصححه عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرأ حرفا من كتاب الله فله حسنة والحسنة بعشر امثالها لا اقول الم حرف ولكن الف حرف ولام حرف وميم حرف وفي رواية اخرى ان عثمان رضيه وغيره قرؤا القرآن في ركعة واحدة ويقوي الاول ما ورد من حديث من قرأ القرآن اقل من ثلث لم يفهمه وقال الى هذا القول ابن مسعود وابن عباس وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم وقال المصروفنا بسند صحيح عن ابي عثمان النهدي قال صلى بنا المغرب ابن مسعود بقل هو الله احد والله لوددت انه قرأ سورة البقرة من حسن صوته وترتيله قال وهذه سنة الله تبارك وتعالى فيمن يقرأ القرآن مجودا مصححا كما انزل لتلتذ الاسماع بتلاوته وتخشى القلوب عند قرأته حتى يكاد ان يسلب العقول عن حالته قال ولقد ادركنا من شيوخنا من لم يكن له حسن الصوت ولا معرفة بالالحان الا انه كان جيدا الاداء قيما باللفظ والبناء

فكان اذا اراد ان يضرب للسامع واخذ في التطريب بالجمع وكان الخلق يزدحمون عليه
ويجتمعون للاستماع اليه واخبرني جماعة من شيوخي رغيرهم اخبارا بلغت التواتر عن شيخهم الامام
تقي الدين محمد بن احمد الصابوني المصري وكان راسا في التجويد انه قرأ يوما في صلاة الصبح وتفقد
الطير فقال مالي لا اري الهدهد وكرر هذه الاية فنزل طائر على رأس الشيخ يسمع قراءته
حتى اكملها فنظروا اليها فاذا هدهد فقال وبلغنا عن الاستاذ الامام ابي علي البغدادي
المعروف بسبط الخياط صاحب المنهج وغيره في القرآن انه قد اعطي حظا عظيما وانه
اسلم عليه جماعة من اليهود والنصارى من سماع قراءته وحسن صوته انتهى وفي الحديث
الشريف عن زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله يحب ان يقرأ
القرآن كما انزل اخرجه ابن خزيمة في صحيحه ويؤيده قوله تعالى الذين اتيناهم الكتاب
يتلونه حق تلاوته وفي صحيح البخاري عن انس انه سئل عن قراءة رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال كانت مدا ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم يمد الله ويمد الرحمن ويمد
الرحيم اما الاولان فمدهما طبيعي قدر الف واما الاخير فمده عارض بالسكون فيجوز
فيه ثلاثة اوجه الطول وهو مقدار ثلث الغات والتوسط قدر الفين والقصر
قدر الف وقال فاضيخان في فتاواه لو قرأ القرآن في صلوته بالالحان ان غير
الكلمة تفسد صلوته ما عرف فان كان ذالك في حرف المد واللين لا يغير المعنى
الا اذا فحش وفيه بحث انه متى امتد حرف المد مما لا يغير المعنى ابدا
قال وعندنا في الخطائع غير الفاتحة لا يفسد الصلوة لان الكلام عنده لا
يقطع الصلوة اذا لم يكن معتمدا عليه وهذا ليس بتعمد لانه يريد قراءة القرآن وانما
تفسد الصلوة بالخطاء وان قرأ القرآن صحيح بالالحان في غير الصلوة اختلفوا في جوازه

وعامة المشايخ

وعامة المشايخ على منعه وكرهوا الاستماع اليه لانه تشبه بالفسقة يفعلون
في فسقهم وكذا الترجيع في الاذان انتهى ولعل محل اختلاف الجواز عالم يغير المبنى
والمعنى والله سبحانه وتعالى اعلم ثم رايت في رشرح منية المصلي رجل يقرأ ويلحن
يجب على السامع ان يرده الى الصواب ان علم انه لا يقع بسبب ذلك
عداوة وضغن والا فهو في سعة من تركه ويكره الترجيع والتلحين بقراءة القرآن
عند عامة المشايخ لانه تشبه بفعل الفسقة وهذا اذا لم يكن يغير الحروف
واما اللحن المغير فحرام انتهى وهو الغاية في المدعى وليس بينه وبين تركه
الا رياضة امرئ بفكه اسم ليس قوله بينه فانه ظرف لمقدر هو اسمه
حقيقة وهو فرق والا بمعنى غير ورياضة جنس وبفكه متعلق برياضة والمعنى ليس
بين التجويد وتركه فرق بمعنى فارق الا مداومة امرئ على التكرار وسماعه من الفاظ
المشايخ الحذاق الابرار لا مجرد اقتصار على النقل من الكتب المدونة او اكتفاء
بالعقل المختلف الافكار والفكان ملتقى الشديقين من الجانبين على ما قال
ابن الملص وغيره وهو بالكسر وبفتح وداله مهملة جانب الفم وجمعه الاشداق كما
في الصحاح وقال بعض الشراح ان الفك اللحي وهو موافق لما في الصحاح والقاموس
والمراد به منبت اللحي قال حالد يريد بفكيه يعني الاضافة للجنس وقال ابن الملص
اي بفمه وهذا من اطلاق الجزء والمراد به الكل انتهى وتبعه غيره ويرده تغيير القاموس
للفك بمنبت اللحي فانه ليس من اجزاء الفم اصلا والاظهر ان المراد به ذكر المحل وارادة
الحال وهو اللسان المعبر للبيان هذا والله در الناظم حيث قال ولا اعلم سببا
لبلوغ نهاية الاتقان للتجويد ووصول غاية التصحيح والتسديد مثل رياضة الالسن

والتكرار على اللفظ المتلقى من فم المحسن (منه) واذا عرفت ان التجويد ما ذكره
ارباب التدقيق والتأييد فرققن بالنون المؤكدة المخففة مستفاد من
احرف بالنقل والحذف ويجوز من غير نقل ايضا ومن بيانية للذات
الموصوفة بنعت الاستفالة وهي ما عدا حروف السبعة المستعلية
المجتمعة في قط حفض ضغط فلا يجوز تفخيم شئ من الحروف المستفلة الا اللام
من اسم الله الواقعة بعد الفتحة او الضمة والا الراء على تفصيل سيأتي بيانه
في اثناء هذه المقدمة واما الحروف المستعلية فمفخمة كلها من غير استثناء منها
وحاذرن بالنون المخففة المؤكدة في بعض النسخ المصححة وهو ملايم للمطابقة
بين المتعاطفين على انه لا يحتاج الى تقدير عامل مع افادة المبالغة من
صيغة الامر على بناء المفاعلة التي هي موضوعة للمغالبة فالمعنى للمبالغة
احذر احذرا البتة تفخيم لفظ الالف وفي نسخة بالتنوين في حاذرا
فالتقدير كن حاذرا من تفخيم خصوصا الالف من بين الحروف المستفلة
الا انها مقيدة بما اذا كانت بعد حرف مستفل لانها اذا كانت بعد حرف
مستعل فانها تكون تابعة له في التفخيم بناء على القاعدة المقررة من ان
الالف لازمة للحرف الذي قبلها بدليل وجودها بوجودها وعدمها بعدمها
ولذلك لا يكون قبل الالف الا مفتوح فحيث كانت الالف مع حرف مستعل
او شبهه مما يستحق التفخيم استعلت الالف للزومها لها ففخمت وحيث كانت
مع حرف مستفل استفلت الالف للزومها لها فرققت والمراد بشبه الحرف
المستعلى الراء المفتوحة لانها تخرج من طرف اللسان وما يليه من الحنك الاعلى

والحنك الاعلى محل حروف الاستعلاء وبهذا المبنى تحقق الشبه بين الراء وحروف
الاستعلاء في المخرج كذا قرره ابن المص وغيره ثم قال ولا اعتبار بقول من قال
ينبغي للمحافظة على ترقيق الالف خصوصا اذا جاءت بعد حروف الاستعلاء
فان الذي ذكرناه هو الحق فقول الناظم رحمه الله محمول على ما ذكرناه وبه نأخذ يعني
ولو كان لفظه مطلقا لكنه ينبغي ان يعتبر مقيدا جمعا بين قوله وقول غيره من
المحققين وقد قال المصرح في شرحه ان الالف اذا وقعت بعد حرف التفخيم
تفخم اتباعا لما قبلها نحو طال وقال والصلاة الا ان الالف لا حيز لها حتى
توصف بالترقيق والتفخيم فتكون تابعة لما اتصلت به انتهى وبه يعلم
ما مشى عليه المصرح في التمهيد وجزم به شيخه ابن الجندي حيث قال ان تفخيمها
بعد حرف الاستعلاء خطأ انتهى فلا ينبغي حمل كلامه هنا على اطلاقه كما جوزه
بعض الشراح فان المص صنف التمهيد اولا في سن البلوغ والعمدة على تصنيفه
النشر فانه وقع اخرا وهو الحق كما جزم به القسطلاني وقال الشارح الرومي
لما اشتهر عند بعض الاعاجم لا سيما الاروم تفخيم الالف حيث يصيرونها كالواو
وامر بالتحرز عن مثل هذا التفخيم لا عن تفخيمه مطلقا لما سبق من ان الالف بعد
الحرف المستفل تفخم اتفاقا ثم قال وانما حملت كلامه على ذلك بناء على ان التقييد
كلام بان يقال يجب ترقيق الالف اذا كان بعد حرف مستفل كما فعله ولد
المصرح في شرحه مع ان قاعدة العبارة فحمل كلامه على هذا التقييد لا يخلو عن التعقيد
قلت وكذا حمل التفخيم الذي ضده الترقيق المعروفين عند اهل التحقيق وعلى التفخيم
وعلى التفخيم العرفي اللغوي عند العامة بعيد عن اصطلاح الى حد وما الاطلاق

والتقييد فقد وقع في كلام الفصحاء والبلغاء ما لا ينكره احد من العقلاء ثم
قال واما السكوت عن التحرز عن تفخيمه اذا كان بعد حرف مستعل فذلك امر ظاهر لا يحتاج
الى التصريح بذكره اذ يعرف كل من له ادنى دربة ان الحرف اذا فخمت تفخم
حركتها واذا رققت رققت فكذا ما يكون تابعة لحركتها اعني الالف
وهذا من الظهور بحيث لا يساعد الناظر خفاءه فلا حاجة الى التعرض لاثباته
قلت اما قوله فذلك امر ظاهر فليس يقول به الاكابر وعلى تقدير ظهوره
عند الخاصة لا بد من تقريره وتحريره في مقام تعليم العامة فالمقول قول ابن المصر
عند المنصف دون المتعسف وقد ابدع شارح حيث قال الظاهر ان مراده با
لالف الهمزة مطلقا مصدرة كانت او متوسطة او متأخرة اذ الالف
القائمة لازمة لفتحة ما قبلها فتلزم صفته ايضا من ترقيق وتفخيم لها انتهى
ووجه البعد لا يخفى اذ الهمزة حيزها محققة وهي حلقية والالف جوفية هوائية
فلا يصح اطلاق احديهما على الاخرى الا على طريقة المجازية دون الارادة التحقيقية
مع انه لا فائدة حينئذ لذكرها مع دخولها في عموم ما قبلها وانما حذر عن تفخيم الالف
لانفتاح الفم عند التلفظ بها وذلك يؤدي الى تسهين الحرف وتفخيمها
وقال الشارح المصري ما علل به شيخ الاسلام يعني زكريا تبعا لابن المصر بقوله
وذلك لانها لازمة الى آخره فيه بحث فانا لا نسلم ان الالف لازمة لفتحة ما قبلها
بل هي لازمة للالف لانها توجد بوجود الالف وتعدم الالف بعدمها
وبالعكس بدليل قولهم ضرب ضربا فظهر ان فتحة ما قبل الالف في ضربا وهي الباء
لا تعدم بعدم الالف ولا توجد الالف بوجودها والا لم يقولوا ضرب من غير

الف

الف انتهى ولا يخفى ان قوله ان هذا مبني على تعريف المبنى بتصحيف
المعنى اذ المراد بقولهم ان الالف لازمة للحرف الذي قبلها بدليل وجودها بعد
وجودها وعدمها بعدمها ان الالف بذاتها لا يمكن تحقق وجودها الا بوجود
حرف قبلها اذ لا يتصور الالف من غير تقدم حرف عليها غايته ان حركة ذلك
الحرف الذي قبلها لا تكون الا فتحة دون اخويها فقط علته التي ذكرها
من اصلها واما قول المجيبي اياك وتفخيم الالف المصاحبة للام كالصلوة و
والطلاق وطال فانه لحن فمحمول على قراءة غير ورش اذ اللام مرققة في هذه الامثلة
عند الجمهور ولا وجه لتفخيم الالف ح بعد ترقيق اللام التي هي من حروف الاستفالة فخالف
القاعدة المسلمة ان الالف تتبع ما قبلها في تفخيمها وترقيقها واما ادخال طال
فوهم منه لانه ليس من الامثلة التي فيها الالف مصاحبة للام بل هي مصاحبة
للطاء وهي من حروف الاستعلاء فتفخيم تبعا للطاء البتة وانما الكلام في لامه
على قاعدة ورش من ان الطاء اذا تقدمت على اللام واتصلت بها سواء
فتحت او سكنت تفخم واما اذا فصل بينهما بالف كطال ويصالي فهل تفخم
او ترقق فوجهان والتفخيم مفضل عند الاعيان واما قول المصري وكذلك لا يجوز
تفخيم الواقعة بعد الراء وان كانت الراء عند الناظم شبه المستعلي التصريحية في
تمهيده بالتحذير من ذلك فمدفوع بما سبق من ان المعتبر ما اختاره في النشر
فتدبر واما قوله وفيه تصريح ايضا بانه لا بد من ترقيقها اذا كانت بعد اللام المفخمة
نحو ان الله والصلوة والطلاق في مذهب ورش قال وبعض الناس يتبعون
اللام يعني فيفخمونها وليس بجيد فهو الصواب المطابق لما قدمناه في هذا الباب واما قوله

واما قوله ما ذكره الشيخ زكريا تبعا لابن المص من قوله لانها تخرج من طرف اللسان
الى اخره لا يصلح تعليلا لما فهم من كون الراء شبيها للمستعلي لانه يستلزم ان يكون
واللام شبيهة بهما لوجود العلة المذكورة ولم يقل به احد لا هو ولا غيره فمردود
لان العلة لا تستلزم ان تكون مطردة مع ان القوم اعتبروا تفخيم الراء في حالة
واحدة وهي الواقعة قبل الالف لا تفخيمان والحاصل ان الصحيح بل الصواب
هو الذي مشى عليه الناظم في النشر حيث قال واما الالف فالصحيح انها لا توصف
بترقيق ولا تفخيم بل بحسب ما قبلها فانه تتبعه ترقيقا وتفخيما وما وقع في
كلام بعض ائمتنا من اطلاق ترقيقها فانما يريدون التحذير مما يفعله بعض العجم
من المبالغة في لفظها الى ان يصيروها كالواو واما نص بعض المتأخرين على ترقيقها
بعد الحروف المفخمة فهو شيء وهم فيه ولم يسبقه اليه احد وقد رد عليه الائمة المحققون
من معاصريه واما قول المصري النون في قوله رقفا وحاذر لنون التأكيد
الخفيفة ورسما بالالف وفاقا لرسم قوله تعالى وليكونا من الصاغرين ونسفعا
بالناصية فمدفوع اذ خطان لا يقاسان برسم المصحف والعرض واما قوله
يحتمل ان يكون حاذرا اسم الفاعل من حاذرت الشيء بمعنى تحذرت
فخطأ لان اسم الفاعل من حاذر انما يكون محاذرا لا حاذرا وانما يصح
كونه اسم فاعل من حذر الثلاثي المجرد وهمزة الحمد اعوذ اهدنا بحذف العاطف
فيهما من قبيل التعداد في بيان الامثلة وقطع همزة وصل الحمد ضرورة
ورفع الحمد حكاية ويجوز اعرابه لو ثبت رواية ونصب همز على تقدير فرقفن
همز الحمد ويجوز جره على تقدير وحاذرن تفخيم همز لفظ الحمد واما جعل الرح

اليماني من قوله كهمز الحمد اصلا ثم قال وفي بعض النسخ وهمز بالواو فغير مقبول لانه
مخالف للاصول المصححة والنسخ المعتبرة المشرحة وان كان الكاف للتشبيه وجه
في العربية اذ يصح ان يقال التقدير رقفن مستفل كهمز الحمد او حاذرن تفخيم لفظا
الالف كتفخيم همز الحمد وعلى كل تقدير فالكلام تتميم وتخصيص بعد تعميم وانما حذر
من تفخيم الهمزة بخصوصها وامر بترقيقها بعد دخولها في الحروف المستفلة ومعرفة
حكمها في الجملة لئلا تنقلب عينا بانقلاب صفتها كما هو مسموع عن بعض
الجهلة عند قرائتها فالمراد الايجاب ترقيقها مطلقا سواء جاورها مرقق
كالحمد واعوذ واهدنا ام مفخم كاسم الله ام جاورها حرف كالهاء من اهدنا
ام متوسط بين الشدة والرخوة كاللام من الحمد والعين من اعوذ ام جاورها متحد
معها في اصل مخرجها كالعين من اعوذ ايضا اولا لانه لما كانت هذه الامثلة
مظان التقصير في ترقيقها خص بذكرها حذرا من تفخيمها قال في النشر فان كان
اي الملاقي للهمزة حرفا يجانسها او يقاربها كان التحفظ بسهولتها
الشد وبترقيقها اكد نحو اعوذ اهدنا اعطى احطنا احق كثير من الناس ينطق
بهائي ذلك كالمتهوع انتهى يقال تهوع القيء اذا تكلفه الله ثم لام
لله لنا الله بالجر اي همزة الله في الابتداء او الوصل حالة النداء لمجاورتها
اللام المفخمة في الاداء ثم لام فيها الوجهان السابقان في الهمز وامر بترقيق
اللام الاولى من الله لكسرتها الموجبة لترقيق اللام الجلالة ولام لنا
لمجاورتها النون كما قاله ابن المص وغيره وليستلطف دعاء الله ولا الضر
امر بترقيق لامي وليستلطف لمجاورة الاولى الياء الرخوة ولمجاورة الثانية

الطاء المستعلية واه اقال بعضهم بجواز تفخيم اللام الثانية لوقوعها بين تاء وطاء مفرودة
كى قطع به الجعبرى وعاقا لغيره من المحققين وترقيق اللام الاولى من على الله لمجاورتها
لام الجلالة المفخمة وكذا اللام الاولى من قوله ولا الضالين لمجاورتها بالضاد المستعلية
وانما قطع المص الكلمة للضرورة والا فلا يجوز مثل هذا الا فى حالة الضرورة لا فى حالة الاختيار
ولا فى حالة الاختبار لا قراءة ولا كتابة واما قول المصرى وانما وقف على الضاد
الكنة من ولا الضالين لانها تبدل عن لام التعريف اى بقلبه ضادا عند
ارادة ادغامه فغير مفيد لوجه الاعتذار عن المص لان بعد الادغام يصير ضادا
مشددا لا يجوز فكه مع ان القلب لا يصح الا عند اجتماعه مع الضاد ودون
انفكاكه عنه على ان الوقف على لام التعريف وقطعه عن مدخوله لا يصح
لا كتابة ولا قراءة بلا خلاف بين ارباب الدراية والرواية فيتعين ان
فعله هذا للضرورة فلا يصح مقابلة قوله هذا بقوله وقيل لضرورة النظم
ثم قاعدة ورشى فى تفخيم اللام محله الشاطبية وغيرها من كتب القراءة
الموضوعة للوجوه الخلافية والشيخ انما التزم فى مقدمته الامور الضرورية الوفقية

والميم من مخمصة ومن مرض لمجاورة اليمين الاوليين للحرفين المفخمين
وكذا الميم الاخيرة هذا وقول خالد امر بترقيق الهمزة عند مجاورة الحاء فى الحمد
ثم تعليله بان اللام لما كانت كنتا صارت كانها معدومة بعيد جدا ثم قوله
تبعا لابن المصر وامر بالمحافظة على سكون اللام الاولى من قوله وليتلطف
ابعد مما قاله اولا لان الكلام هنا فى الترقيق والتفخيم لا فى التسكين والتحريك
كما لا يخفى على ذوى التحقيق والله ولى التوفيق وقال اليمانى اى رقق اللام الثانية

لان اللام الاولى

لان اللام الاولى مرققة لا محالة قلت وكذا اللام الثانية
مرققة لا محالة نعم كون الثانية لمجاورتها الحروف المفخمة يصعب
ترفيقها فيتاكد الاهتمام بحالها وباء برق باطل بهم بذى اى
ورق باء برق لمجاورة الراء المفخمة لا سيما وبعدها القاف المستعلية
وكذا باء باطل لاجل الطاء المستعلية من غير اعتبار كون الالف
فاصلة فانها لا تؤمن معها السراية واما قول الشيخ زكريا وباطل
لمجاورتها الالف المدية ففيه بحث حيث يشعر بانها ترقق
لمجاورتها ما هو مرقق فيلزم ان يكون ما قبل الالف تابعا لها فى
الترقيق مع انه سبق عن الجمهور فى بيان التخفيف انها هى التابعة
لحيث ترقق بعد المستفل وتفخم بعد المستعلى نعم فى التمهيد ما يقتضيه
انها لا متبوعة لا تابعة حيث قال اذا وقع بعد الباء الفاء وجب
على القارى ان يرقق اللفظ بها لا سيما اذا وقع بعدها حرف استعلاء
او اطباق نحو قوله تعالى باغ وباسط والاسباط وبالغ والباطل واما
عبارته الصحيحة فى النشر فصريحة بترقيق الباء حيث وقع بعدها
حرف مفخم نحو بطل والبغى وبصلها ثم قال فيه فان حال بينهما الخ
كان التحفظ بترقيقها ابلغ نحو باطل وباغ والاسباط فكيف اذا ولياه فان
مفخمان نحو البرق والبقرة وكذا رقق باء بهم وبذى ان كان بعدها
الحروف المستفلة لعموم الحكم فى المسئلة واما ابن المصرى بين باء
بهم وبذى لمجاورتها حرفا خفيا وهو الهاء والذال فمحل بحث اذ لم الكلام فى التبيين

بل لسوق العبارة فى الترفيق وهو لاينافى ما ذكره من التعليل فى التخفيف
حتى يقال جعله من باب علفتها تبنا وماء باردا مع ان امر البيان لا يخرج
بحرف ولا حركة كما لا يخفى على الاعيان مع ان الذال ليست من الحروف
الخفية المجتمعة للاربعة فى تركيب هادى فالاحسن ما علله الشيخ
زكريا بقوله لمجاورتها الرخوة الا ان فيه بحثا للمصرى حيث قال مجاورة
الرخوة لا تقتضى الترفيق والا لاقتضت مجاورة الشدة ضده قلت
قد تكون العلة مطردة لا منعكسة نعم الاولى ان يعلل ترفيق الباء
فى بهم لمجاورتها حرفا ضعيفا كما قال المصرف النشر ويحذر فى ترفيقها
من ذهاب شدتها كما يفعله كثير من المغاربة لا سيما ان كان حرفا خفيا
وهو الهاء نحو بهم وبها وبالغ وباسط وضعيفا نحو بذى وبثلثة
وباحتهم واذا اسكنت كانت التحفظ بما فيها من الشدة والجهر الشد
والى ذلك اشار الناظم بقوله واحرص وفى نسخة فاحرص على الشدة
والجهر الذى وانما لم يقل الذين لوزن المبنى او لاكتساء ما
فى المعنى او للتقدير مثله فى المعطوف والاظهر ان يقال التقدير
واحرص على كل واحد من الشدة والجهر فيها وفى الجيم كحب الصبر بالاضافة
اما للوزن او لا وفى الملابسة وهى كونهما مثالين للباء الموحدة
والظاهر ان كلمة كحب محكية على ما ورد فى الاية اما بكمالها
او بارادة كاف التشبيه فيها كقوله تعالى يحبونهم كحب الله
واما الصبر فعطف عليه من غير عاطف وانما امر بالحرص

على اتيان صفة الشدة والجهر الكائنين فى الباء والجيم لئلا يشتبه الباء
بالفاء والجيم بالشين كقوله تعالى يحبونهم كحب الله وتواصوا بالصبر ربوة اجتثت
وحج الفجر بالاضافة ايضا لما سبق ولا يصح فيه الحكاية كما توهم المصرى
انه لم يعرف لفظ حج منكر مجرد فى القرآن والمعنى وكباء ربوة وجيم
البقية وربوة بفتح الراء لابن عامر وعاصم وهو فى الموضعين كمثل جنة
بربوة والى ربوة ويجوز ضم راء ربوة وكسرها كما قرئ بهما وكجيم فى قوله
تعالى كشجرة خبيثة اجتثت والحج جاء معرفا باللام ومجردا عنها قال الله
تعالى ولله على الناس حج البيت والحج اشهر معلومات والمراد هذه الامثلة
وامثالها من الآيات خص الجيم بالذكر من بين حروف الجهر والشدة ايضا
لاخراج مصر والشام اياها من دون مخرجها فينتشر بها اللسان
فيمر جوفها بالشين وكذا بعض اهل اليمن يمر جوفها بالكاف لارتفاع
اللسان من مخرجها سيما اذا اتى بعدها بعض الحروف المهموسة فان التحفظ
على جهرها وشدتها يكون اتم والزم والله اعلم وبينن بالنون الخفية
مقلقلا بفتح القاف الثانية وكسرها ان سكنا بالف الاطلاق اى
بينن بيانا ناشئا من سكون الحرف المقلقل من حروف المقلقلة المقدمة
المجموعة فى قطب جد ان سكن الحرف المقلقل بسكون اصلى لازمى
لا يختلف حاله اصلا لا وقفا ولا وصلا نحو يقطعون وفطرة وربوة
والجر ديدخلون وان يكن اى السكون فى الوقف كان اى المقلقل
او التقلقل ابينا بالف الاطلاق اى اكثر بيانا واظهر عيانا من القلقلة

عند سكونه لغير الوقف نحرق ويحيط وكسب وخرج والمهاد والظاهر ان
المراد بسكونه في الوقف اعم من ان يكون عارضيا في الوقف ام اصليا
يستقيم تمثيل ابن المصري في الباء بقوله فارغب واما قول المصري او عارضا
لوقف نحو من لم ينب وان يسرق فغفلة من القواعد العربية لانه
عارض لجازم لا لوقف فهو في حكم سكون اللازم فلازم العالم
واما قوله شيخ الاسلام يعني زكريا المصراع الاول لغير الوقف بناء على
ان تبيين القلقلة في الوقف معلوم من المصراع الثاني وما ذكرناه اولى
لان الاصل الاطلاق فليس في محله اذ كلام شيخ الاسلام في مقام النظام
لمن يتأمل في المرام لان الكلام انما هو في السكون الاصلي مطلقا
والعارضي وقفا ولا يختلف الحكم حينئذ في الاول ان يقف على
تلك الكلمة التي فيها السكون اصلي او يدرجها فتامل يظهر لك وجه
الخلل ثم لا شك انه اذا تكرر حرف القلقلة مدغما يكون المبالغة
في القلقلة متعينا نحو الحق وتبت والحج وصد ثم اعلم ان الاظهر كون
مقلقلا بالفتح على انه نعت لحرف مقدر واما تقدير ابن المصنف الكسر
على انه حال من فاعل يبين فيحتاج الى مفعول مقدر اي يبين الحرف حال
كونك مقلقلا ولا يخفى ان الاولى هي الاولى وبملايمه عطف
المصوغ على مقلقلا قوله وحاء حصحص حقا الحق باشباع ضمة القاف
رعاية للقافية ورفعه بناء على الحكاية ولو في آية مع انه مجرور بحسب القاعدة
العربية من حيث انه وما قبله معطوفان على حصحص المضاف اليه بحذف العاطف

والمعنى

والمعنى وبين ترقيق نحو حصحص الشاملة للاول والثانية وحاء
احطت وحاء الحق لمجاورتها حروف الاستعلاء المفخمة حذرا من تفخيم
الحاء حال المقاربة قال في النشر والحاء تجب العناية باظهارها اذا
وقع بعدها مجانسها او مقاربها لا سيما اذا سكنت نحو فاصفح عنهم
وسبحه فكثيرا ما يقلبون الهاء في الاول عينا ويدغمونها وكذلك يقلبون
الهاء في سبحه حاء لضعف الهاء وقوة الحاء فيخدعها فينطقون
بحاء مشددة وكل ذلك لا يجوز اجماعا يجب الاعتناء بترقيقها
اذا جاورها احرف الاستعلاء نحو احطت والحق فان اكتنفها
حرفان كان ذلك اوجب نحو حصحص انتهى وسين مستقيم
يسطو يسقون بحذف العاطف فيهما اي بين افتتاح
السين المهملة واستفالتها لا سيما حال ضعفها بسكونها مع
مجيء القاف ولو بواسطة بعدها لئلا تنقلب صادا حال
ثم ايراد مستقيم نكرة لثقل المعرفة وجره يصح اعرابا وحكاية لوروده
في القرآن الى صراط مستقيم واعرب المصري في قوله مستقيم بفتح
الميم من غير تنوين على الحكاية لانه كذلك في سورة الفاتحة انتهى
ولا يخفى وجه الغرابة لانه ليس كذلك في الفاتحة فان الموجود
فيها معرفة باللام كما لا يخفى على من له الالمام بمرتب الكلام
وكذلك سين يسطون ويسقون من قوله تعالى يكادون
يسطون ووجد عليه امة من الناس يسقون لمجاورتها الطاء

والقاف وهما من حروف المستعلية والشديدة مع كون الياء منفتحة
رخوة وكذا امثال هذه الكلمات في الايات البينات ثم حذف النون من المثالين
الاخيرين من باب الضرورة الشعرية والا فلا يجوز قطع الكلمة عند القراءة
لا حال الاختيار ولا الاضطرار وكذا لا يستحسن قطع
الكلمة في الكتابة بان يكتب النون في المثالين المذكورين في اول
سطر وما قبلها في آخر سطر فاحفظ هذه القاعدة فانها كثيرة الفائدة
ورقق الراء اى الذى اصلها التفخيم اذا ما كسرت نحو رزقا
وفائدته ان ما بعد اذا زائدة ومفهومه انها تفخم اذا ضمت
او فتحت نحو رب ورؤيا كذلك اى التكسير مثل الراء ترقق اذا
وقعت بعد الكسر حيث سكنت اى الراء ومفهومه انها تفخم
اذا كان ساكنة بعد ضمة او فتحة والامثلة قرأن وقرن ومريه ان
لم تكن اى الراء التى كانت الموجودة بعد الكسرة واقعة من قبل
حرف استعلا بالقصر كوقف حمزة لا للضرورة وجزاء الشرط
محذوف دل عليه ما قبله ومفهومه ان حرف الاستعلاء
اذا كان قبلها تفخم كمرصاد وارصادا وقرطاس وفرقة وليغيظ بهم
فى القرآن او كانت الكسرة اى كسرة ما قبلها ليست اصلا
اى اصلية لا عارضية ولا منفصلة لان الاصل هو الاتصال
فانها تفخمان كارجعى والذى ارتضى وام ارتابوا وليس المراد
ان الكسرة لا تكون موجودة اصلا على ما يتوهم قال الرضى اذا كانت

عطف

عطف على الجملة الشرطية السابقة انتهى وهو موافق للقواعد
العربية ولكنه غير مطابق للقواعد القرآنية فان الكسرة اذا
لم تكن اصلية توجب تفخيم الراء بعدها لا ترقيقها المفهوم من ظاهر
نظم عبارة الجزرية فالوجه ان يكون عاطفة على مدخول لم الجازمة
ولما لم تكن لم تدخل على الصيغة الماضية يقدر لها ما فى معناها
ليؤدى موادها من افادة النفى فيقال التقدير او ما كانت
على ما اشار اليه الشيخ زكريا وبه تمام نظام مرام الكلام فترقيق
الراء التى بعد كسرة مشروط بعدم كون حرف الاستعلاء بعدها
او بعدم كون الكسرة عارضية فانها اذا وجد حرف الاستعلاء بعدها
تفخم وكذا اذا كان الكسرة عارضية او منفصلة فانها تفخم
فالقيد ان عدميان مانعان كما اشار اليه ابن المصر الا ان
مثال كلام زكريا الى ان الشرح قيد اثبات لان النفى النفى يفيد الثبوت
فيصير التقدير او كانت الكسرة اصلية فيؤخذ حكم العارضية
بالمفهوم من الشرطية واما قول الميمانى او كانت عطف على مقدر
تقديره تفخم الراء اذا كانت حرف الاستعلاء او كانت كسرة
ما قبلها ليست اصلا اى عارضية فهو اقرب الى المبنى فانه من
باب العطف على المعنى كما لا يخفى واما ما اختاره المصرى من ان
ما المقدر الناشى ابدا قول ولو قال المصر اولم تكن الكسرة ليست اصلا
لخلص ثم كان الاظهر ان يقول او كانت الكسرة اصلا وصلا اى اصلية

لا عارضة ووصلية لا فصلية فيوافق ما طبية من جهة التقدير
في قوله وما بعد كسر عارض او مفصل فتفخم فهذا حكمه مبتدا وكان
يقيد بالاصل ان لا يكون عارضا وبالوصل ان لا يكون منفصلا
فتحرم الة من انصف اوولم يستعف ثم الاولى ان يكون الكلام
بالواو الحالية دون التردية لئلا يتوهم التنويع الموهم بان الكسرة
الاولى يراد بها مطلقا فتامل فانه موضع زلل والعجب من ابن الطحان
ومن تبعه من الشراح الكرام حيث لم يتفيدوا بحل هذا المقام من جهاته
المبنى واكتفوا بما ذكروه من حاصل المعنى والحاصل ان ترقيق الحرف
انحافه اى جعله في المخرج نحيفا وفي الصفة ضعيفا وضده التفخيم
فانه بمعنى التسمين والتجسيم فهو والتغليظ واحد الا ان الاستعمال
الاكثر في الراء ان يكون ضد الترقيق وهو التفخيم وفي اللام التغليظ
كما في قراءة ورش من طريق الازرق وقد عبر قوم عن الترقيق
في الراء بالامالة بين اللفظين فعل الداني وبعض المغاربة الا انه
يجوز ان الامالة ان ينحو بالفتحة الى الكسرة وبالالف الى الياء والترقيق
انحاف صوت الحرف فيمكن التلفظ بالراء مرققة غير ممالة
ومفخمة ممالة وان كان لا يجوز رواية مع الامالة الا الترقيق
وايضا لو كان الترقيق امالة لم يدخل على المضموم والمكسور لكانت
الراء المكسورة ممالة وذلك خلاف اجماعهم كذا ذكره المصري والمحقق
والتحقيق ما قاله في النشر من ان تغليظ اللام فسيرها التسمين

حركتها

حركتها والتفخيم مرادفه الا ان التغليظ في اللام والتفخيم في الراء
والترقيق ضدهما وقد يطلق عليه الامالة مجازا لكن الصحيح
هو الفرق بينهما بان الترقيق في الحرف دون الحركة والامالة
في الحركة دون الحرف ثم الاصل في الاصل التفخيم على ما عليه
الجمهور واختاره المكي وقال جماعة ليس للراء اصل
في التفخيم ولا في الترقيق وانما يعرض ذلك بسبب حركتها
فترقق مع الكسرة لثقلها وتفخم مع الفتحة والضمة لتصعدهما
فان سكنت جرت على حكم ما قبلها ايضا فقد وجدنا
هاء ترقق مفتوحة ومضمومة اذا تقدمها كسرة او ياء ساكنتا
فلو كانت في نفسها مستحقة للتفخيم لوجب ان يبطل ما استحقه
في نفسها بسبب خارج عنها كما كان ذلك في حروف
الاستعلاء والاول المعتمد هو الاول ولهذا لم يتعرض الناظم
لذكر السبب تفخيمها وقد صرح ابن الطحان بهذا المضمون في قوله وفي
ما عدا هذا الذي قدمنا ذكره على الاصل بالتفخيم لكونه مستعلا فالترقيق
الموجب وذلك انه لما كانت مكسورة بكسرة لازمة مثل
رجال والغارمين والفجر وليال عشر واصبر او عارضة مثل
انذر الناس وانخران على قراءة ورش تامة نحو رزقا وانكرا سم او
منقلبة بالاختلاس نحو ارنا او ممالة او لا نحو راى او وسطا
نحو انكرني او طرفا وقفا نحو عذاب النار ووصلا نحو ذكرى الدار

منونة نحو ذكرا وغير منونة نحو البشرى سكن ما قبلها كما تقدم مثا
لها او تحرك ما قبلها بای حركة سواء وقع بعد الراء حرف مستفل كما سبق
او مستعل كما فى الرقاب ورزقا سواء كان فى الاسم والفعل وكذالك
اذا كانت الراء كسرتا بعد الكسر فانها ترقق اذا كان سكونا لازما نحو
فرعون ومرية او عارضا نحو وما يشعركم على قراءة الاسكان تكون
الراء متوسطة كما سبق او متطرفة وصلا ووقفا نحو انذرا لنك ان كان
قبلها كسرة متصلة حقيقة او حكما لازمة كما تقدم وليس بعدها حرف استعلاء
متصل احترازا عن نحو انذر قومك ولا تصعر خدك فاصبر صبرا
جميلا مباشرا بان لا يكون بين الكسرة والراء حركة اخرى فى الفعل
نحو استغفروا الاسم العربى نحو الاربة والاعجمى نحو فرعون وجملة الكلام
وزبدة المرام ان شرط المؤثر ان يكون كسرة متصلة لازمة ووجه
اشتراط اللزوم والاتصال فى الترقيق هو تقوية السبب ليتمكن
من اخراجها عن اصلها فالمتصل اللازم ما كان على حرف اصلى
وهو ظاهرا او بتنزل منزلة الاصلى كمحراب ومرفقا بكسر الميم الزائد
على اصل الكلمة لانهما من جملة مفعال ومفعل قال ابن شريح
وكثير من القراء يفخم الكسرة بعد الميم الزائدة نحو مرفقا واما المتصل
العارض فهو ما دخل على كلمة الراء ولم يتنزل بمنزلة الجزء منها
وهو الذى لا يخل اسقاطه بها كما فى باء الجر ولامه وكهمزة
الوصل نحو اركبوا او ارتابوا فى الابتداء واما المنفصلة العارضة

فهو

فهو ما كانت فى كلمة منفصلة مستقلة اعرابا وعروضها
لكنها وصلا نحو ان ارتبتم ولمن ارتضى او للبناء نحو يا بنى اركب
بكسر التحتية فان اصله يا بنى او للاتباع نحو رب ارحمهما فان
اصله رحم فكسر الباء لمناسبة الباء ومنا بعتبرها فى البناء واما
المنفصلة اللازمة قبل راء كسرتا فهو ما كانت فى كلمة اخرى لازمة
البناء على الكسر نحو الذى ارتضى عند الكل وما كان ابوك امرأ
سوء لورش فى قال السنوری ولا ثالث له وقال ابن المصر وتبعه جيره و
المنفصلة اللازمة لم يجئ فى القرآن قبل راء كسرتا لكن فيه نظر
ظاهر لوجود ما سبق اللهم الا ان يريد المتفق عليها وانه
جعل كسرة الذى كسرة اتباع ولذا فتح فى اللذان لكنه يخالف
ما ذكره شراح الطيبة فى قوله وما بعد كسر عارض او مفصل فخم
فهذا حكمه حكمه منبذ لان العارض ما حف السكون فيكسر ابتداء
نحو امرأة ولا لتقاء الساكنين نحو ام ارتابوا او المفصل بان
كان الكسر فى حرف مفصل من الكلمة نحو الذى ارتضى واما المنفصلة اللازمة قبل راء مسكنة فانما جاءت على قواعد ورش
من نحو برسول ولرسول وهذا كله حكم الراء وصلا اما وقفا
فلا يستفاد من الطيبة وقد بينها ان طيبة ومجمل احكامها فى الوقف
انها ان وقفت بالروم فهو كالوصل فى جميع الاحوال الا ان فى
قدير ترقيق لورش وتفخيم للجمهور وان وقفت بالسكون وكان قبلها

حرف ممال فمرققه كالنار وكذا اذا كان قبلها كسرة نحو قدر
ومستقر ولا ناصر او باء كنتم نحو غير وخير وضير ثم اكن بين الراء
وبين الكسرة ليس بمانع من الترقيق نحو الشعراء اهل الذكر
وبكسر سواء كانت الراء كنتم في الوصل مكسورة او مضمومة
كما مثلنا فانها في الوقف بالسكون ولوم الاشمام تكون مرققة
وقد نظمت حكم وقف الراء وقلت وفخم الراء زمان الوقف
ان لم تكن بعد محال الحرف او بعد كسر او سكون الياء ورققنها ساكن
البناء ولا تخف ان قولي بعد كسر باطلاقه يعم ما يكون بفصل وبدونه
فيشمل نحو الشعراء الذكر ثم اعلم ان اكتنف الحاجز بين الكسرة
والراء اذا كان صادا نحو اد خلوا مصرا او طاء نحو عين القطر فقد
اختلف في ذلك اهل الاداء فمن اعتد بحرف الاستعلاء فخم كابن
عبد الله بن شريح ومن تبعه وهو قياس مذهب ورش من طريق
المصريين ومن لا يعتد به رقق كما نص عليه ابو عمرو الداني في كتاب
الرائات في جامع البيان وهو الاشبه بمذهب الجماعة ويدل
عليه اطلاق الشاطبي وعدم التفاته الى الخلاف لكن المصنف اختار
في مصر التفخيم وعين القطر الترقيق نظرا لغيرها للوصل وعملا بالاصل
والخلف في فرق لكسر يوجد اي والاختلاف ثابت في تفخيم
راء فرق لقوله تعالى فكان كل فرق وترقيقها لكسر يوجد في قافها فيكون
وجه الترقيق ان حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته المفخمة لتحر

بالكسر

بالكسر المناسب للترقيق او لكسر يوجد في ما قبله وما بعده فيكون
وجه الترقيق ضعف الراء بوقوعها بين كسرتين ولو سكن وقفا
لعروضه واما وجه التفخيم فضعف الكسرة بتقابل المانع القوي وهو حرف
الاستعلاء قال الداني الوجهان جيدان الترقيق وبه قطع مكي والصقلي
وابن شريح وادعوا فيه الاجماع والتفخيم وبه قطع الداني في التيسير كذا
ذكره ابن المصري وقال الداني في غير التيسير والمأخوذ به في الترقيق نقله النويري
في شرح الطيبة فهو اولى بالعمل افرادا وبالتقديم جمعا وقال المصري في نشره
والفها كاجراء الوجهين في فرقة حال الوقف لمن امال هاء التانيث
ولا اعلم فيها نصا قلت وهو قياس مع الفرق لان الامالة فيها مع
ضعفها ليست محض كسرة فيضعف تاثيرها لانها وهي عارضة
حال وقفها واخف تكريرا اذا تشدد بالاشباع فيه وفيما قبله في
بعض النسخ بصيغة الجمع لا وجه له والمعنى اذا كانت الراء مشددة فاخف
تكريرها قال مكي لابد في القراءة من اخفاء التكرير وواجب على القاري
ان يخفف تكرير الراء فمتى فقد جعل من الحرف المشدد حروفا ومن المخفف
حرفين فقوله اذا تشدد فليس بقيد بل اما على سبيل الاهتمام والاعتناء
او من باب الحذف للاكتفاء والحاصل انك اذا قلت مثلا الرحمن
الرحيم فترك لسانك ان تضطرب بالراء بل احفظها من مجراها
لئلا تكون لافظا في موضع الراء الواحدة المشددة براءات متعددة وفخم
اللام من اسم الله اي من غير الله الا في قاعدة ورش لبعض

اللامات المخصوصة عن فتح او ضم بالنقل اى بعد احدهما لسعد الله
بفتح الدال او ضمها ليصلح مثالا على وفق العمل القراءة ولا يبعد ان
يقرأ بالجر الحمل الاعراب والمراد به انه تفخم بعد احدهما ثم اللام اصلها
الترقيق عكس الراء عند اصل التحقيق فلا تفخم الا لموجب ومن ثمة كان
المانع في الراء عن التفخيم والترقيق سببا لاحدهما في اللام فهي من اسم
الله تعالى وان زيد عليه ميم وصار اللهم اذا تقدمتها فتحة محضة او ضمة
كذلك فانها تكون مفخمة نحو الله ربنا ابتداء وسيوتينا الله وصلا لما
قام عبد الله وقال اللهم وقالوا اللهم لمناسبة الفتح والضم التفخيم
المناسب للفظ الله من التعظيم لكونه الاسم الاعظم عند الجمهور المعظم
فان تقدمتها كسرة مباشرة بان لم يكن بين الكسرة واللام حركة
اخرى وهى محضة غير محالة متصلة اتصالا صوريا رسميا نحو لله
وبالله فان الاتصال الحقيقي غير منصور في الحرف الذي يوجد قبل
الجلالة او منفصلة عارضة ولازمة فانها تكون مرققة نحو لله
الامر واقسموا بالله وانى الله شكر وبسم الله وما بفتح الله وقل
لله الحق ولم يذكر في المتن حكم ترقيقها احالة على اصلها او اكتفاء
بمفهوم منطوق حكمها على ما هو المعتبر عندنا في الرواية وعند الفصيح
حتى في ادلة الدراية ثم هذه اللام ان وقعت بعد ترقيق حال
عن مثال الكسرة فهو على تفخيمها نحو يبشرالله في قراءة غير ورش او بعد امالة
كبرى اى محضة وذلك في قراءة السوسي فوجهان نحو حتى نرى الله

جهرة

جهرة التفخيم وبه قرأ ابو العباس والترقيق وبه قرأ عبد الباقي والملا
المصري مما يؤيد الاول فتامل ثم اعلم ان اجتماع اللامين على اربعة
اقسام مرققتين نحو على الذين ومفخمتين نحو اضل الله في قراءة ورش
عند بعضهم ومرققة ففخمة نحو اختل الله ومفخمة فمرققة نحو وظللنا عليكم
الغمام في قراءة ورش فاعط كل ذي حق حقه خصوصا المختلفين خوف
العربية هذا وقيل انما فخمت اللام من لفظة الله فرقا بينه وبين سائر
اللامات ولعل مراده ان التفخيم انما هو لمجرد التعظيم وهو لا ينافي
ما ذكر من ان وجه تفخيمها فيما ذكر هو نقل الخلف عن السلف
وتوارثهم ذلك طبقا عن طابق من غير نكير معتبر وحرف الاستعلاء
بحذف همزة الوصل في الدرج وسقط حرف على انه مفعول مقدم لقوله
فخم ويجوز رفعه على تقدير فخمه نحو قول تعالى والقلم قدرناه على القراءتين ثم المراد بحرف الاستعلاء اعم من ان يكون منطبقا او غير منطبق
ولذا قال واخصها بضم الصاد وبالف المبدلة من النون المخففة
لاطباق بنقل الحركة والاكتفاء بها عن همزة الوصل ونصبه على انه
مفعول لما قبله اقوى صفة لموصوف محذوف والمعنى اخصص
حروف الاطباق بتفخيم اقوى من تفخيم سائر حروف الاستعلاء
نحو قال بالرفع وجوز نصبه والعصا بالالف لا بالياء كما في بعض
النسخ والحاصل انه امر بتفخيم حروف الاستعلاء السبعة المتقدمة
المجتمعة في كلمات فظ خص ضغط مثل قائما والظالمين وخالدين

وصاد وقين والضاد اللين والغار ميين والطامة وامر بتخصيص
حروف الاطباق الاربعة من جملتها وهي الصاد والطاء المهملة
المهملتين ومعجمتين فبينهما عموم وخصوص اذ كل مطبق مستعلية
ولا كل مستعلية مطبقة فالى بمثالين مثال الحرف الاستعلاء غير
المطبق وهو القاف في قال ومثال الحرف الاستعلاء المطبق
وهو الصاد في العصا قال ابن المصر وتبعه غيره والالف واللام
للعهد اى العصا المذكور في قوله تعالى اضرب بعصاك الحجر
وفيه بحث لا يخفى فان الحكم شامل له ولغيره ايضا من قوله تعالى
حكاية عن موسى قال هي عصاى وقوله تعالى فالقى عصاه وبهم
ايضا قوله تعالى وعصى ادم ربه فالصحيح ان اللام للجنس
الاستغراقي اى كل ما دل على هذا اللفظ من الواوى واليائى
واما صاد غير هذا البناء فيعلم حكمه من قوله والعصا اذ هو معطوف
على قال بكل حال نعم لو قال مع عصا بالالف والياء لطابق
اللفظ التنزيل وهو اوفق في مقام التمثيل واما قول زكريا
لكونه اقوى فلا دلالة على تقديره في المبنى فلا يتعدى ما قدمناه
في المعنى غاية ان الباء في باقوى محذوفة على صدقول القائل
تمرون الديار اى تمرون بها ثم اعلم ان المقصود في اتيانه
المثالين المتقدمين نكتة بديعة وحكمة منيعة وهي ان الصاد
والمهملة مع قوتهما اضعف الاطباق لانه مهموس والقاف

اقوى من باقي حروف الاستعلاء بحسب القوة والضعف الناشيين
من اختلاف احوالها الثلاثة اضرب عند ابن الطحان الاندلسي الاول
ما تمكن فيه النفخ وهو ما كان مفتوحا الثاني ما كان دونه وهو
المضموم والثالث ما كان دونه ايضا وهو المكسور وعند المصري حمزة
ما كان بعده الف ثم ما كان مفتوحا من غير الف بعدها وهذان
النوعان مندرجان تحت جنس اول الثلاثة ثم ما كان مضموما ثم
ما كان ساكنا ثم ما كان مكسورا وبين الاطباق من احطت
مع بسطت والخلف بخلقكم وقع امر بيان صفة اطباق
الطاء من قوله تعالى حكاية عن الهدهد احطت بما لم تحط به
ومن قوله تعالى لئن بسطت الى يدك لئلا تشتبه الطاء
المطبقة المستعلية المجهورة بالتاء المنفتحة المستفلة المهموسة
المدغمة كما هو اصل القاعدة في ادغام الحروف المتقاربة وكذا
الحكم في قوله تعالى فرطت في جنب الله ثم اخبر ان الاختلاف
وقع بين الاداء من المشايخ في ابقاء صفة استعلاء القاف مع الادغام
في قوله تعالى الم نخلقكم من ماء مهين وفي ذهابها مع اتفاقهم
على الادغام قال ابن المصر وكلاهما جائزان وذهابها اولى
وقال الناظم في كتابه التمهيد والاول مذهب مكي وغيره والثاني
مذهب الداني ومن والاه ثم قال قلت كلاهما حسن وبالاول اخذ
البصريين وبالثاني اخذ اكثر ميون واختياري الثاني وفاقا للداني

وقال في النشر الادغام المحض اصح رواية واوجه قياسا اقول
ولهذا لم يلتفت الشاطبي الى هذا الخلاف اصلا ولعله اراد
بالقياس اجماعهم على ادغام القاف في الكاف للسوسي ادغاما
محضا مع وجود تحرك القاف وتعدد الكلمتين فمع الكون واتحاد
الكلمة بالاولى ثم اعلم ان الادغام على قسمين ادغام تام وهو ان
ادغم الاول في الثاني ذاتا وصفة مثل قالت طائفة وادغام ناقص
وهو ادغم الاول في الثاني ذاتا لا صفة وادغام احطت ونظائرهما
من قبيل الناقص وايضا فوق الطاء وضعف التاء بمنع الادغام الكامل
ولولا التجانس لم يسع الادغام اصلا لان القوي لا يدرج في الضعيف
في الضعيف بخلاف العكس نحو فامنت طائفة حيث اجمعوا فيه على الادغام
الكامل كما اجمعوا في احطت على الادغام الناقص ثم ما وقع في عبارة
بعضهم من اظهار القاف في نحو نخلقكم فذلك خطأ محض اللهم الا ان
يحمل على اظهار صفة استعلائها لا على اظهار الحرف ذاتها فعلم ان ما ذكره
ليس بادغام محض ولا اظهار محض بل حالة بينهما فهو بالاحقاء اشبه
فيكون نظير ما قال الشاطبي وادغام حرف قبله صح ساكن غير
وبالاحقاء طبق مفصلا وانما وقع الخلاف في القاف دون الطاء
لان الاطباق اقوى من الاستعلاء فيجب ابقاء الاول دون الثاني واما
ما ذكره الرومي من انهم فرقوا بين انبسطت ونخلقكم بان في
اعطاء صفة الاستعلاء في الاول بزيادة الطاء قبل التاء المشددة وفي القاف

بزيادة

بلا زيادة القاف فلم نر في الكتب المبسوطة المنسوبة اليهم ولا سمعنا من
المشايخ الذين قرأنا عليهم وحققنا وجوه القراءة لديهم ثم ما ذكره من
تلقاء نفسه من وجه الفرق بينهما فما لا يلتفت اليه ولا يعول عليه
ثم رأيت منشأ وهمه كلام ابن الحاجب من غير فهم حيث استشكل
الادغام بان الاطباق صفة للمطبق ولا يتأتى الا به فلو بقي الاطباق
مع الادغام للزم اجتلاب طاء اخرى لتدغم في التاء غير الطاء التي قام
بها وصف الاطباق وفي ذلك جمع بين ساكنين فاذا خرطت بالاطباق
ليس فيه ادغام اي حقيقة ولكنه لما اشتد التقارب وامكن النطق
بالثاني بعد الاول من غير نقل الى اطلقنا عليه الادغام مجازا لكون ذلك
النطق كالنطق بالمثل بعد المثل على ما ذكره الجاربردي وغيره وفرق
بين الاطباق والغنة بان الغنة لا تتوقف على لسان لانها من مخرج
غير مخرجه فان اللسان من الفم والغنة من الخيشوم بخلاف الاطباق فانه
مع المطبق فاخراجه لا يتأتى الا به واما ما ذكره المصري بقوله واجيب
بان القراء نصوا على ان في نحو فرطت تشديد متوسط مع بقاء صفة الاطباق
ولو كان على ما ذكره ابن الحاجب لم يكن فيه تشديد ولا يمتنع ابقاء صفة
الاطباق في الطاء فانما بمحض صوت الطاء لان الطاء لم يستكمل ادغامه
في التاء ولا يلزم اجتلاب طاء اخرى ولا جمع بين الساكنين وعلى هذا فقياسه
على الغنة مستقيم انتهى ولا يخفى حاله من المصادرة بل ما في معارضته من
المكابرة ثم قوله اذا سكنت الطاء والتي بعدها تاء وجب ادغامها

ادغاما غير مستكمل بل يبقى معه صفة الاطباق لقوة الطاء وضعف التاء
فيتعين على المجود ان يوفيها حقها لا سيما اذا كانت مشددة نحو اطيرنا
وان يطوف فيه ان المثلين الاخيرين ليسا مما نحن فيه بل من قبيل
ودت طائفة حيث اجمعوا على انه من الادغام الكامل وان اصلها تطيرنا
ويتطوف فاعلا باعلال حقق في ظهرها فهو من باب ادغام الاضعف
في الاقوى ليصير مثله في القوة بخلاف نحو احطت فانه من باب ادغام
الاقوى في الاضعف فيمتنع اندراجه فيه بالكلية وبه يحصل الفرق
في هذه القضية على القواعد العربية وقال بعضهم ومن العرب
من يبدل التاء طاء ثم يدغم ادغاما مستكملا فيقول احطت
وفرطت بطاء واحدة مشددة مدغمة قال شريح وهذا مما يجوز
في كلام الخلق لا في كلام الخالق عز وجل انتهى لان كلام الله
لا يجوز فيه التصرف على خلاف ما ثبت عن رسول الله عليه السلام بالطرق
المتواترة في القرآت المشهورة واما في كلام المخلوقين فيتوسع
بكل ما جاء من اللغة وبهذا يتبين انه لم يرد في لغة ابدال الطاء
تاء وادغامها فيها فيجب الاحتراز عنها واحرص بكسر الراء
على السكون في جعلنا اي في لام نحو جعلنا اذ كل سكون لا بد من
الحرص على بيانه وكذا الحركة الا انه خص لام جعلنا لئلا يعيد
مدغمة ولا متحركة فيخ بتغيير المعنى باختلاف المبنى كما لا يخفى ونحو
انزلنا وكذا قلنا مما فيه اللام كنتا وبعدها نون فيجب التحفظ

باظهار

باظهار مع رعاية سكونها قال المصري لا كي يفعله بعض الاعاجم من فصد
فلقلتها قلت اللام ليست من حروف القلقلة فان حروفها قطب جد
لا حروف القلقلة كما توهم المصري من الذهول والغفلة انعمت
والمغضوب مع ضللنا اي وكذا كن حريصا على بيان سكون نون
انعمت وميمها وعين المغضوب ولام الثانية من ضللنا لئلا تحركها
كما يفعله جهلة القراء فان ذلك من فظيع اللحن عند العلماء وضللنا
بالضاد ثابت في القرآن عند قوله وقالوا ائذا ضللنا في الارض واما
ظللنا بالظاء المثالثة فلم يوجد فيه محققة ولا ضرورة بالاتيان بها والقول
بتخفيفها للوزن ولا يفرق كثرة النسخ عليها واشارة بعض الشراح اليها
واقتصار المص على نون انعمت وتبعه الشراح والحكم يشمل الميم على حد
التعميم نعم في معنى نون انعمت كل نون ساكنة بعدها حرف من حروف
الحلق كينئون ومن امن ومنه وان هو وتحتون ومن حاد الله وينعق
ومن علم وينغضون وعذاب غليظ والمنخنقة ومن خوف ونحو ذلك
ثم لا يسكت على النون بسكتة لطيفة كما نهايريديها الصباح اظهارها
وانها لا غنة فيها فان ذلك خطأ محض لا يفعله الا الجهلة من القراء
وفي معنى غين المغضوب وضغثا وبغيا وافرغ علينا واغنى ويغشى
وعلل المصري التمهيد اظهار الغين الكتة عند الشين من يغشى بقوله
لئلا يقرب من لفظ الخاء لاشتراكهما في الهمس والرخاوة وخلص
انفتاح محذورا عسى خوف اشتباهه بمحظورا عصى اي بيّن

ومن صفة الانفتاح عند الاطباق في نحو محذورا عند قوله تعالى ان عذاب ربك
كان محذورا وفي نحو عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا الثلاثة يشتبه الذال بالظاء
في قوله تعالى وما كان عطاء ربك محظورا والسين بالصاد في قوله تعالى
وعصى ادم ربه فغوى فان كلا من الذال والظاء من مخرج واحد وكذلك السين
والصاد وانما يتميز كل من الاخر بتميز الصفة فالذال والسين منفتحتان والظاء
والصاد مطبقتان فينبغي ان تخلص كل واحد من الاخر بانفتاح الفم وانطباقه
وما يترتب عليهما من ترقيق الاولين وتفخيم الاخيرين وكذا حكم كل حرف مع غيره
اذا كانا متحدي المخرج ومختلفي الصفة ثم الضمير في اشتباهه راجع الى الحرف المنفتح
بقرينة المقام وتقديره خوف اشتباه المذكور كذا ذكره الشراح على اختلاف
اخبار كل منهم والاظهر ان ضميره راجع الى انفتاح اي مخافة اشتباه انفتاح
محذورا وعسى باطباق محظورا وعصى ووجه الاظهرية ان محل الاحتياج
في صحة الحمل الى التقدير هو الثاني دون الاول فتامل وراع شدة
اي كائنة بكاف اي في كاف وبتا بالقصر على وقف حمزة في الهمزة
لاكي قال الرومي للضرورة كشركم وتتوفى فتنتا بالف الاطلاق
او بابدال التنوين الفا وقفا على ما جاء في لغة وراع من المراعاة والمفاعلة
اذا لم يكن للمغالبة فهي للمغالبة وقال الرومي امر من الرعاية فيه نوع
مناسبة حيث لم يراع فيه القاعدة المميزة بين المجرد والمزيد الفارقة
للطالب المريد فامر بمراعات الشدة في الكاف والتاء نحو تكتل وتبتلوا خصوصا
عند ورود تكرارها نحو قوله تعالى لكفرون بشركم وتتوفيهم الملائكة

والتوفيهم وذلك لان الشدة تمنع الصوت ان يجري معهما مع تبا
تهما في موضعهما فوبين فاحذر ان تبينهما ركاكة والحاصل ان كل حرف
ينبغي ان تراعى فيه صفاته المتقدمة من جهر وهمس وشدة ورخوة وغيرها
بعد تمكينه من مخرجه فاحفظ هذه القاعدة الكلية وقس عليها الامثلة
الجزئية ولو لم ينص عليها صاحب الجزرية هذا وقد قال في التمهيد اذا تكررت
الكاف من كلمة او كلمتين فلا بد من بيان كل منهما لئلا يقرب اللفظ
من الادغام لتكلف اللسان بصعوبة التكرير نحو قوله تعالى
منا سككم وانك كنت على مذهب المظهر وكذا الحكم في تاء تتوفيهم
الملائكة واتقوا فتنة وشبه ذلك فتراعى الشدة التي فيها لئلا يصير رخوة
كما ينطق بها بعض الناس وربما جعلت سينا اذا كانت كتتا نحو فتنة
وانل عليهم ولذا ادخلها سيبويه في جملة حروف القلقلة ويتاكد المراعاة
فيها اذا تكررت نحو تتبعها الرادفة وتتوفيهم لصعوبة اللفظ بالمكرر على
اللسان وقال مكي في الرعاية هو بمنزلة الماشي يرفع رجليه مرتين او ثلاث
مرات ويردها في كل مرة الى الموضع الذي رفعها منه قال المصري
وهذا ظاهر الا ترى ان اللسان اذا تلفظ بالتاء الاولى يرجع الى موضعه
ليلفظ بالثانية وذلك صعب فيه تكلف ولكن لا يخفى ان قوله او ثلاث
مرات زائد لان الكلام ليس في تكريرها ثلاث مرات كما نقل وليس فيه ما هو
بمنزلة رفع رجل ثلاث مرات بل مرتين اقول بل هو غير زائد اذ قد يوجد
التكرار بثلث مرات لا في كلمة بل في كلمات متوالية كما في قوله تعالى

تتوفيهم الملائكة وصلا وكذا قوله تعالى تتبعها الرادفة ولا يشترط ابنان تكرار
الناء ان لا يكون بينهما فصل ولذا عد في امثلة التكرير قوله فتنة كما سبق
في كلام المص الا ان قوله وربما جعلت سببا اذا كانت كقوله تعالى
فتنة فيه بحث اذ الظاهر المتبادر انها تصير بدلا اذا لم يراع فيها
صفة الشدة والهمس لاتحاد مخرجهما والتمييز بينهما باعتبار صفتهما
واما السين والدال فبينهما قرب المخرج والله اعلم ثم مما يجب الاعتناء
بالنار خصوصا اذا كان بعدها طاء كقوله تعالى فتطمعون وتظهروا
ولا تطغوا ولا تظلمون ولا تستظلمون واقول مثل وجنس ان سكن
ادغم كقل رب وبل لا وابن امر من الابانة بمعنى الاظهار ومتعلقه
سبأ في البيت الآتي وموافقة الحركة فيما قبل النون من قبيل
التزام ما لا يلزم في شرع العرب وان التزمه العجم والضمير المستكن
في سكن راجع الى الاول في قوله اولى بالتثنية المضاف الى مثل وجنس
وحذف نونه بالاضافة ونصبه بالياء على انه مفعول مقدم لقوله
ادغم واما قول الرومي في بيان اعرابه من ان اولى مبتدأ مضاف
الى مثل وجنس عطف على مثل وان سكن جملة شرطية جزاؤها
ادغم والجملة الشرطية مع جزائها خبر المبتدأ فخطأ فاحش لانه لو كان مبتدأ
لرفع بالالف وقبل اولا جنس وكانه تصحف عليه كتابة الياء بقارئة الالف
والمقال ان الشرط مستغن لان بل لا مثال المثلين وقل رب مثال الجنسين
وقول زكريا ولو سكونا عارضا انما يتم في الادغام الكبير كما قرأ به

السوسي والظاهر ان المص اراد به الادغام المتفق عليه
من الادغام الصغير ثم اعلم ان الحرفين اذا التقيا بان لا يكون
حاجز بينهما اما ان يكونا مثلين بان اتفقا مخرجا وصفة كالباء
والباء والتاء والتاء والياء والياء واما ان يكونا متجانسين
بان اتفقا مخرجا واختلفا صفة كالدال والطاء والتاء والذال
الذال والظاء والثاء واما ان يكونا متقاربين بان تقاربا
ربا مخرجا او صفة كالدال والسين والتاء والثاء والضاد والشين
فاذا عرفت ذلك فاعلم انهم اختلفوا في اللام والراء والنون
انها من مخرج واحد وهو مختار الفراء من النحاة ولكل واحد منها
مخرج على حدة الا ان بينها قرب المخرج وعليه الجمهور من النحاة
وهو مختار سيبويه واختاره المص تبعا للشاطبي لكن
كلامه هنا خلاف ما سبق عنه اولا فانه جعل اللام والراء من
قبيل الجنسين فلو قال وقرب موضع جنس ليشمل المذهبين
كما عبر به الشاطبي في ادغام المتقاربين واما ما اعتذر عنه
المصري بقوله ولعل المص نظر الى ان التقارب داخل في المجانس
بخلاف عكسه فلا يصح للاتفاق على عكسه والحاصل انه اذا
التقى المثلان والجنسان وسكن الاول منهما ادغم الاول
في الثاني نحو بل لا يخافون وقل لهم وهل لكم وقل رب وبل ران
عند من لم يسكت على اللام بخلاف بلا خلاف وكذا سائر الحروف

نحوكم من قريه واذهب بكتابى و فارجت بتمارتهم واثقلت
دعوالله واسالها ثم اعلم ان ماذكره المص فى المثلين فهو
على عمومه عند جميع القراء واما ما اطلقه فى المتجانسين فليس
على ظاهره مما يتوهم فيه من اتفاق الاداء فان منها ما اتفقوا
عليه ومنها ما اختلفوا فيه كما يعرف مما ذكره الولى الخ فى باب
حروف قربت مخارجها من جملتها الراء عند اللام عكس ما ذكره
المص من ادغام اللام فى الراء فانهما مع كونهما من المتجانسين
او المتقاربين اختلف حكمهما حيث وقع الاختلاف فى النون
دون الاول فتامل نعم اذا كان الاول من المتماثلين حرف
مد فانه يظهر بلا خلاف عند الياء والواو كما اشار اليه فى قوله
وابن فى يوم بترك التنوين ضرورة مع قالوا دهم فان الياء
المدية من نحو فى يوم كان مقداره خمسين الف سنة ونحوه الذى
يدسوس والواو المدية من نحو قالوا دهم فيها يختصمون ونحو
امنوا وعملوا الصالحات فى مثلها المعنى الاعم اذ لا يتصور المدين
حتى يقال لا يدغم فافهم ولذا قالوا فى التعليل محافظة على المد
لئلا يذهب بالادغام بخلاف ما اذا كان الاول من المتماثلين
حرف لين فانه يدغم كما ياتى تحت حكمه العام نحو اودوا نظروا
فقوله ابن بحسب المعنى استثناء من القاعدة المتقدمة مع المبنى
واما قول الرومى اللهم الا ان يكون المتماثلين او المتجانسين

حرف مد فغير صحيح ثم قوله وقل نعم سبحه لا تزغ قلوب فالتقم
استثنا من ادغام المتجانسين فيجب اظهار اللام الخ
عند النون نحو قل نعم مع انهما متجانسان او متقاربان لان النون
لا يدغم فيها شئ مما ادغمت هى فيه من حروف برملون كذا اطلقوه
ومرادهم سوى النون واما قول الرومى ولم تدغم اللام الخ
فى النون مع تقاربهما او تجانسهما بناء على ان النون لما لم تدغم فيها
ما يدغم فى اللام من الحروف كاليم والباء والواو حصل بين اللام
والنون وحشة ونفرة بذلك فلم يدغم اللام فيها الا ما روى
عن الكسائى من ادغام هل وبل خاصة فى الادغام الصغير
نحو بل نتبع وهل ننبئكم انتهى فهو ظاهر لان النون تدغم فى اللام
كما تدغم فى الميم والواو والياء كما فى باب احكام النون الخ
قال الناظم فى التمهيد فان قلت لم ادغمت اللام الخ
فى نحو الناس واظهرت فى قوله تعالى قل نعم وكل منهما
واحد قلت لان هذا فعل قد اعل بحذف عينه فلم يعل ثانيا
بحذف لامه لئلا يصير فى الكلمة اجحاف وال حروف مبنى
على السكون لم يحذف منه شئ ولم يعل بشئ فلذلك ادغم
الا ترى ان الكسائى ومن وافقه ادغم اللام من هل وبل فى نحو
قوله تعالى هل نعلم وبل نحن ولم يدغمها فى قل نعم وقل يقالوا
وكذا يجب بيان الهاء الخ عند الهاء فى قوله فسبحه

لقاعدة ان الحلقي لا يدغم في ادخل فيه والهاء ادخل من الحاء بخلاف
الهاء في الهاء نحو ما ليه هلك وانما خص الناظم ببيان قبحه واظهاره
لان كثيرا من الناس يقع في ادغامه بناء على قرب المخرجين
ولا يعلمون الحاء اقوى من الهاء والقاعدة ان الاقوى لا يدغم
في الاضعف وكذا يجب بيان العين عند القاف في قوله تعالى
ربنا لا تزغ قلوبنا قال ابن المص لتقاربهما قال الغين حلقية
والقاف لهوية وفيه ان بينهما قرب المخرج فلا بناني تقاربهما فالاولى ان يقال لان حروف الحلق بعيدة من الادغام
لصعوبتها وقد ذكر المص في التمهيد ان العين اذا لقيت حرفا
حلقيا وجب بيانها نحو ربنا افرغ علينا وابلغه وكذلك القاف
نحو لا تزغ قلوبنا لان مخرج الغين قريب من مخرج العين
قبله والقاف بعده فيخشى ان يبادر اللفظ الى الاخفاء
والادغام انتهى وكذا يجب بيان اللام عند التاء في
قوله تعالى فالتقمه الحوت لبعد مخرجهما وهو بين في الادغام
واما ادغام لام التعريف في التاء فلكثرة استعمالها ولعل
هذا وجه استثنائها لئلا يشتبه بها ويجرى عليها حكمها وبهذا
يفرق ايضا بين قل نعم وبين النعيم ثم الفرق ايضا باعتبار
ان التقمم كلمة واحدة فيحصل بادغامها اجحاف بالبنية
ولا كذلك في كلمتين من التوبة ثم الحروف من حيث هي قسمان

قمرية

قمرية وشمسية وكل منهما اربعة عشر حرفا فالقمرية
يجمعها قولك ابغ حجك وخف عقيمه فيظهر لام التعريف
عندها والشمسية ما عداها ويدغم لام التعريف فيها وقد نظم
الحروف القمرية بعضهم في اوائل قوله الابل وهو يروى
خبر حديث من جلا عن فؤادي غمه قد كشفت هما وامثلته
الاحد البر الولي اليقين الخبير الحليم المؤمن الجليل العليم الفتاح
الغفار القهار الهادي وشمسية شمسية وقمرية من باب
تسمية الكل باسم الجزء وهو لام الشمس والقمر وسبب الاظهار
في الاول تباعد المخرجين وسبب الادغام في الثاني تقارب
المخرجين وان تقاربا في غير اللام للتماثل فيها ثم الادغام
عبارة عن خلط الحرفين وادخال احدهما في الآخر مأخوذ
من ادغام اللجام في فم الفرس فيصير ان حرفا واحدا مشددا
يرتفع اللسان عنه ارتفاعه واحدة ويوزن حرفين فصار
الشدة الامتزاج في السمع كالحرف الواحد والا فهما حرفان
في الحقيقة وعوض عنه التشديد وهو حبس الصوت في الحيز بعنف
وليس التشديد عوضا عن الحرف المدغم بل فائته من الاستيلاء على اللفظ
فانك اذا صغيت الى لفظك سمعت كلمة مشددة وبنتهي
الى مخفف فقول بعضهم هو ان يرتفع لسانك بالحرفين دفعة
واحدة انما يصح على سبيل التقريب لان النطق بالحرف

بالحرف المدغم ناطق بحرفين اولهما ساكن وثانيهما متحرك
وفائدته تخفيف اللفظ لثقل عود اللسان الى المخرج الاول او مقاربه
فاختار العرب الادغام طلبا للخفة لان النطق بذلك اسهل
من الاظهار كما يشهد به الحس والمشاهدة ولذلك شبه النحاة الاظهار
بمشي المقيد لان اللسان اذا نطق بحرف وعاد الى مثله او الى
مقاربه يكون كما لو راجع الى حيث فارق اوالى قريب من حيث فارق
وشبهه بعضهم باعادة الحديث مرتين وكيفية ذلك ان يصير
الحرف الذي يراد ادغامه من جنس الحرف الذي يدغم فيه اذا لم يكونا
مثلين في اصله فاذا مثله حصل حينئذ مثلان واذا حصل مثلان
وجب الادغام حكما اجماعيا فان جاء ففي بقاء صفة من صفات
الحرف المدغم فليس ذلك الادغام بادغام صحيح بل هو اخفاء صريح كما
سبق تحقيقه واما الاظهار فهو عبارة عن ضد الادغام وهو ان يؤتى
بالحرفين المميزين جنسا واحدا منطوقا بكل واحد منهما على صورته مستوفيا
بكل صفته مخلصا الى كمال بنيته ويحترز عن ادغام نحو اخرج قومك
بعد مخرج الجيم عن القاف ثم اعلم ان دال اذ وذال قد وتاء اثبت
الكف وتاء هل وبل لا شك في ادغامها عند اجتماعها لامثالها
واما عند تجانسها ومقاربها ففي اكثرها خلاف بين القراء كما بينه
الولي رحمه الله تعالى وفي بعضها وقع اتفاق لهم لابد من معرفتها فقلت
نظما على منوال كلام ان ظلم يمكن ان ينظم في سلكه واد عمن زال

قال اذ في الظا

انه في الظا وقال قد بعينه في ان وتاء تأنيث بدال وبطا ولام هل
وبل كذا عند الرا والامثلة اذ ظلموا انفسهم وقد تبين لكم واثقلت
دعوا الله وقالت طائفة وبل ران وهل رايتم وهذا التمثيل غير موجود
في التنزيل والضاد باستطالته ومخرج بالاشباع والضاد منطوقة
ويجوز رفعه والعامل فيه قوله ميز اي ميزها بصفة استطالتها
وباخراجها من مخرجها من الظاء فان الضاد من حافة اللسان
والظاء من رأس اللسان وكلها تجي بحذف الهمزة على قاعدة
حمزة لا كما قال الرومي انه للضرورة وضميره راجع الى الكل والتأنيث
باعتبار المعنى وهو الجماعة او الى الفظات ثم الاستطالة هي الامتداد
من اول حافة اللسان الى آخرها كما قاله الجعبري وقد تقدم الضاد
بالاستطالة حتى تتصل بمخرج اللام لما فيه من قوة الجهر والاطباق والاستعلاء
وليس في الحروف ما يعرض للبس مثله والسنة الناس مختلفة فمنهم
من يخرجه ظاء ومنهم من يخرجه دالا مهملة او معجمة ومنهم من يخرجه
طاء مهملة كالمصريين ومنهم من يشمه ذالا ومنهم من يشوبها بالظاء
المعجمة لكن لما كان تمييزه عن الظاء مشكلا بالنسبة الى غيره
امر الناظم بتميزه عنه لفظا ثم بين ما جاء في القرآن بالظاء لفظا
والمعنى ان جميع موارد الظاءات المثالة وهي تسعة وعشرون ظاء
من الكلمات الواردة في القرآن مجموعة باعتبار اصولها في
الآيات الستة الآتية واما قول زكريا في سبعة ابيات قصير ظلها

وانما ضبط الظاء لكونها اقل من الضاد فهو اقرب الى ضبط المراد
ويتعلق بيجيء قوله في الطعن ظل الظهر بفتح الاول وكسر الثاني وضم الث
لث عظم الحفظ بضم العين ايقظه وانظر بفتح الهمزة وكسر الثالث
منها عظم ظهر اللفظ بفتح العين والظاء الاولى وحذف العاطفة
غالب للضرورة فالطعن مخصوص في قوله تعالى يوم ظعنكم وهو بفتح
العين لنافع وابن كثير وابي عمرو معناه الرحلة من مكان الى اخر
ضد الاقامة وباب الظل جميعه كيف ما تصرف واول ما جاء منه
في سورة النساء وندخلهم ظلا ظليلا وقع منه في القرآن اثنان
وعشرون موضعا والصواب اربعة وعشرون منها اثنان في
البقرة وهي قوله تعالى وظللنا عليكم الغمام وقوله في ظل من الغمام
وكان ابن المصر ومن تبعه في عد اثنين وعشرين عقل عن موضعين
في البقرة بدليل قولهم واولها في سورة النساء وندخلهم ظلا ظليلا
ومنه الظلة كانه ظلة في الاعراف ويوم الظلة في الشعراء ومنه قوله
تعالى في ظلل على الاراءك بضم الظاء وفتح اللام كما قرأ به حمزة
والكسائي ومنه قوله وظللنا عليهم الغمام وقوله في ظلل من الغمام
وكان ابن المصر ومن تبعه في عد اثنين وعشرين عقل عن موضعين في
البقرة بدليل قولهم واولها في سورة النساء وندخلهم ظلا ظليلا ومنه
الظلة كان ظلة في الاعراف ويوم الظلة في الشعراء ومنه قوله
في ظلل على الاراءك بضم الظاء وفتح اللام كما قرأ به حمزة والكسائي

ومنه قوله

ومنه قوله وظللنا عليهم الغمام وباب الظهر وهو وقت انتصاب
النهار في سورة النور حين تضعون ثيابكم من الظهيرة وفي سورة
الروم حين تظهرون اي تدخلون في الظهيرة وباب العظم بمعنى العظمة
كيف ما تصرف منه واول ما جاء منه في القرآن ولهم عذاب عظيم
ووقع منه في القرآن ولهم عذاب عظيم ووقع في القرآن ساء ما
صنع وباب الحفظ وما تصرف منه واول ما جاء منه في البقرة حافظوا
على الصلوات ووقع في اثنين واربعين موضعا وقال المصري في اربع
واربعين وايقظ من اليقظة هذا النوم ليس في القرآن منه
في الكهف وتحسبهم ايقاظا وهم رقود وباب انظر وهو الانظار
بمعنى التأخير والامهال ووقع منه في القرآن اثنان وعشرون
موضعا واوله لا يخفف عنهم العذاب وهم ينظرون كذا ذكره
ابن المصر وتبعه غيره لكن يحتمل ان يكون صيغة المجهول من الانظال
وان يكون من النظر كما فسرهما قال المتفق عليه قال انظرني
الى يوم يبعثون ومن المختلف قوله تعالى انظرونا نقتبس
من نوركم فقراء حمزة من الانظار والباقون من النظر ثم اعلم ان
مادة النظر والانظار والانتظار متحدة في اصل اللغة والاختلاف
انما هو بحسب الابواب الواردة وانما غاير المصنف بينهما للايضاح
لا سيما وهو قد خفي على بعض الشراح وباب العظم وقع في اربعة
عشر موضعا جمعا وفرادى قال المصري خمسة عشر واوله وانظر

الى العظام فى البقرة وباب الظهر من الارمى كقوله تعالى وراء ظهورهم
اول ماجاء فى البقرة وفى غيره كقوله تعالى لتستووا على ظهوره ووقع منه
فى القرآن اربعة عشر موضعا وقال المصرى ستة عشر واما قول ضاله وقع
فى القرآن فى موضع واحد فخطأ فاحش واللفظ لم يجئ منه الا حرف
نفاق ما يلفظ من قول ظاهرهم بكسر الهاء وسكون الراء ضرورة
او تنزيلا للموصل منزلة الوقف وقد يكسر على ارتكاب زحاف لظى
شواظ بالجر غير منون كعظم بالتنوين مجرورا ظلما فعل ماض من الظلم
والفه للاطلاق وفى نسخة ظل بضم فكون فالفه مبدل من التنوين
وقفا ونصبه على الحكاية اغلظ بضم الهمزة واللام ظلام بفتح الظاء
وكسر الميم ظفر بالتنوين مجرورا استظرفا بالالف كوقف حمزة
لاقصر للوزن كما قيل والمعنى ان كلما جاء من لفظ ظاهر وهو ضد الباطن
وهو ستة ونافى بمعنى العلو وهو ثلاثة نحو ليظهره على الدين كله وبمعنى
النصر والعون نحو تظاهرون عليهم بالاثم والعدوان فجميعه بالفاء
ونحو وذروا ظاهر الاسم فى الانعام وهو اول ماجاء ونحو قوله تعالى
وان تظاهرا عليه وبمعنى الاطلاع ايضا نحو اظهره الله عليه فلا يظهر
على غيبه احدا كذا ذكره شارح والظاهر انهما متعديا ظهر فتدبر واغرب
زكريا وبمعنى الظفر وقع منه فى القرآن ثلاثة مواضع فى براءة كيف
وان يظهروا عليكم وقوله فى الكهف انهم ان يظهروا عليكم وقوله
تعالى فى التحريم واظهره الله انتهى ومن غرابته ادخال مافى التحريم

فى سلك

فى سلك ما تقدم ويفرق من ان اظهره هنا بمعنى اطلعه لا بمعنى
اظفره ولا بمعنى ظفر كما يدل عليه تعدية الاولين بعلى وتعدية الاخير بنفسه
فى المفعول الاول فتأمل قال ابن المصرى وظاهر مشترك بين هذا المعنى
وبين الذى بمعنى الاظهار الذى هو الخلف انتهى وتبعه الشراح وقول
الظاهر ان الظهار من مادة الظهر لا من مادة الظاهر لان الظهار
هو ان يقول الرجل لامرأته انت على كظهر امى وقد جاء فى موضع الاحزاب
وموضعين من المجادلة محل بيان واختلاف قراءتها كتب المسطرة فيها
ثم اعلم ان الظهر والبطن مادتهما متحدة مع الظاهر والباطن فى الحقيقة
بحسب اصل اللغة على احتمال ان ايهما هو السابق منهما الا انه لما غاير الناظم
بينهما وجب على الشراح ان يتبعوه فيما بينهما وبب لظى فى سورة المعا
رج كلا انها لظى وهى اسم من اسماء جهنم او طبقة من طبقاتها وفى الليل
فانذرتكم نارا تلظى اى تتلهب وتتوقد فهذا يدل على ان اصل هذه
المادة بمعنى الاشتعال الذى هو من الصفة اللازمة للنار واما قول ابن
المصرى ومن تبعه من الشراح ان اصله اللزوم والالحاح يقال لظ بكذا
اذا لزمه والح به ومنه قوله صلى الله عليه وسلم الظوا بيا ذا الجلال والاكرام
اى الزموا انفسكم والحوا بكثرة الدعاء بهما وسميت جهنم بها للزومها
العذاب على من يدخلها قال تعالى وما هم بخارجين منها اجارنا الله
وابعدنا عنها انتهى فخطأ ظاهر لان مادة لظى والظ مختلفتان
اذ الاول معتل اللام والثانى مضاعف بلا كلام واما قول المصرى الا

ان يكون من باب ما ابدل منه احد حرفى التضعيف يا تخوّيتمطّى
فى قول من جعل اصله تمطط فغير مستقيم انه الصحيح فى القاموس من ان
اللظى كالفتى النار او لهبها ولظيت كرضى والتظت وتلظت لهبت
هذا فى المعتل وذكر فى الاجوف ان اللظ اللزوم والالحاح والظل لازم
ودوام انتهى فافترق فى المبنى والمعنى فلا يصح وضع احديهما مكان الاخرى
واما مطّه بمعنى مدّه وتمطط تمدد وكذا مطل بالقوم مدبهم فى السير
وتمطل النهار وغيره امتد وطال كذا فى القاموس ايضا فاتحد معنى وان اختلفا
مبنى فيصح ابدال احدى الطاءين كما فى تقضض بمعنى تقضض بخلاف الاول
فتامل واما شواظ فجاء فى سورة الرحمن يرسل عليكما شواظا من نار وهو لهب
لا دخان معه وقيل معه دخان وقرأ الكسائى بكسر شينه واما ياب والكظيم
وهو اجتراع الغيظ وابتلاع الغضب وعدم اظهاره باحتماله وترك المؤاخذة
به فوقع منه ستة الفاظ اولها فى آل عمران والكاظمين الغيظ واما
باب الظلم وهو وضع الشئ فى غير موضعه او التعدى فى ملك غيره او على
نقه فوقع منه ماثنان وثمانون موضعا اوله فى سورة البقرة
فتكونا من الظالمين واما الغلظة ضد الرقة وما تصرف منها ثلاثة عشر
موضعا اولها فى آل عمران غليظ القلب واما الظلمة وهو ضد النور
فوقعت فى مائة موضع كذا ذكره ابن المص وتبعه زكريا فى شرحه
الرومى والمصرى فى ستة وعشرين موضعا وهو الصواب اولها فى البقرة
وتركهم فى ظلمات لا يبصرون واما الظفر بشمتين ويجوز اسكان الفاء

لغة وقرئ بها فليس الا فى سورة الانعام كل ذى ظفر والا فقد قرئ
شاذا بالسكون وهو لغة كما فى القاموس قال ابن المص واتباعه وسكن
ان ظلم الفاء ضرورة يعنى وقع فى القرآن بضم الفاء وقال الروم ولم يقصد
ذكرها فى القرآن بعينه بل قصد الاشارة الى ذلك انتهى وبعده لا يخفى
واما باب الانتظار وهو الارتقاب للشئ فاربعة عشر موضعا اولها
فى الانعام قل انتظروا انا منتظرون واما الظمأ وهو العطش فثلثة
احرف فى آخر براءة لا يصيبهم ظمأ وفى طه وانك لا تظمؤا فيها
وفى النور يحسبه الظمآن ماء اظفر ظنا بالنصب حكاية كيف جاء
بالقصر ضرورة وهو قيد للشاء او لقوله وعظ وهو بفتح وسكون وفى
اصل خالد وعظ بواو العطف وكسر العين على انه امر حاضر وضبط
الرومى بفتحتين على انه فعل ماض سكن آخره ضرورة من العظة
والوعظ بمعنى التذكير والنصيحة سوى بكسر السين ويجوز ضمه مقصورا
ايضا وفتحه ممدودا وهو استثناء منقطع اى لكن عضين بالضاد طا
سيئا من باب المراد ظل النخل اى ظل كائن فيها زخرف بحذف
العاطف اى وفى زخرف وفى النسخة بالنصب على الحكاية او على
نزع الخافض سوا بالقصر على لغة وقرأة حالة كونها فى السورتين
مستويتين وهو قوله تعالى ظل وجهه مسودا فى الصورتين وجعل
الرومى زخرفا نصبا على انه مفعول سوى بناء على ان فعل بمعنى
ساوى اى لفظ ظل الواقع فى سورة النحل ظل الواقع فى الزخرف بمعنى ساواه

في التلفظ بالظاء ولا يخفى ما فيه من التكلف في المبنى والتعسف في
المعنى والغريب انه اتى بهذا المعنى العجب وهو ان سواء في المصراع الثاني
بمعنى العدل ثم اعترض على ابن المص بقوله ولا حاجة الى حمل الثاني على الفتح
ثم العذب على قصره بما فعله حمزة وهشام في حالة الوقف اما اظفر فمن
الظفر بفتحتين بمعنى الفوز والنصر فليس الا في سورة الفتح من بعد ان اظفركم
واما باب الظن بمعنى ترجيح احد الامرين او الشك ومنه قوله تعالى
وظننتم ظن السوء وقد يطلق على اليقين ومنه قوله تعالى فظنوا انهم
مواقعوها وحديثا في بمعنى التهمة كما في بظنين فكيف ورد ما فيها
او مضارعا او وصفا او مصدر فهو بالظاء واول ما جاء منه في البقرة
الذين يظنون انهم ملاقوا ربهم وعبارة ابن المص موهمة انه بمعنى التهمة
وليس كذلك فان ههنا بمعنى العلم اليقين لا بمعنى الحسبان والتخمين فانه
لا ينفع في امر الدين ثم اعلم ان اصلاح الفقهاء ان الظن هو الترديد في
امرين سواء استويا او رجح احدهما على الآخر واما عند المتكلمين فالظن
تجويز امرين لا مزية لاحدهما على الآخر والظن تجويز امرين احدهما ار
جح من الآخر والمرجوح هو الوهم ووقع منه في القرآن سبعة وسبعون
موضعا واما باب الوعظ بمعنى التخويف من العذاب والترغيب
في الثواب فكله باعتبار جميع ما يتصرف منه بالظاء تسعة مواضع
كذا قيل والصواب خمسة وعشرون واول ما جاء منه في البقرة وموعظة
للمتقين لكن قوله تعالى في سورة الحجر الذي جعلوا القرآن عضين

ليس منه فانه بالضاد بلا ظاء وهو جمع عضة على انه اصلها عضهة
ثم حذفت الهاء الاصلية كما في شفاه بدليل انها تجمع على عضاه مثل
شفاه واما عضوة ثم حذفت الواو فعلى الاول معناها الكذب والبهتان
وعلى الثاني معناها التفريق اي فرقوا فيه القول وقالوا هو شعر وكهانة
وسحر او متفرقين فيه فامنوا ببعضه وكفروا ببقيه وقال شارح عضين
جمع عضة بمعنى جزء من الشيء ومنه اعضاء الانسان وقال زكريا بمعنى
فرقة واما باب ظل اذا كان بمعنى دام وصار فجاء في تسعة مواضع اه
استوعبها المص ففي النحل ظل وجهه ومثله في الزخرف قال ابن المص
والى المثلية اشار بقوله سواء اصله سواء بالمد ففعل فيه كما فعل حمزة
وهشام فيه في حالة الوقف يعني من حذف الهمزة وتجويز المد والقصر
قال اليمني اي سواء في كونهما بالظاء وغيرها بالضاد كقوله تعالى وقالوا
ائذا ضللنا بمعنى غبنا ومنه قالوا عنا ولا يضل ربي ولا ينسى وكذا
الضلالة بمعنى الهلاك كقوله تعالى ان المجرمين في ضلال وسعر او
بمعنى البطلان كقوله تعالى الذين ضل سعيهم واضل اعمالهم او بمعنى
التحير كقوله تعالى ووجدك ضالا وقال خالد ولكونهما بمعنى اشار
الى ذلك بقوله سواء اقول الصواب انه لما كان التركيب في الجملتين
مستويا بحسب المبنى والمعنى فقال سواء والحاصل ان سوى الاول
مقصور من اصله وسوى الثاني ممدود لكن قصر للوزن وقال الزوزني
سوى اذا كان بمعنى غير كما في آخر المصراع الاول او بمعنى العدل كما في

في آخر المصراع الثاني يكون فيه ثلث لغات ان ضممت السين او كسرت
فصرت فيهما جميعا وان فتحت مددت ولا بد ان يحمل ضمها على الضم
او على الكسر فيهما ليتعادل الكلمات قلت الصواب ان الاول مكسور
او مضموم والثاني مفتوح المراد به المصدر بمعنى التسوية او يقصد به
الوصف اى مستو كقوله تعالى سواء عليهم او اريد به الفعل الماضي كما
اختاره الردمي على ما سبق بل يترتب على مختاره ان يكتب سوى
بالياء لكي لا يخفى على ارباب الرسوم بالمبنى ولا يبعد ان يقال المراد به
سووا اريد بظل في الموضعين معنى دام او صار فانه بالقاء المثالة
لا محالة واما قول ابن المص والنحل في البيت محفوض وزخرفا منصوب
وكلاهما على الحكاية فلعله محمول على ما عنده من الرواية والا فمجرور
جر النحل عما الاضافة مع وجه الحكاية يحتاج الى تكلف في مقام الدراية
رزقنا الله الهداية في البداية والنهاية وظلت ظلتم وبروم ظلوا
كالجر ظلت شعرا تظل باشباع اللام وقصر حمزة شعرا بعني
الثالث من ظل بمعنى دام في سورة طه الى الهدى الذي ظلت
عاكفا والرابع في سورة الواقعة فظلتم تفكهون واصلها
ظللت وظللتم باللامين فحذف احدى اللامين منها تخفيفا والى مس في الروم
لظلوا من بعده يكفرون والسادس في الحجر فظلوا فيه يعرجون والبيان
المص بقوله كالحجر والسابع في الشعرا فظلت اعناقهم والثامن فيها
فتظل لها عاكفين والتاسع في الشورى فيظللن رواكد على ظهره والبيان

اشار بقوله

اشار بقوله يظللن محظورا مع المحتظر بكسر الظاء وكنت فظا
وجميع النظر يجوز في لفظ جميع انواع الاعراب والجر اظهر فدبر
واما باب الحظر بمعنى المنع والحجر فمنه في القرآن حرفان اولهما في سبحان
وما كان عطاء ربك محظورا والثاني في القمر كهشيم المحتظر
اى كالنبات اليابس المنكسر والمحتظر صاحب الحظيرة اى كانوا
كهشيم بجمع صاحب الحظيرة وهي تعمل للغنم من اغصان شجر وشوك
يمنعها البرد والريح ويمنعها من الخروج ودخول غير عليها وقيل المتخذ
حظرة على زرعه يمنع الداخل وما عداهما من الضاد لانه من الحضور
ضد الغيبة واما الفظاظة وهي الجفاء والغلاظة ففي القرآن
موضع واحد في آل عمران ولو كنت فظا ولم يذكره ابن المص وليس منه
قوله تعالى لا انفضوا من حولك وقوله انفضوا اليها اى تفرقوا واما
باب النظر بجميع انواع تصرفه فستة وثمانون موضعا اولها قوله تعالى
في البقرة وانتم تنظرون ولكن استثنى منه ثلاثة مواضع قد يتوهم انها منه
في بادئ النظر بقوله الا بويل هل واولى ناضرة اى الا قوله تعالى ناضرة
النعيم في سورة ويل للمطففين وقوله سبحانه وليلقيهم نضرة وسرورا
في سورة هل اتى على الانسان وقوله وجوه يومئذ ناضرة الى ربها
ناظرة في سورة القيمة فان هذه الثلاثة بالضاد من النضارة وهي
الحسن والبهجة ونضر ككرم وفرح ونضر بمعنى نعم والتشديد للتعدية
او للتقوية وروى بها حديث نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها

فاد لها كما سمعتها واحترز بالاولى عن الثانية وهو قوله تعالى الى ربها
ناظرة فانها بالظاء ثم النظر بالظاء سواء كان بمعنى الروية نحو انتم
تنظرون وتريهم ينظرون اليك وهذا يتعدى بالى او بمعنى الفكر
لكنه متعد بفى نحو قوله او لم ينظروا فى ملكوت السموات فقول زكريا
وجميع النظر بمعنى الروية ففيه نظر والغيظ الا الرعد وهود قاصرة
اى وجميع مواد الغيظ وهو غضب كاعن للعجز واصله فوران حرارة
القلب فوقع منه فى القرآن احد عشر موضعا واولها فى آل عمران
عضوا عليكم الانامل من الغيظ ويشبه هذا اللفظ فى المبنى لكنه
مغاير له فى المعنى حرفان احدهما فى سورة هود وغيض الماء وثانيهما
فى سورة الرعد وما تغيض الارحام وما تزداد فكلاهما بالضاد
لان معناها النقصان وهو لازم متعد لا من الغيظ فاشار
باستثنائهما منقطعا الا الرعد وهو اى ليس الواقع فيهما
من هذا الباب فان ضادهما قاصرة او حال كون ضادهما قاصرة لاظاء
مثالة فالمعنى قصر الف ظائهما فصارا ضادا فى تلفظهما وذلك
لان الضاد بخط الكوفى لابد لها من الف قصيرة دون الف الظاء
فانها طويلة فى الكتابة تفرقة بينهما فى الكلمة المركبة واما بخط غيرهم
على حسب العرف فالفرق بينهما بزيادة المركز فى الضاد وتركها فى
الظاء كما لا يخفى على عرف تحقيق حروف الهجاء واما ما ذكره الرومى
من ان الناظم عبر عن معنى النقصان بالقصور فقصور عن درج المبنى

ودر ك المعنى

ودر ك المعنى واما قول زكريا قاصرة عليهما فاشار الى ان القصر
بمعنى الحصر اى النفى منحصر فيهما ومقتصر عليهما والحظ لا الحض بالجر
فيهما ويجوز الرفع خصوصا فى ثانيهما على الطعام اى وباب الحظ
بمعنى النصب فبعة الفاظ اولها فى اول عمران يريد الله الا يجعل
لهم حظا فى الآخرة ويشبهه فى المبنى ويخالفه فى المعنى ثلثة احرف
لا رابع لها الاول قوله تعالى ولا يحض على طعام المسكين فى
الحاقة والثانى قوله تعالى ولا تحاضون على طعام المسكين على
وجوه قراءة الثلاثة فى سورة الفجر والثالث ولا يحض على طعام المسكين
فى سورة الماعون فانها من الحض بمعنى التحريض على فعل الشئ واللام
فى الطعام للجنس او الاشارة الى ما فى القرآن تلويحا او للعوض عن المضاف
اليه اى على طعام المسكين اذا اريد به ذكر ما فى القرآن تصريحا والاول
اظهر فتامل فتدبر وفى ضنين الخلاف السابق باثبات الياء كقراءة
ابن كثير فى نحو باقى وواقى ولا يبعد ان يكون باشباع كسرة الميم بعد
حذف تنوينها اى وفى قوله تعالى وما هو على الغيب بضنين
فى سورة التكوير المكتوب فى مصحف الامام بالضاد وخلاف القراءة
باعتبار القراءة مشهور شهرة حال مرتفع ظاهر فى القرآت السبع المتواترة
فقرأ ابن كثير وابو عمرو والكسائى بالظاء على انه فعيل بمعنى مفعول
من ظننت فلانا اتهمته وعليه رسم ابن مسعود رضيه وقرأته
اى وما محمد عليه السلام بمتهم فيما يوحيه الله سبحانه اليه من تحريف

او تصحيف او تغيير زيادة ونقصان وهذا تاكيد لقوله تعالى
وما ينطق عن الهوى والباقون قرؤا بالضاد على انه فعيل بمعنى فاعل
من يضن بكسر ضاده وفتحه بخل وهو رسم الامام وسائر المصاحف
العثمانية وعليه رسم ما في النظم على ما في الاصول المعتمدة واما قول المصري
وفي ابيات الناظم ذكر ظنيني بالظاء ايماء على اختياره الظاء على الضاد
في القراءة وهو اختيار الجعبري على ان نقل المحقق اولى من نقل المقدر فمحل
بحث ونظر ظاهر اذ الترجيح في المعنى لا يغيره اسم المبني اى وما محمد
صلى الله عليه وسلم بخيل على الناس في بيان الوحي من الله سبحانه وتعالى اليه
وهو تحقيق لقوله تعالى يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك الآية وان
تلاقيا اى الضاد والظاء البيان اى فالبيان لكل منهما لا
لاحدهما من الآخر كما قاله زكريا لان المراد بيان مخرج كل منهما وصفتها
لا انفصال احدهما عن الآخر عند نطقهما كما يوهمه كلامه حيث علل
ايضا بقوله لان لا يختلط احدهما بالآخر فتبطل صلوته لازم اى
على القاري ويحتاج الى تقدير فعل البيان كما ذكره بل الفاء مقدرة بناء
على حذفها ضرورة كما في قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها اى فالله
يجازيها والمعنى لزم بيان مخرجهما وصفتهما ليمتاز كل منهما ولا يجوز
الادغام لبعد مخرجهما قال خالد سواء بينهما فاصل اولا ولعله اراد الفرق
بين المثالين في قوله انقض ظهري بعض الظالم فان المثال الثاني
يجب الاصل بينهما فصل وهو لام التعريف الا انه لما ادغم

وصار ضادا

وصارضادا مشددة فيصدق عليه التلاقي بينهما حقيقة في اللفظ
حال الوصل وحكما في الاصل نظرا الى الفصل ومثل المثال الثاني بعض
الظالم قال اليمني فلو قرأ تف الصلوة يعني في انقض ظهرك وقال
ابن المص وتبعه الرومي وليحترز من عدم بيانهما فانه لو ابدل ضادا بظاء
او بالعكس بطلت صلوته لف د المعنى وقال بحرق فلو ابدل ضادا
بظاء عامدا بطلت صلوته على الاصح لف د المعنى وقال المصري فلو ابدل
فلو ابدل ضادا بظاء في الفاتحة لم تصح صلوته بتلك الكلمة اقول وفيه خلاف
طويل الذيل في هذا المبنى وخلاصة المرام ما ذكره ابن الهمام من ان
الفصل ان كان بلا مشقة كالطاء مع الصاد فقراء الصالحات مع
الصالحات تفسد وان كان بمشقة كالظاء مع الضاد والصاد مع السين
والطاء مع التاء قيل تفسد واكثرهم لا تفسد انتهى وذكر صاحب
المنية انه اذا قرأ الظاء مكان الضاد المعجمتين او على القلب فتفسد صلوته
وعليه اكثر الائمة وروى عن محمد بن سلمة لا تفسد لان العجم لا يميزون بين
هذه الاحرف وكان القاضي الامام الشهيد يقول الاحسن فيه
ان يقال ان جرى على لسانه ولم يكن مميزا وكان في زعمه انه ادى
الكلمة على وجهها لا تفسد صلوته وكذا روى عن محمد بن مقاتل وعن الشيخ
الامام اسمعيل الزاهد قال الشارح وهذا معنى ما ذكر في فتاوى الحجة
انه يفتى في حق الفقهاء باعادة الصلوة وفي حق العوام بالجواز اقول
وهذا تفصيل حسن في هذا الباب والله اعلم بالصواب وفي فتاوى قاضيخان

54

غير المغضوب بالظاء او الذال تقد ولا الضالين بالظاء المعجمة او الذال
المهملة لاتقد ولو بالذال المعجمة تقد واضطرمع وعظت مع فضمم
بالاشباع ونحوه ضضم اى وبيان الضاد والظاء لازم اذ ادقها قبل
طاء اوتاء خوفا من ادغامها حيث لايجوز لاختلاف مخارجها واما
قول زكريا ويلزم بيان الضاد من الظاء فى قوله فمن اضطر مع بيان الظاء
من التاء اه فليس فى محله اذ الاشتباه بين الضاد وبين الظاء المهملة ولا
بين الظاء المثالثة والتاء الفوقية حتى يسلك فى سلك ما سبق من
التمييز والبيان بين الضاد والظاء المعجمتين وقد اصاب الشيخ خالد حيث
قال ههنا رجع الناظم الى ماكان بصدده من الاحكام المتعلقة بالتجويد
وصف امر من التصفية اى خلص ها بالقصر ضرورة جباههم
بالضم حكاية عليهم بالاشباع ونحوه اليهم والمعنى بين الهاء من
اختها ومن الياء بيانهما وتمييز شانهما لان الهاء حرف خفى فينبغى الحرص
على بيانه وكذا الحكم فى نحو اهدنا والهكم واظهر الغنة من نون ومن
ميم اذا ما شددا واخفين بنون الخفيفة لتأكيد الامر بالاخفاء وما
بعدا زائدة والمعنى بالغ فى اظهار الغنة الصادرة من نون وميم مشددتين
نحو ان وثم واما قدرنا المبالغة لان الغنة صفة لازمة للنون والميم تحركتا
بسكنتا ظاهرتين او مخفاتين او مدغمتين الا انها فى الساكن
اكمل من المتحرك وفى المخفى ازيد من المظهر وفى المدغم ادنى من المخفى
وعرفت ان الغنة مخرجها الخيشوم ثم كل من النون والميم المشددتين

شتابا
رباعية
اتبا با
ثم التاء
ضوا خله
طراحن
نواجذ ويقال لها
الحلم ومن الخل

يشمل المدغمتين الواقعتين فى كلمة او كلمتين وغير المدغمتين الحاصلتين
فى كلمة فالنون المدغمة فى كلمة كالجنة والناس وانا والمدغمة فى
كلمتين نحو من ناصرين ان نقول وانما جعل انا كلمة وان كانت
فى الاصل ان نا فانهما لكمال امتزاجهما وعدم قابليته انفصالها
لا وصلا ولا وقفا عدت كلمة واحدة وكذا الكلام فى الناس والنار
وامثالهما واما النون المشددة بغير المدغم نحو ان اللهم ثم الميم
المدغمة فى كلمة نحو ثم ميقات وهم قوم والمدغمة فى كلمتين نحو كم من
فئة وما لهم من الله واما الميم المشددة بغير الادغام نحو لما وثم
وثمة وكذا اما بالفتح واما بالكسر ففى بعض المواضع مدغمة نحو يا
يأتيكم اذ اصله ان الشرطية ادغمت فى ما المزيدة للتأكيد
وفى بعضها مشددة بغير ادغام نحو قوله تعالى فاما منا بعد
واما فداء فاعرف التفصيل وان وقع اجمال فى كلام ابن المص
ولعل هذا مراد خالد حيث قال وفيه بحث يعرف بالتامل ولا
يبعد ان مراده ما فهمه المصرى حيث وفيه بحث اذ التشديد مستلزم
الادغام لكنه غير صحيح اذ الامر بالعكس فان الادغام مستلزم
للتشديد بخلاف عكسه وبين لك الفرق بينهما بحسب بنية اصولها
الميم ان تسكن بغنة لدى باء على المختار من اهل الاداء بالقصر
وقفا والميم منصوب على انه مفعول لقوله السابق اخفين ويتعلق
به قوله بغنة وعلى المختار واما قوله لدى باء فظرف لقوله ان تسكن

وامر باخفاء الميم اذا سكنت وانت الباء بعدها بناء على القول المختار
من اقوال اهل الاداء فالمضاف محذوف لان المراد معروف وهذا القول
هو المعول وعند الجمهور عليه وهو مذهب ابن مجاهد وغيره وبه قال
الداني واختاره الناظم كما صرح به في كتاب التمهيد حيث قال وبالاخفاء
اخذ ثم قال قال مشايخنا ابن الطحان واختلف في اليم الساكنة اذا
لقيت باء والصحيح اخفاؤها مطلقا والى اظهاره ذهب المكي وابن
المنادي وتبعه ابو محمد السمرقندي والمشتهر عند العامة ان حروف
بوفا تظهر عند الباء ثم اعلم ان سكون الميم اعم من ان يكون اصلية
كوام بظاهر او عارضة السكون كقوله تعالى ومن يعتصم بالله
ومنه قوله تعالى سبحانه وتعالى وما هم بمؤمنين فاحكم بينهم ونقل
ذكريا انه قيل بادغامها والله اعلم واظهرتها اي اظهر اليم البتة
عند باقي الاحرف بالاشباع والمراد منها غير الميم فان حكمها علم من
ادغام المثلين نحو ومنهم من واحذر لدى واو وفا بالقصر للوزن ان
تختفي بان المصدرية والضمير للميم ومحله النصب على انه مفعول احذر
فتدبر اي اظهر اليم الساكنة عند سائر الاحرف مما عدا الميم والباء
الموحدة سواء وقعا في كلمة نحو انعمت او في كلمتين نحو مثلهم كمثل
ثم الامر بالحذر عن اخفاء اليم قبل الواو والفاء مع ان حكمها علم مما قبله
في ضمن باقي الاحرف تصريحا لدفع من توهم انها تخفى عندها كما تخفى
عند الباء كما يفعله جملة القراء انما نشاء ذلك من اتحاد مخرجها

بالواو

بالواو وقربها بالفاء فيسبق اللسان لذلك الى الاخفاء واما قوله
بحرف لاتحاد المخرج ولذا اظهرها بعضهم عند الباء ايضا فتعليل
غير صحيح لان ترتب الاظهار على اتحاد المخرج غير صريح ثم اذا اظهرت
فليتحفظ من اسكانها وليحترز عن تحريكها كما يفعله العامة
في نحو عليهم ولاهم فيها واجتمعا في قوله تعالى الله يستهزئ
بهم ويمدهم في طغيانهم ثم اعلم ان الاخفاء حال بين الاظهار
والادغام وهو عار عن التشديد بل يسكن الحروف كما في
المدغم الا انه يفترق بينهما بان المخفى مخفف والمدغم مشدد
وانما يكون اذا لم يكن هناك قرب مخرج حتى يدغم ولا بعد
حتى يظهر ثم للاخفاء ايضا مراتب فكلما هو اقرب يكون الاخفاء
ازيد وما قرب الى البعد يكون الاخفاء دون ذلك ويظهر
فائدته في تفاوت التشديد وتفاوت الغنة ثم الاخفاء لا يكون
بدون غنة فقوله بغنة للايضاح بامرها وللاهتمام باظهارها
ولدفع وهم تركها لوقوعها في مقابل نقيضها واما قول الرومي
وبغنة متعلق بتكبين فوهم وموهم ان يكون للسكون فالصحيح
ما قدمناه وكما ان الاخفاء له مراتب كذلك الاظهار يكون
قويا وغير قوي ولذا قال واحذر لدى واو وفا ان تختفي فالمعنى
انك اذا لم تظهرها عندهما كمال اظهارها يخشى اخفاؤها في
ادنى مراتبها ثم قال بعضهم ان النون اصل في الغنة من الميم

يقربه من الخيشوم واما قول المصنف وانما لم يذكر التنوين لانه نون
حقيقة فى المخرج والصفة وانما الفرق بينهما عدم ثبات التنوين
فى الوقف وفى صورة الخط فانه لا يكون زيدا على هجاء الكلمة فليس
فى محله اذ الكلام فى النون المشدد والمدغم ولا يتصور ان فى
نون التنوين مع ان سيبويه واتباعه لم يذكروا فى حروف الغنة
الا النون والميم وسياتى بعد ذلك حكم التنوين عند الحروف الهجائية
على حسب اقسامها فقد قال سيبويه فى ذكر حروف اللين بين الشديدة
والرخوة ومنها حرف يجرى معه الصوت فان ذلك الصوت غنة
من الانف فانما تخرجه من انفك واللين لازم لموضع الحرف
لانك لو امسكت بانفك لم يجر معه صوت وهو النون وكذلك
الميم ونصر بن على الشيرازى ومنها حرف الغنة وهى النون والميم
سميتا بذلك لان فيهما غنة تخرج من الخياشيم وهى الصوت المحصور
فيهما كاصوات الحمام والقارى انتهى واما تقييد الناظم حكم التنوين
والنون والميم مع الغنة حيث سكن ولا اظهار بيان للحالة
التى تصحب الغنة فيها لهذه الاحرف لا ان هذه الحروف ليست
لازمة للغنة اذ لا تنفك عنها فلذلك قال شرطها ان يكن
ساكنا وان مخفيا او مدغما الا فى موضع نصوا على الادغام
فيه بغير غنة واختلف فى ذلك على ما سياتى بيانه فى احكام
النون الساكنة والتنوين فان كن مظهرات او متحركا فلا غنة

اى ظاهرة

اى ظاهرة لما سبق من انهما لا يخلوان عنهما السنة فى كل حالة
فالعمل فى النون للنون وفى الميم للشفتين على ما تقدم فكان
يجزئه ان يشترط عدم الاظهار اذ يلزم من ذلك ان يكن
ساكنا لكن هذا وقال الشيخ ابو عمرو فى شرح هذه الغنة المسماة
بالنون المخفاة هذه النون ليست التى قدمنا ذكرها فان تلك
من الفم وهذه الخيشوم ثم قال وشرطها هذه ان يكون بعدها
حرف من حروف الفم ليصح اخفاؤها فان كان بعدها حرف
من حروف الحلق او كانت آخر الكلام وجب ان يكون الاولى
فاذا قلت منك وعنك لمخرج هذه النون من الخيشوم وليست
تلك النون فى التحقيق فاذا قلت من خلق ومن آمن فهذه
هى النون التى مخرجها من الفم وكذلك اذا قلت امكن وزيد
مما يكون آخر الكلام وجب ان تكون هى النون الاولى ايضا
فافهم والله اعلم وحكم تنوين ونون اى ساكن يلفى بصيغة
المجهول من الالفاء اى يوجد احدهما فى الكلام مقرونا باحد حروف الهجاء
اظهارا وادغاما وقلبا اخفاء اخبار متعددة لقوله حكم الى فى
بعضها بالعاطف وفى بعضها بغيره ايماء الى الجواز واسقاط الاولى
فيلفى صفة للتنوين ومفعوله الثانى محذوف كما قدرناه واما اعراب
الرومى يقوله يلفى خبر المبتدأ او نائب فاعله مفعوله الاول ضمير راجع
الى الحكم ومفعوله الثانى محذوف اى يوجد حكم التنوين والنون

على اربعة اقسام وقوله اظهار خبر مبتدأ محذوف تقديره اى الحكم
المذكور اظهاره اه فلا يخفى على اولى النهى انه تطويل خارج عن
تحقيق المبنى وتدقيق المعنى وان كان ماخذه ظاهر عبارة ابن
المص لكن مراده بيان حده ومما يراد اعرابه ان حكم تنوين مبتدأ
ونكرة لانه مضاف الى النكرة وكل مضاف الى النكرة نكرة وانما يسوغ
كونه مبتدأ وصفه بالجملة ثم قوله اظهار ادغام النهاية تقيم الوزن
بنقل الحركة الهمزة الى التنوين كما فى قاعدة ورش ثم الفرق بين التنوين
ان التنوين نون ساكنة زائدة لغير توكيد يلحق آخر الاسم لفظا فى الوصل
لا وقفا ولا خطا وان النون الساكنة تثبت لفظا وخطا ووصلا
ووقفا وتكون فى الاسم والفعل والحرف ومتوسطة ومنطرفة
ثم انواع التنوين ثمانية او عشرة منها اربعة جائت فى التنزيل
مختصة بالاسماء وهى تنوين التمكن وهو ما يدل على امكنية
الاسم لكونه منصرفا من كل حركات الاعراب فيه لفظا او تقديرا
نحو اسم الله وهدى للمتقين وتنوين المقابلة نحو مسلمات مؤمنات
فان التنوين فيها قابل النون فى مسلمين ومؤمنين وتنوين
العوض نحو من فوقهم غواش فان التنوين فيه عوض عن الياء المحذوفة
ومنه واذ حينئذ فان تنوينه عوض عن الجملة المحذوفة اى واذ حين
اذ بلغت الى الحلقوم وانما حركت الذال لالتقاء الساكنين
ومنه تنوين كل فانه عوض عن المضاف اليه اى كلهم وتنوين التناسب

نحو سلاسل واغلالا فانه حرف سلاسل عند بعض القراء لمناسبة اغلالا
قال خالد فان قلت قد اخل الناظم بقيد السكون فى قوله نون قلت
هو معلوم من قرينة قوله وحكم تنوين لان الاشتراك فى الحكم
يقتضى التسوية فى الوصف غالبا ومن المعلوم ان التنوين
واجب السكون انتهى وبقيد قوله غالبا خرج ما يرد على جوابه
بدونه عدم التسوية بينهما فى كثير من الاوصاف على ما بيناه
واذا عرفت مجملا ان احكامها اربعة فاعلم مفصلة فعند
حرف الحلق بالاضافة الجنسية اى عند الحروف الحلقية اظهر
اى النونين والمعنى فاظهر هما عندها وادغم بتشديد الدال
وهو من باب الافتعال لغة فى تخفيفها من باب الافعال واما
ما ضبط فى بعض النسخ بضم همزة اظهر وضم الدال فغير ظاهر وان
ذهب اليه ابن المص وتبعه الرومى وذكره المصرى ووجهه
بان نائب الفاعل فى اللام والراجلاف الشيخ وذكريا فانه اقتصر
على ما اختلناه ويؤيده عطف قوله وادغم بغنة عليه والمعنى
وادغمهما فى اللام والرا بالقصر للوزن لا بغنة لزم قال خالد اى
ادغاما لازما بغير غنة وفى بعض النسخ اتم مكان لزم بعين ادغاما
تاما مستكملا للتشديد وبهذا التقرير يندفع ما توهمه ابن المص حيث
جعل لزم صفة بغنة استئناف والمعنى انه نعت لمصدر محذوف والاظهر
ان التقدير لاتدغم ادغاما مقرونا بغنة وان قوله لزم جملة

مستأنفة مبنية ان الحكم السابق من الادغام فيهما لزم جميع
افرادهما من غير استثناء عنهما بخلاف قوله وادغمن بغنة في يومن
الا بكلمة كدنيا عنونوا وفي نسخة صنونوا وهو اولى لورود اصله
في التنزيل من قوله تعالى صنوان وغير صنوان بخلاف مجيء العنوان
على ما سيجيء له من البيان ثم قوله وادغمن بالنون الخفيفة المؤكدة
ومفعوله مقدر اي النونين ويقرأ يومن باشباع النون ولا يكتب
بالواو وفي آخره كما في بعض النسخ ولا يلهف يومن بل يقرأ بالابدال
لتحصيل الواو في اصل الكلمة ولسبق حكم الهمزة ولذا قال الخ جلي بمنع
ثم الاستثناء من حروف يومن اي الا الواقع منها بكلمة كدنيا وصنوان
ولم يجئ غيرهما منها في كلمة واحدة من الميم والنون والا فكان القياس
كذلك فيهما لو وجد الاشتراك العلة بينهما واما قول الرومي من ان
الاستثناء من ادغمن فلا يصح بظاهره الا ان يتكلف بل يتعسف
واما قول زكريا الا ان يكون الحرفان بكلمة فصحيح بحسب المعنى الا انه غير
صريح في حل المبنى والحاصل ان الناظم رحمه الله امر باظهار النونين عند
حروف الستة المتقدمة في المخارج وهي الهمزة والهاء والعين
والحاء والغين والخاء بحسب ترتيبها في مخارجها الثلاثة من الاقصى
والاوسط والادنى وبجمعها اوعل قولك اخي هناك علما
حازه غير خاسر وهو لجمعها مرتبا في المبنى مع قطع النظر عن المعنى
احسن موقعا من قول الطيبي رحمه الله الاهاج حكم عم خالية

غفلا قال المصري وجمعت في بيت ايضا وهو قوله فهمز وهاء ثم
جاء وعينها وخاء وغين يا اخي تاملاقلت تاملناه فوجدنا ان
حق الترتيب ان يقول فهمز وهاء ثم عين وحاء وطاء فغين وخاء
ثم كي متلاملا والامثلة ينبئون من آمن عاد وانما يتأتى في المثالين
لغير من ينقل وينبهون من هاجر ان امرؤ هلك وانعم من علم
حقيق على واخزم من حاد وناد حامية فسينغضون من غل ماء
غير آسن والمخنقة ان خفتم يومئذ خاشعة ووجه الاظهار رعاية غاية
بعد المخرج مع تنوع الخلق من ادناه واوسطه واقصاه قال في التمهيد
وقد ذكر بعض القراء في كتبهم ان الغنة باقية فيها وذكر شيخ الدنى فارس
ابن احمد في مصنف له ان الغنة ساقطة منهما اذا اظهر وهو مذهب
النحاة وبه صرحوا في كتبهم وبه قرأت على كل شيوخي ما عدا قراءة يزيد والميبه
انتهى واقول يمكن ان يكون النزاع لفظيا لان قال بيقائها اراد
في الجملة لعدم انفكاك اصل الغنة عن النون ومن قال بسقوطها
اراد عدم ظهورها ثم اعلم ان القراء السبعة اجمعوا على اظهار النونين
عند حروف الحلق جميعها وانما روى ابو جعفر اخفاءه لهما عند الخاء والغين
من طريق الطيبة الا في ثلاث كلما تشوهي المخنقة بالمائدة استثناها بعض
اهل الاداء وان يكن عنيا بالنساء فسينغضون بالاسراء ثم لا يخفى
وجه تقديم الاظهار فانه الاصل وثنى بالادغام لانه ضد الاظهار المتقدم
والشئ يحمل على ضده كما يحمل على نقيضه اذ الضد اقرب خطورا بالبال

ولما واته له ايضا في عدة الحروف ثم ذكر القلب لانه نوع من الادغام
وحرفه واحد قريب الى الضبط ثم ذكر الاخفاء حفظا للاحصاء ولانه حالة
بين الاظهار والادغام فيتوقف على تحققهما والله اعلم ثم امر بادغام
كل من النونين في اللام والراء من غير اظهار غنة نحو من ربهم وبشر الرسولا
وان لو وهدى للمتقين ووجه ادغامهما فيهما ظاهر صوتي مخرجهما عند الجمهور
واتحادهما عند جمع ثم تفي الغنة عنهما مبالغة في تخفيفهما لان في ابقائها
ثقلا ما قال الرومي اولاتباع الصفة الموصوف او لتنزلها لشدة المناسبة
منزلة المثلين الناجي احدهما مناب الاخر وفيه ان الغنة باقية في حقيقة
المثلين من اليمين والنونين فلا وجه لتقليبهما فيما يتنزلان منزلتهما
قال ابن المصنف والى عدم الغنة اشار بقوله لا بغنة لزم اي لا بغنة لازمة
بل منفكة عنها في سبق من الى الدال من اسناد الوهم الى ابن الناظم مبني على
عدم الفهم ثم ذكر زكريا ان في نسخة اتم تفيد جواز ادغامهما في ذلك
بغنة وبه قرأ جماعة لكن المشهور الاول وعليه العمل انتهى والاظهر
ان لا يجعل اتم صفة لغنة لئلا يتوهم جوازها في قراءة او رواية لما قدمه
الشاطبي من الاتفاق بقوله وكلهم التنوين والنون ادغموا بلا غنة في النون
والراء لتجلا بل يجعل صفة لادغام مقدر كما سبق في لزم او خبر لمبتدأ
محذوف هو هو وهو افعل تفضيل اي وذلك الادغام اتم او الحكم اتم
وهو الملايم لان الادغام اذا لم يكن مقرونا بالغنة فلا شك انه
اكمل واتم مما يوجد فيه الغنة اذ هي كنوع فصل بين الحرفين ثم امر الناظم

بادغامهما

بادغامهما مقرونا بغنة يومن وهي اربعة احرف الباء والواو
والميم والنون نحو ان يرد امن فئة ينصرونه ومن دال ايمانا
وعلى وعن من سنبلة مائة حبة وان نحن ملكا نقاتل ثم اعلم ان راوي
حمزة من القراء السبعة يدغمها في الواو والياء بلا غنة فاطلاق المص
بناء على قراءة العامة ثم اتفقوا على ان الغنة مع الواو والياء غنة
المدغم ومع النون غنة المدغم فيه واختلفوا مع الميم فذهب ابن كيسان
النحوي وابن مجاهد المقرئ ونحوهما الى انها غنة النون تغليبا للاصالة
وذهب الجمهور الى انها غنة الميم كالنون في انه غنة المدغم فيه وهو
اختيار الداني والمحققين وهو الصحيح لان الاول قد ذهب بالقلب
فلا فرق بين من ومن وبين ام من اقول ولا يبعد ان يقال غنتهما
الا في الواو والياء فانه لا غنة فيهما بالاصالة وانما توجد فيهما عند
المقارنة فيفيد ان الغنة في النون والميم اقوى من الغنة في الواو والياء
ولذا وقع خلف الخلف فيهما وجاء التأكيد باظهما غنة النون والميم
المدغمتين على ما سبق بيانهما ولا بد ان يكون الغنة في النونين اظهر
من غيرهما ثم وجه الادغام في النون هو التماثل وفي الميم التجانس في الغنة
والجهر والانفتاح والاستفال وبعض الشدة وفي الواو والياء هو
التجانس في الانفتاح والاستفال والجهر ومشابهة الغنة المد
ومن ثمة اعرب بالنون في الافعال الخمسة كما اعرب بحروف المد في الاسماء
الستة اما اذا اجتمعت النون الساكنة مع الواو والياء في كلمة نحو الدنيا

فيصير وزن صنوان فعلان وو
وبانحذف ليكون لما ضعفا فانه يصير
باقيا على كونه اجوف ووزن صنوان

وبنيان وقنوان وصنوان ولا خامس لهذه الاربعة اظهرت لئلا يلتبس
بالمضاعف اذا ادغمت وهو ما تكرر احد اصوله نحو صوان ودابة اذ كره
المص وفيه ان المراد بالمضاعف ههنا هو المضاعف الثلاثي وهو ما اتحد
عين الفعل ولامه من حروف اصوله كمد واعد فيصير وزن صنوان
فعلان ليكون مضاعفا لا فعال فانه يصير باقيا على كونه اجوف ووزن
دابة فعلة مع هذا فقد يقال انه لفيف لكن في الجملة لا يخلو عن الشبهة ولذا
قال الشاطبي لمخافة اشباه المضاعف انقلوا واما قول الرومي ونحو عنوانو
فانه اذا ادغم يصير عونوا فيصير عمموا فخطأ ظاهر اذ عمموا لا شك
انه مضاعف وعونوا على حاله اجوف غاية انه انتقل من باب فعل
الى باب التفعيل فتأمل في حروف الاصيل اعلم ان حكم اللام والراء اذا
كانتا مع النونين في كلمة كذلك اذ كان يجب اظهارهما معهما
لئلا يشتبه بمضاعفهما الا انه لما لم يقع شيء منه في القرآن في كلمة
لم يحتج الى استثنائه واما في كلمتين وهو قوله من راق فالجمهور على
ادغامه وانما سكت حفص حالة الوصل على نونه وكذا على لام بل ران
خوف الاشتباه بالمضاعف حيث يصير مراق وبران فيتوهم ان يكون
الاول مبالغة مارق والثاني تثنية البر والمراد بالمضاعف ههنا
معناه اللغوي دون الاصطلاحي فتدبر وسيجيء وجه سكته على غيرها
في باب الوقف ان شاء الله تعالى ثم اعلم انه لم يبق للناظم
الا ما في بمثال الواو من القرآن فاتى بلفظ عنونوا من عنوان الكتاب

بضم العين

بضم العين ويكسر وهو ظاهر خمته الدال على ما في طبرة ولذا قيل الظاهر
عنوان الباطن وما احسن ملايمة هذا المعنى بخصوص هذا المبنى من
الانتقال منه الى المدعى قال ابن المعز وهو من تعنين الكتاب ختمه
وقال الرومي من عنون الكتاب ختمه والظاهر ما قال صاحب القاموس
عن الكتاب وعنته وعنونه وعناه كتب عنوانه انتهى ولا يخفى ان
اصل الكلمة مضاعفة ففيه من الفائدة ان في تصويرها اشارة الى
ان الواو اعم من ان يكون اصلية او زائدة ثم اعلم ان القراء اختلفوا
في نون يس والقرآن ون والقلم حال الوصل كما بينه الشاطبي بقوله
ويس اظهر عن فتى حقه بدا ونون وفيه الخلف عن دريشهم خلا وكذا
في نون طسم عند الميم فاظهرها حمزة ودون غيره والقلب عند الباء
بقصرها للوزن بغنة كذا اي وقلب النونين ميما لدى الباء حال
كونها مقرونة بغنة كما هو شان الميم الساكنة عند الباء ومن اخفاها
راعى لديها مع الغنة كما سبق من اجلاء ارباب القراءة في نحو قوله
وهم بربهم نحو انبئهم وان بوادك وعليم بذات الصدور
ووجه القلب عند الاتيان بالغنة في النون والتنوين مع
اظهارهما ثم اطباق الشفتين لاجل الباء وبدغم لاختلاف
نوع المخرج وقلة التناسب فتعين الاخفاء ويتوصل اليه بالقلب
بالقلب ميما لتشارك الياء مخرجا والنون غنة وقال سيبويه
في تعليل ذلك اي في وجه تخصيص قلبهما ميما مما بين سائر الحروف

لانهم يقلبون النون ميما في قولهم العنبر ومن بدالك فلما وقع
مع الباء الحرف الذي يقربون اليه من النون لم يفرده وجعله بمنزلة
النون اذا كانا من غنة ولم يجعلوا النون باء بعد ما في المخرج من الباء
ولانها ليست فيها غنة اي في الباء ولكنهم ابدلوا مكانها من اشبه
الحروف بالنون وهي الميم ثم قوله كذا من متعلقات المراعاة الآتي
وكذلك بغنة لاخفا لدى باقي الحروف اخذا بصيغة المجهول
والفه للاطلاق والتقدير اخذ به اي بالاخفاء ولا يبعد ان
يقال اخذ بهما اي بالقلب والاخفاء او بما ذكر من مجموع ما تقدم
اي عمل بهما والله اعلم ولا يبعد ان يكون الالف للتثنية والضمير
راجع الى الحكمين من القلب والاخفاء في هذا البيت وقد ابعد الروس
حيث قال واخذا مبنى للمفعول تثنية اخذ ونائب فاعله ضمير راجع
الى النونين ثم قال ويجوز ان يكون مفردا ويكون الالف للاطلاق
ونائب فاعله راجع الى النون فيكون اللام في القلب عوضا عن
النون الكتنى فقط وعدم التعرض بحال التنوين لمشاركته للنون
في الحكم المذكور انتهى وهي في غاية من التكلف ونهاية في
التعسف مع ان الاسناد غير صحيح الا بقدر مضاف ويقال
اخفائهما فتامل فانه موضع زلل ثم قول الناظم لاخفا بقصر الهمزة
ضرورة بنقل الى اللام والاكتفاء بها عن همزة الوصل لغة وقراءة
كما سبق تحقيقه في الاضراس والتقدير اخفائهما لا الاخفاء لهما

كما ذكره زكريا

كما ذكره زكريا والحاصل ان الناظم اخبر ان النون الكتنى والتنوين كما قلبا
ميما عند الباء واخفيا بغنة كذلك اخذا اخفاؤهما بغنة عند باقي الحروف
الخمسة عشر وهي ما عدا الحروف الباقية للاحكام الثلاثة وقد جمعها
بعض الفضلاء في اوائل هذه الكلمات ضحكت زينب فابدت ثنايا
تركتني سكران دون شراب طوفتني ظلما قلائد ذات حر عتني جفونها
كاس صاب واعلم ان الجيم من جفونها مكررة لاقامة الوزن ولذا
لم تميز كغيرها بالاحمر فهو كما قال الشطبي وربت مكان كرر الحرف فيها
لما عارض والامر ليس مميزا والامثلة منصوص من ضعف عند الباصر
ضعفا وبتزل فان زللتم فازكية وينفق فان فاء وسفر فعدة
ومنشورا فمن ثقلت ازواجا ثلاثة وكتتم ان تبتم جنات تجري وما
تنسخ ان سيكون ورجلا سلما وعنده ومن دخله عملا دون
ذلك وبينة فمن شهد شئ شهيد وما ينطق فان طيبا صعيدا
طيبا وانظر ان ظنا ظلا ظليلا وينقلب وان قتل بتابع قبلتهم
وليندرمن ذا الذي ظل ذي ثلاث وتنجيكم وان جنحوا ولكل
جعلنا وانكالا من كان زرعا كلتا وينصركم ولمن صبر علا
صالحا ووجه الاخفاء تراهي باقي حروف الهجاء عن مناسبة الادغام
ومباينتها لحروف الاظهار فاخفيت فان الاخفاء حال بين الاظهار
والادغام الذي لا تشديد معه وان اخفاء الحرف نقص عنه غيره
لان غيره بخلاف الادغام قال اليمني وحقيقة الاخفاء ان يذهب

ذات النون من اللفظ مع بقاء صفة الغنة وقال الرومي المراد
بهنا اخفاء الحرف لا اخفاء الحركة ثم كلمة ذكر من اول هذا الباب
الى هنا ان كانا من كلمة فالحكم عام في الوصل والوقف وان كانا
من كلمتين فالحكم مختص بالوصل فافهم والله اعلم فان قلت وجود
الغنة مع الادغام في الواو والياء يمنع ان يكون ادغاما فينبغي
ان يكون اخفاء كما صرح به السجاوندي حيث قال واعلم ان حقيقة
ذلك اخفاء للادغام وانما يقولون له ادغاما مجازا والا فهو لا ادغام بيانا
في الحقيقة اخفاء على مذهب من يبقي الغنة ويمنع تمحض الادغام
لكن لابد من تشديد يسير فيهما قال وهو قول الاكابر حيث قالوا الا
خفاء ما بقيت معه الغنة اجيب بان الادغام مع الغنة في
الواو والياء غير كامل من اجل الغنة الباقية معه وهو عند من اذهب
الغنة ادغام كامل ويوضح ذلك ما قاله الناظم في النشر فان قلت
الصحيح من اقوال الائمة انه ادغام ناقص من اجل صوت الغنة الموجودة
معه فهو بمنزلة صوت الاطباق الموجود مع الادغام في احطت وبسطت
والدليل على ان ذلك ادغام وجود التشديد فيه اذ التشديد يمتنع
الاخفاء قلت قال الحافظ ابو عمرو فمن ابقى غنة النون والتنوين
مع الادغام لم يكن ذلك ادغاما صحيحا في مذهبه لان حقيقة
باب الادغام الصحيح ان لا يبقى فيه من الحرف المدغم اثر اذا كان لفظا
ينقلب الى لفظ المدغم فيه ويصير مخرجه من مخرجه بل هو في الحقيقة

كالاخفاء الذي

كالاخفاء الذي يمتنع فيه الطرف من القلب لظهور صوت المدغم وهو الغنة
الا ترى ان من ادغم النون والتنوين ولم يبق غنتهما قلبهما حرفا
خالصا من جنس ما يدغمان فيه فعدمت الغنة بذلك راسا في مذهبه
اذ غير ممكن ان تكون منفردة في غير حرف ام مخالطة بحرف لا غنة
فيه لانها مما يختص به النون والميم لا غير انتهى فان قيل هلا
ادغمت النون الساكنة فيهما بغنة اذا كانتا في كلمة ليحصل الفرق
بينهما وبين المضاعف اجيب بانهما لما كانتا فارقة فرقا خفيا
لم يدركه العامة لم يكن الفرق معتبرا فمنع الادغام حذرا من اللبس
ظاهر هذا وقد قال بعض المحققين في احكام النون الساكنة
والتنوين التحقيق انهما ثلاثة اظهار وادغام محض وغير محض وسيق بيانه
واخفاء مع قلب ودونه قال المصنف في النشر فلا فرق حينئذ بين ان يورد
ومن يعتصم بالله الا انه لم يختلف في اخفاء الميم المقلوبة عند
ما ذكر ولا في اظهار الغنة في ذلك بخلاف الميم الساكنة كما تقدم ثم قال
وما وقع في كتب بعض متاخري المغاربة من حكاية الخلاف في ذلك
فوهم ولعله انعكس عليهم من الميم الساكنة عند الباء والعجب ان شارح
ارجوزة ابن بدي في قراءة نافع حكى ذلك عن الداني وانما حكى
الداني ذلك في الميم الساكنة لا المقلوبة واختار مع ذلك الاخفاء
انتهى كلامه والمد لازم وواجب الى وجائز وهو اي المد وقصر ثبتا
بالف التثنية اي ثبت كلاهما في الكلام اي في المد الجائز والمد

لغة الزيادة واصطلاحا اطالة الصوت بحرف مدى من حروف
العلة والقصر لغة الحبس واصطلاحا تارك المد وهو الاصل اذ المد لابد له من
وجود سبب يتفرع عليه وقال الجعبري المد طول زمان صوت الحرف
واللين اقله والقصر عدمهما وقدم الناظم المد على القصر مع ان القصر
هو الاصل لانه هو المقصود بالذكر لانه يبحث فيه القراء واما قول المقرئ
اذ لا فائدة في ذكر حكم القصر فخروج عن الحد اذ فيه الفوائد ايضا من غير
الحصر مع ان الاشياء انما تتبين باضدادها ثم اعلم ان حرف المد ثلاثة
الالف ولا تكون الا ساكنة ولا توجد حركة ما قبلها الا من جنسها
وهو الفتحة والياء الساكنة اذا كان قبلها كسرة والواو الساكنة اذا وقع
قبلها ضمة اما اذا كان قبل الواو والياء الساكنتين فتحة فسميان حروف اللين
واذا كانتا متحركتين فاختصتا بحروف العلة والحاصل ان العلة
اعم من المد واللين وعدم صدق احدهما على الآخر في التمكين لكون
من المحققين من جعل بينهما عموما وخصوصا مطلقا مع قوله بذلك
الفرق السابق قاطعا بصدق حروف اللين على حروف المد من غير
عكس ثم المد نوعان اصلي وهو اللازم لحروف المد الذي لا ينفك
عنها بل ليس لها وجود بعدمها لابتناء بنيتها عليها ويسمى مدا
ذاتيا وطبعيا وامتداده قدر الف واجتمعت الثلاثة في كلمة اوتينا
فالحروف الثلثة شرط لمطلق المد وفرعي وهو ما يكون فيه سبب
للزيادة على المقدار مد الاصلي والمراد بالقصر هنا هو ترك مد

علة الزيادة

تلك الزيادة لا ترك اصلي المد لما تقدم فافهم ثم السبب للزيادة
المد اما همز او سكون والهمز اما يوجد مع حرف المد في كلمة او كلمتين
والسكون اما لازم او عارض فالاقسام اربعة لازم وواجب
وجائز وعارض وسيأتي تعريف كل في محله مع ما يتعلق بحكمه
قال ابن المص وانى الاربعة اشار في البيت قلت المص ما ذكر
سابقا في مقام الاجمال الاثلثة واما في ما سيأتي من بيان
التفصيل فذكر الاربعة وكانه ادرج هنا العارض في ضمن الجائز
لاشتراكهما في حكم جواز المد والقصر في الجملة او بالنسبة الى اختلاف
اهل القراءة فلا زم ان جاء بعد حرف مد بتشديد
زال يوقف عليه بالسكون كما في قوله تب وحج ونحوهما
ويخفف للوزن حالين وبالطول يمد اي يزاد حرف
والمراد بالطول قدر ثلث الفات على خلاف في اعتبار المد الاصلي
معها او بدونه فلا زم خبر لمبتدا مقدر اي فالمد لازم وقوله
ساكن حالين فاعل جاء هو بالاضافة اي ساكن في حال
الوصل والوقف وقيل هو الذي لا يحول عن السكون والمؤدى
واحد والمعنى متحد واما العارض الذي يقابله فهو ان يكون
سكونه عارضا لاجل وقف او ادغام كما سيأتي والحاصل
ان الف لتفصيل ما اجمل اولا فاخذ بيان كل نوع من انواع
المد مفصلا فاخبر ان المد اللازم هو الذي جاء بعد احد حروف المد

حرف ساكن لازم سكون فى الحالين لا يختلف حاله باعتبار اختلاف
الوصل والوقف فلا يضر كون سكونه عارضا عند الاعلال نحو دابة
فانها فى الاصل كانت دابية على وزن فاعلة فسكنت الياء
الاولى فادغمت فى الثانية فلا يسمى سكونه عارضيا عند القراء ثم
السكون اما مدغم نحو والضالين واتحاجوني وهذان وللذان عند
شدد نونهما والذكرين فى وجه الابدال دون التسهيل وهذا
ملازم كلمى ويسمى لازما مثقلا واما غير مدغم كما فى فواتح السور من
حى وق ونحوهما وهذا لازم حرفى باعتبار اصلى كلى ويسمى لازما مخففا
ويلحق به نحو الان فى موضعى يونس وكذا والآى ومحيای فى قراءة من
اسكن يائهما لانه اعتبر فيه اللفظ اعتبارا بالاعتداد بالعارض واختلف
فى الم فاتحة البقرة وكذا فى فاتحة آل عمران وقف هل مد اللام لكونه
مثقلا اكثر او مدا اليم لانه فى محل الوقف اظهر والجمهور على التساوى على
ما صرح به الجعبرى ثم اعلم ان القراء اجمعوا على مد اللازم بقسميه
مدا مشبعا قرارا واحدا من غير افراط فقد قال الناظم فى النشر لا اعلم
بينهم فى ذلك خلافا سلفا ولا خلفا الا ما ذكره الاستاذ الحا
فانى ابو الفخر فى كتابه حلية القراء انصا لاعن ابى بكر بن مهران
حيث قال والقراء يختلفون فى مقداره فالمحققون منهم على انه
الاشباع والاكثرون على اطلاق تمكين المد فيه ثم اختلفوا ايضا
ايضا فى تفاوت بعض ذلك على بعض فذهب كثير الى ان المد المدغم

منه اشبع تمكينا من المظهر من اجل الادغام مثل دابة بالنسبة
الى محياى عند من اسكن وينقص عنه هؤلاء مد صاد والقرآن
ذى الذكر ونون والقلم ويس والقرآن عند من اظهر بالنسبة الى من
ادغم وربما بعضهم الى عكس ذلك وهو ان مد غير المدغم فوق المدغم
وقال لان المد يتحمل ويتقوى بالحرف المدغم فيه لحركته فكان الحركة فى
المدغم فيه حاصلة فى المدغم فتقوى بتلك الحركة وان كان الادغام يخفى
الحرف وذهب الجمهور الى التسوية بين مد المدغم والمظهر فى ذلك كله اذ
الواجب للمد هو التقاء الساكنين والتقاؤهما موجود فى كل فلا حاجة
للتفصيل فى ذلك كله وهذا هو التحقيق فلا يعدل عنه وبه صرح ابو عمرو
الدانى واما ما ذكره ابن المصر وتبعه غيره هنا من نوع الجائز فى الادغام
نحو الرحيم ملك وفيه هدى كما هو قراءة ابى عمرو برواية السوسى وكذا نحو
ولا تيمموا والتقاوا على رواية البزى عن ابن كثير فليس فى محله اذ كلام
المصر على حسب مرامه انما هو فى ساكن حالين والامثلة المذكورة
ليست كذلك اذ لا ادغام عند الوقف على الكلمة الاولى منهما فحقها
ان يذكر فى المد الجائز لجواز مدها وقصرها كما اختلف القراء فيها او فى
المد العارض لان العارض كما يكون فى الوقف يكون عارضا فى الوصل
وكذا الم الله فى الوصل عند الكل والم احسب عند الناقل وهو ورش
مطلقا وحمزة وقفا من المد الجائز او العارض لانه ان اعتبر فيه اللفظ اعتبارا
بالاعتداد بالعارض جرى فيه وجوه سكون الوقف من الطول والتوسط والقصر

لكن صرحوا بان التوسط ضعيف ولعل هذا وجه اقتصار زكريا على ما عداه وان
اعتبر الاصل وعدم الاعذار بالعارض وهو الاكثر فالاشباع واعرب المصري
حيث جعل نحو والصافات صفا بالادغام عند حمزة ونحو فلا انساب بينهم
ولا يتسمون امن المد اللازم وقال خلافا لبعضهم حيث جعله من القسم الجائز
والمعتمد الاول وهذا ذلل منه وخطل فانه ذهب الى ما صرحوا به كما ذكرناه
فهو المعول ثم اعلم ان اهل الاداء اتفقوا على اشباع المد لكن اللازم
في فواتح السور التي وجد فيها حرف المد والسكون ولذا قال الشاطبي رحمه الله
عليه وفي نحو طه القصر اذ ليس ساكن وما في الف من حرف مد فيطلا طالما
واختلفوا في قدره فغير الفواتح فمنهم من مد قدر الفين كالفواتح وهو اختيار
الناظم واليه اشار بقوله وبالطول يمد كذا ذكره ابن المص مجملا وينبغي ان
يكون كلامه محمولا على ان المراد بقدر الفين زيادة على المد الاصلي ليصح اطلاق
الطول عليه فان اقل الطول ثلاث الفات والتوسط قدر الفين ليبقى
قدر الف للقصر ثم قال ومنهم من مد قدر الف واختاره الاهوري
والسخاوي في قوله والمد قبل الساكن دون ما قد مد للهمزات
باستقلال اقول ومن المعلوم ان اقل مد الهمزات ثلاثة اجماعا
فمراده بقدر الف غير ما في حرف المد من المد الطبيعي ثم وجه مد اللازم
انه تقرر في علم التصريف انه لا يجمع في الوصل بين الساكنين فاذا دعي الكلام
اليه حرك او حذف او زيد في المد ليقدر محركا وهو موضع الزيادة ولذا قال الحافظ ابن حجر
كتحريك كذا قال ذو الخبر هذا ويسمى مد العدل ايضا

لانه يعدل

لانه يعدل حركة او التساوي القرائي في قدر مده
قال ابن المص يسمى مد الحجز ايضا لانه فصل بين الساكنين
وجعله خالد في شرحه مد الحجز كقوله تعالى ءانذرتهم
وانما يسمى بذلك لدخول الالف بين الهمزتين حاجزة
بينهما ومبعدة احديهما عن الاخرى وهذا عند بعض القراء
ممن يدخل الالف بين الهمزتين كراهة توالي هما متحركتين
سواء كانتا متفقتين او مختلفتين ثم اعلم ان لفظ
عين في فاتحتي سورة مريم والشورى لما كان ياؤه لينية
غير مدية وان كان سكون النون لازمية اختلف
القراء في مقدار مدها فقال ابن المص فيه الاشباع
والتوسط وتبعه الشيخ زكريا والمحققون من شراح الشا
طبية على جواز القصر ايضا كما اشار اليه الشاطبي
بقوله ومده له عند الفواتح مشبعا وفي عين الوجهان
والطول فضلا لان الوجهين وقعا مبهمين يحتمل القصر
والتوسط ويحتمل الطول مع احدهما فيتحصل جوا
ز الوجوه الثلاثة فوجه الاشباع انه قيل ملاحظة
في الفصل بين الساكنين وهو اعم من اعتبار حرف اللين
والمد مع ما فيه من المناسبة لما جاوره من الممدود كما
في مريم وسين في الشورى ووجه التوسط هو التفرقة بين

مايكون حركة ما قبله من جنسه وبين ما لايكون لتوجد مزية لحرف المد
على اللين ووجه القصر ان المد من خواص حرف المد فينتفي بانتفائه مع ان القصر
هو الاصل وهذه الثلاثة اوجه صرح الناظم بها في طيبته فقال ونحو عين
فالثلاثة لهم فثبت الاوجه من الطريقين فلا يعبأ بقول مخالفها النائم
اعلم انه حيث قيل بالقصر في كلمة فلا يخرج بها عن المد الاصلي الذي لايقوم
ذات الحرف الا به ولا يتوقف على وجود سبب مده فالمخرج عنه محطئ
لانه لا يتوصل اليه الا باسقاط حرف من القرآن وواجب ان جاء
قبل همزة بالاشباع متصلا ان جمعا بكلمة المشهور على ما في
نسخ المحررة والاصول المعتبرة بكسر همزة ان على انها للشرط قال اليمني
والاولى ان يكون بفتح الهمزة ويكون الباء مقدرة قلت لم يجه
وجه الاولى مع ان النسخة الاولى مستقيمة في المعنى وغير محتاجة الى تقدير
في المبنى ثم قال وفي بعض النسخ اذ جمعا فيكون تعليلا للاتصال
قلت ان صحت اذ ولم تصحفا لان فح ينبغي ان يكون للظرفية
اذ لم يستحسن تقديم التعليلية اي والمد واجب ان جاء حرف المد قبل
الهمزة حال كون حرف المد متصلا بها بان اجتمعا في كلمة واحدة كما مثله
الشاطبي بقوله مصرع كجيء وسوء وشاء اتصاله ومنه قوله هاهاؤم
لاهؤلاء فتنبه لهذه الامر اللغوي فان الاعتبار بالاتصال الاصلي
لا بالاتصال الكتبي ولا بالانفصال الرسمي ومنه النبي عندمن همز
ويسمى هذا المد المتصل لما ذكر وله محل اتفاق ومحل اختلاف

اما الاول

اما الاول فاتفق القراء جميعهم السبعة والعشرة وغيرهم على اعتبار
واثر الهمزة اذا كان بعد حرف المد بخلاف اذا كان الهمزة
قبل حرف المد كامن واومن وايمان والآخرة فانه من مختصات
رواية ورش ويجوز له فيه المد والتوسط والقصر ويسمى مد البدل
وكذا يجوز الوجهان في نحو شيء وسوء مما يقع الهمز بعد احد حرفي
اللين وصلا ويجوز الاوجه الثلاثة له ولغيره وقفا ولم يتعرض الناظم لها
لان غرضه في هذه المقدمة بيان ما اتفق عليها لا ما اختلف
فيها لانها موضوعة للمبتدئين على ان مد البدل اقصر على قصره
ابن مجاهد وعليه العراقيون واختاره بعض المحققين كما
الجعبري من ان حرف المد الذي وقع بعده همزة متصلة محققة
او محققة بالابدال او تسهيل او النقل الجائز مقصور لكل
القراء وجها واحدا الا ان ورشا من طريق الازرق وردعنه ثلاث
طرق القصر وهو مذهب ابن غلبون والتوسط وهو مذهب
ابي عمرو الداني ومكي والطول وهو مذهب الهذلي فيما رواه
عن شيخه ابي عمرو وضبطه بالاشباع المفرط وذهب الجمهور
الى الاشباع من غير افراط وهو قدر ثلث الفا وممن روى
الثلاثة الصفراوي في اعلانه والشاطبي في قصيدته واما الثاني
وهو تفاوت الزيادة في مراتب المد فالذي نقله السخاوي عن شيخه
الامام ابي شامة انه كان يرى في هذا النوع مرتبتين طول لورش

وحمزة ووسطى للباقين قال ابن المصرو كان الناظم يأخذ به اذا قرأ على طريق
الشاطبية اقول وفى الطولى خلاف هل هو مقدار خمس الفات او اربع وكذا فى
الوسطى هل هو مقدار اربع او ثلاث ومنشأ الخلاف اذ حال المد الاصلى
فيه وتركه فالنزاع لفظى لا تحقيقى قال ابن المصر وانا اعتبرت مراتب القراءة
فى الترتيل والتوسط والحدر تلخص منها اربع مراتب فيكون الطولى فى هذا المد
النوع حمزة وورش ثم عاصم ثم ابن عامر والكسائى ثم ابو عمرو
وابن كثير وقالون اقول وقد جمع الشيخ عبد الله الجزرى فى بيتين
واطولهم مدا بها جود فاصل ودونهما نور ودونه رم كلا وقصر
من هذين حافة بحره بخلفهما والقصر لا تمدد مطولا لكن قوله
بخلفهما انما اراد فى المد المنفصل كما وقد اوضح المراتب بعضهم بقوله
يمد بقدر الخمس جود وه صل والاربع جم والثلاث رضى كلا والاثنان
برد ارم ثم حامد وذا مراتب مدجاء فى الهمز مسجلا ثم تفصيله ما ذكره المص
فى التقريب حيث قال فالمتصل اتفق جمهور القراء على مده قدرا واحدا
مشبعا من غير افحاش وذهب آخرون الى تفاصيل مراتبه كما تقدم
وهذه طريق صاحب التيسير وغيره وبه قرأت على عامة شيوخى
بحى وبعضهم لم يجعل سوى مرتبتين وهو اختيار ابى بكر ابن مجاهد وصاحب العنوان والشاطبى وبه كان يقرئ وبه آخذ غالبا
وقال ايضا فى التقريب بعد ذكر اختلاف مراتب القراء فى المد
المنفصل على ما سبق بيانه وهذا بناء على ما عليه اكثر اهل الاداء

من الشاطبية

من الشرق الى المغاربة وذهب الآخرون الى ان وراء القصر
مرتبتين طولى لحمزة والازرق ووسطى لمن بقى كما هو اختيار الشاطبى
ومن معه فى المتصل وبه آخذ اختصارا انتهى واما المد اللازم فحوله فى
فكلهم يقرؤن على نهج واحد على المختار هكذا نقل عن الجزرى
مطلقا والله اعلم واما ما نقله ابو شامة من جواز قصر المتصل
نقلا عن الهرلى فمردود بما صرح به الناظم فى النشر حيث قال
هذا شئ لم يقله الهرلى فلا ذكره العراقى وانما ذكره العراقى لنفا
وث فى مده فقط ثم قال الناظم وقد تتبعته فلم اجده فى قراءة صحيحة
ولا شاذة بل رايت الرضى بمده عن ابن مسعود رضى يرفعه الى النبى
ان ابن مسعود كان يقرأ رجلا فقرأ الرجل انما الصدقات للفقراء
والمساكين مرسلة فقال ابن مسعود ما هكذا اقرأنيها رسول الله
صلعم فقال كيف اقرأكها يا ابا عبد الرحمن قال اقرأنيها انما الصدقات
للفقراء والمساكين فمدها قال الناظم وهذا حديث جليل حجة ونص
فى هذا الباب ورجال اسناده ثقات رواه الطبرانى فى معجمه الكبير
ثم اعلم ان القراء اختلفوا فى مقدار هذه المراتب عند من يقول بها فقيل
اول المرتب الف واربع قال زكريا وهذا عند ابى عمرو وقالون وابن
كثير ثم الف ونصف ثم الف وثلاثة ارباع ثم الف وقيل اولها
الف ونصف ثم الفان ثم الفان ونصف ثم ثلاث الفات وهذا
هو الذى اختاره الجعبرى وقيل اولها الف ثم الفان ثم ثلاث

ثم الربع قال الرومي وهذا مذهب الجمهور ولا يخفى عليك ان المراد بالالف
ماعدا الالف الذي هو المد الاصلي للاجماع على ذلك واما معرفة
مقدار المدات المقدرة بالالفات فان تقول امة او مرتين او زيا
دة او مد صوتك بقدر قولك الف الف او كتابتها او بقدر عقد
اصابعك في امتداد صوتها وهذا كله تقريب لاتحديد لكان ان
لا يضبطه الا الفاهمة والادمان ثم وجه المد ان حرف المد ضعيف
حقي والهمزة قوي صعب فزيد في حرف المد تقوية الضعيف عند
مجاوره القوي وقيل ليتمكن من التلفظ بالهمزة على حقها من
شدتها وجهرها ثم لا يخفى ان المد ليس حرفا ولا حركة بل زيادة على
كمية حرف الا انها عارضة لا تقوم الا بها كالحركة عليها وسمي زيادة
بيانا وجائزا اذا اتى منفصلا اي والمد جائز اذا جاء حرف المد
قبل الهمزة حال كون حرف المد منفصلا عن الهمزة بان اجتمعا في كلمتين
وهو ان يكون حرف المد في آخر الكلمة الماضية والهمزة في اول الكلمة
الآتية وقد جمع الشاطبي امثلة في قوله مصراع ومفصولة في امرها امره
الى منبئ على ان المعتبر في حرف المد ان يكون ملفوظا لا ان يوجد مكتوبا
ومن اللطافة ما اشار في العبارة من حصول الجمع بين المثالين
تولد منهما مثال ثالث وهو وقوع حرف الالف قبل الهمزة فتأمل
فانه عليه المعول وانما سمي هذا المد جائزا لاختلاف القراء فيه
فابن كثير والسوسي يقصرانه ويمدانه والباقون يمدونه

٢٠ فلو

بلا خلاف وتفاوت هذا المد المنفصل في الزيادة كتفاوتهم فيها كما مر في المد
المتصل وقد يقال سمي جائزا لانه انما يجوز مده اذا وصل بين الكلمتين
في القراءة واما اذا وقف على الكلمة الاولى فلا مد اصلا كما لا يخفى
وقيل سمي جائزا لجواز زوال سببه فيجوز قصره حينئذ كما بيناه واما
قول المصري فالجائز ما كان مده جائزا عند جميع القراء والعبارة
الاولى اولى فلا يخفى ان كليهما لا يصح عند ارباب المبنى واصحاب
المعنى لما سبق من ان المد المنفصل يجب قصره عند بعض فلا يجوز
مده عندهم ويجب مده عند اخرين فلا يجوز قصره عندهم وانما
جاز الوجهان عند بعضهم نعم يجوز حمل الجائز في كلامه على احد
نوعيه وهو المد العارض لكن اطلاقه في مقام الفرق بين الواجب
واللازم خطأ مع ان مؤدى العبارتين في كلامه متحد فلله
در القائل عبارتنا شتى وحسنك واحد وكل الى ذلك الجمال يشير
فالرجل كحاطب ليل لا يفرق ما وقع في يده من حصول نيل فوجه المد
اعتبار اتصالها لفظا في الوصل واعتبار العارض كاللازم ومما روي
انه سئل انس عن قراءة النبي ﷺ فقال كان يمد صوته مدا وهذا الخبر
عام في المتصل والمنفصل وغيرهما من انواع المد كذا ذكره ابن الجزري
لكن ينبغي ان يفصل ويحمل كل موضع من محال المد على مقداه اللايق
به حتى يشمل المد الاصلي والفرعي والاتفاقي والاختلافي واما وجه
القصر فهو الغاء اثر الهمزة لعدم لزومه باعتبار حال وقفه

فان العارض بمنزلة المعدوم واما ما نقل ابو علي الاهوازي
عن الحلواني والهاشمي كلاهما عن القواس عن ابن كثير في جميع ما كان
من كلمتين بخوبه البتة وهو حذف الالف والواو والياء فقد قال ابو عمرو
الداني هذا مكروه قبيح لا يعول عليه ولا يؤخذ به اذ هو لحن لا يجوز
بوجه ولا تحل القراءة قال ولعلهم اراد واحذف الزيادة لحرف
المد واسقاطها فعبر واعن ذلك بحذف حرف المد واسقاطه مجازا
اذا عرض السكون وقفا مسجلا او للتنويع لا للترديد عاطفة
لما بعدها على قوله ان اي والمد جائز ايضا اذا عرض السكون حال
كون السكون ذا وقف او موقوفا عليه ومعنى مسجلا مطلقا بان يكون
الوقف بالاسكان سواء يكون معه الاشمام ام لا بخلاف ما اذا كان
الوقف بالروم فانه حينئذ حكمه حكم الوصل وسيأتي بيان الروم والا
شمام في محلهما مع اختلاف محالهما واما عطف الشيخ زكريا وقفا
على قوله وادغاما اي صاحب ادغام فلا دلالة عليه في كلام
المصنف اصلا الا انه كالمستدرك عليه اورده فصلا ويعتذر عن المصنف
بانه انما جعل هذه المقدمة لما اتفق عليه الائمة او ذهب اليه
اكثر الائمة ثم الامثلة في الوقف العارض نحو الرحيم ونستعين
والصراط فيجوز في كل منها لكل قارئ ثلاثة الطول والتوسط
والقصر فوجه الطول حمله على اللازم بجامع اللفظ ووجه التوسط
اعتبار لسكون الوقف العارض مع حطه عن سكون اللازم

او التعادل

او التعادل بين الحالين رعاية للجانبين ووجه القصر مع ما ذكر
في ما سبق ان الوقف يجوز فيه التقاء الساكنين مطلقا فاستغنى
عن المد اقول وهذه الاوجه الثلثة يجوز في الكون العارضي
عند الجميع ايضا ولو كان بعد حرف اللين نحو لا خوف ولا ضير
الا ان الطول افضل ثم التوسط وهذا في حرف المد واما في حرف اللين
فالقصر اولى ثم التوسط وقال زكريا في نحو الرحيم ملك في قراءة عمرو
اي برواية السوسي نحو ولا تيمموا في قراءة البزي يجوز ثلاثة اوجه
اقول فكانهم قاسوا العارض في الوصل على العارض في الوقف فاعطى لحكمه
فالشرط ان لا يقف على الكلمة الاولى سواء وقف على الاخرى او وصلها بما
بعدها فان قلت انما يفهم من قول الناظم وجائز ان المد جائز وكذا
قصره بحكم مفهومه ادما باعتبار ان احد الجائزين مد والاخر منها
قصر فالتوسط امر زائد لا يؤخذ منه ولا يشير اليه ما يدل عليه فالجواب
ان المراد بالمد هو المد الزائد على القصر وهو اعم من ان يكون طولا او توسطا
ولهذا نص المصنف على الاول في المتصل بقوله وبالطول يمد لكلا يتوهم
المطلق المدال على له ولغيره او نأخذ من عموم القصر الذي هو نقيض
المد ما يكون قصرا حقيقيا او اضافيا كما يستفاد من ضبع الناظم في
قوله بطول وقصر وصل ورش ووقفه فان الاجماع على ان مراده بقصر
هو التوسط لكن لو قال بدله ووسط لكان صريحا على المقصود ثم
اعلم ان هنا دقيقة وهي ان ادخال الالف بين الهمزتين على ما

هذا المقرر عند بعض القراء وان كان حرف مد فليس بموجب لزيادة
الامتداد وان وقع بعده سبب من همز محقق او مسهل كروايتي هشام
عن اهل الشام في نحو ائتم بخلاف ابدال الهمزة الثانية الفا حيث
يولد منه مد اللازم والفرق بين ان اصل هذا الالف موجود في بنية
الكلمة بخلاف الاولى فانه ليس ثبوت في الرسم اصلا وبهذا يتبين
ان صورة الالف انما هي للهمزة الثانية وان الاولى هي الف قطعة خلافا
لمن خالف في هذه القاعدة ثم اعلم ان الالف مركب من فتحتين والياء
من كسرتين والواو من ضمتين فاذا اشبعت الفتحة يتولد منها الف
واذا اشبعت الكسرة يتولد منها ياء واذا اشبعت الضمة يتولد منها
واو كذا ذكره الشارح اليمني وفيه ايماء الى ان هذه الحركات هي اصول
هذه الحروف ومختار الشاطبي ان القضية منعكسة حيث قال او
اما هما واو وياء ويؤيد ما ذكروه من ان الحرف ذات والحركة عرض
بحلها ثم اعلم ان الفرق المذكور بين اللازم والواجب اصطلاحي واما
باعتبار المعنى اللغوي وكذا العرفي فلا فرق بينهما فانه لا يجوز قصرهما
عند جميع القراء فلو قرأ بالقصر يكون لحنا جليا وخطأ فاحشا مخالف
لما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم بالطرق المتواترة وكذا اذا زاد بالمد الاصلي
والطبيعي على حده العرفي من قدر الف بان جعله قدر الفين او اكثر كما
يفعله اكثر الائمة من الشافعية والحنفية في الحرمين الشريفين
في الحرم المحترم فانه قبيح محرم لا سيما وقد يقتدى بهم بعض الجهلة ويسخر

ما صدر عنهم من القراءة واما اذا قصر المنفصل جاز لكن ينبغي ان لا يقع تركيب
وتلفيق في قرأته بان يمد في موضع ويقصر في موضع فانه مكروه واما اذا
كان في نقل واصر فهو اشد كراهة ثم اعلم ان الزيادة على مقدار الواجب
في حد المد ايضا ممنوع فمذهب الجمهور ان قدر المد الاطول خمس الفات وقدر
المد الطول اربع الفات وقدر المد المتوسط ثلاث وقدر المد القليل الفات فوق القصر الفان
ومذهب العراقيين ان قدر المد الطول اربع الفات ثم ينقص النصف
في كل مرتبة حتى تنتهي الى مرتبة القصر وهي الف واحد ومذهب الصقلي
ان المد الطول الفان ثم ينقص في كل مرتبة ربع الف لكن الجمهور
والمذهب الاول في المتصل والمنفصل معا حيث قال ولا تحيل لمن
قال غايتهما خمسة للخروج عن الحد واختار المذهب الثاني حيث قال
وهذا اعدل وبه قرأت اقول والاولى ان يقال مراد الجمهور بالخمس
بناء على دخال المد الاصلي ومراد غيرهم بالاربع ما عداه فالخلاف
لفظي لا حقيقي والحاصل انه لا يجوز الزيادة على مقدار خمس الفات اجماعا
فما يفعله بعض الائمة واكثر المؤذنين ممن اقبح البدعة والله الكراهة
واما تقدير الهول الطولى بست الفات وذلك في كامله لورش
فيما رواه الحداد وابن يغيش وابن سفيان وابن غلبون فمبني
في ذلك الى الوهم كما قال المصنف في نشره والله اعلم لما عرفت
ان الهمزة اول لكون هو السبب لزيادة المد فلا وجه لمن مد
معا يشرداد اذ ليس بعد الفهما الا الياء والواو المتحركان

وهما يأتي من اسباب المد واما ما ذكره خالد من ان اقسام المد
اربعة عشر وكذا عد غيره تسعة وعشرين فكلها مندرجة فيما ذكرا اجمالا
وانما اختلف باختلاف الاسماء فكل القيد في حروف المد واراد به حرفه
كقوله الشروي حاذرون المد واستعمل القصر فيه ايضا واراد به حذف
حرفه كقوله في لاشيئين القصر ثم اعلم بان الشارح المصري ان ذكر الكن
العارض بقسميه للقراء فيه ثلاثة مذاهب الاول الاشباع كالازم
لاجتماع الساكنين اعتدادا بالعارض وهو اختيار الشاطبي لجميع القراء
فهذا قد يتوهم منه ان من طريقي الشاطبية ليس لكل القراء الا المد
وليس كذلك لقوله في الشاطبية وعن كلهم بالمد ما قبل ساكن اي
من السكون اللازم لمقابلته بقوله وعند سكون الوقف وجهان
اصلا مع ما فيه من الاشارة الى ان الوجهين اصلان وهما المد والقصر
ووجه فرع يتفرع عليهما من عد اعتبارهما هو التوسط فيما بينهما
ليعتدل الامر بالحط عن درجة الاولى وبالرفع عن درجة الاخرى
ثم اعلم ان اسباب المد منها لفظي كتقدم ومنها معنوي وهو قصد
المبالغة في النفي وهو سبب قوي مقصود عند العرب وان كان اضعف
من السبب اللفظي عند القراء ومنه مد التعظيم في نحو لا اله الا الله
ولا اله الا انت وهو قد رد عن اصحاب القصر في المنفصل
لهذا المعنى كما نص على ذلك ابو معشر الطبري وابو القاسم

مطلب
اسباب
المد
الخ

الهذلي وابن مهران وانما سمي مد المبالغة لانه طلب للمبالغة
في نفي الالوهية عن سوى الله سبحانه وتعالى قال وهذا مذهب
معروف عند العرب لانهم تمد عند الدعاء وعند الاستغاثة وقد استحب
العلماء المحققون مد الصوت بلا اله الا الله اشعارا بما ذكرنا
ومما يدل على ذلك ما روى في الحديث عن ابن عمر مرفوعا الى النبي
صلعم من قال لا اله الا الله ومد بها صوته اسكنه الله دار الجلال دارا
سمى بها نفسه فقال ذو الجلال والاكرام ورزقه النظر الى وجهه
وفي الحديث عن انس من قال لا اله الا الله ومد بها هدمت له
اربعة الاف ذنب قال الناظم في النشر وكلا الحديثين ضعيفان
الا انه يعمل بهما في فضائل الاقوال اقول وعلى تقدير صحته وجواز
العمل برواياته ليس فيه الا تقوية المذهب القائل بمد المنفصل ولا
يلزم منه ان يكون مده واجبا لمن يجوز قصر المنفصل وهذا ما عرج
عليه الشاطبي وجمهور القراء وانما هو من طريق المص وكذا ما جاء
من مد المبالغة للنفي في نحو لا ريب فيه التي للمتبرئة عن حمزة فانه
لا يصح من طريق الشاطبية وعامة اهل القرائل هو رواية بتة
عند اهل الدراية وبعد تجويدك للحروف بالاشباع اي وبعد
معرفة تحسينك للحروف مفردة ومركبة موصولة وموصوفة
وتعلمنا اولى من تخصيص المصري لها بحروف الهجاء واعتراضه
على ابن المص في تقريره اياها بالكلمات بانه عدول من الظاهر

مطلب
وقد استحب
العلماء المحققون
مد الصوت
بلا اله الا الله
الخ

قوله قال الناظم

لابد من معرفة الوقوف اى لابد لك من معرفة اماكن الوقوف
والابتداء وهى تقسم الى بحذف همزة ال وسكونه لاجله للالتقاء
وبسكون هاء وهى الراجعة الى الوقوف وتقسم بصيغة المجهول
محققا فى نسخة ضبط بكسر هاء وهى وسكون ياءها وتقسم بتشديد سينها
والظاهر انه غير موزون الا بقصر الابتداء تام وكاف وحسن تفصلا
بضم الصاد تمييز كما اختاره الرومى وبفتحها جملة مستأنفة كما اشار اليه
ابن المص بقوله اى تبين تقسيم الوقوف فالفه للاطلاق وحقف ميم تام
ضرورة وفى نسخة وهى تقسم اذن ثلثة تام وكاف وحسن فهنا اذن
اى ح فهو ظرف لتقسم كما رجح به الرومى وقال الشيخ زكريا وتبعه المصرى
زيدة وفيه ان اذا الزيدة لا تكون منونة ونصب ثلاثة على المفعولية
من تقسم وحذف الدلالة الحال عليها قوله وتام محققا خبر مبتدأ محذوف
وهو هى وكاف بكسر فاء منون وهو مرفوع لكن علامة رفعه مقدرة كما آل
قاض مرفوعا وحسن بالسكون وقفا وهذه النسخة هى اصل الشيخ زكريا
وخالد الازهرى قال ابن المص الوقوف جمع وقف وجمعها باعتبار نوعها
يعنى فى محل واحد من الاسكان والروم والاشمام ووحد الابتداء لانه غير متنوع
اى كذلك والاظهر ان الوقوف مصدر كالابتداء ففى القاموس وقف يقف
وقوفا ووقفا ومقاما والموقف محل الوقوف ولا يبعد ان يقدر مضاف فيقال
معرفة مواضع الوقوف ومحال الابتداء فالمعنى معرفة المواقف والمبادى
او يراد بهما المعنى المصدرى اى معرفة كيفية الوقوف والابتداء ثم قال

ابن المص

ابن المص والوقف عن الشئ ترك الاتيان به ولهذا سمى الا
صطلاحى وقفا لانه وقف عن الحركة اى تركها وفيه ان هذا الحد غير
جامع لانه لم يشمل الكلمة التى يكون اخرها كنا من اصلها كلم بلك
وان وفى ونحوها فالاولى ان يقال لانه وقف على الكلمة ولم يتعلق
وهى لما تم فان لم يوجد بالاشباع تعلق او كان معنى فابتدى وهذه
المواقف المذكورة انما تكون لما تم معناه لا لما كمل مبناه والحاصل
ان هذه الوقوف للفظ تم الكلام عليه من حصول ركنى الجملة من
المسند والمسند اليه ثم يقسم ذلك التام الى ما فصله فى مقام
المرام بقوله فان لم يوجد لما تم من الكلام تعلق بما بعده لا مبنى
ولا معنى او يوجد له تعلق به معنى لا مبنى فابتداء ات بما بعده
فى القسمين المذكورين اذا وقفت على ما قبله فى الصنفين
المسطورين فقوله ابتداء عطف على مقدر اى ح على ما تم فابتد
بما بعده قال الرومى وهى امر حذف الهمزة من آخره ثم اشبع
الدال للوزن وفيه انه لا وجه لحذفها مجانا فالصواب انه ابدا
ل الهمزة الكتابة ياء على قاعدة حمزة وهشام ووقفا فينبغى ان
يكتب بالياء بعد الدال ليكون دالا على الاعلال فالتام فا
لكافى لفظا فامتنع الابتدا بما بعده والحسن الاى جوز فالحسن الفاء
الاولى للتفصيل او للتفريع وما بعدها للترتيب فى التنويع
وفيه لف ونشر مرتب فى الصيغ وتقدير الكلام وقل اما الوقف

على الاول منهما فالتام وسمى به لتمام المبنى وانقطاع ما بعده عنه
فى المعنى واما الوقف على الثانى فالكافى وسمى به للاكتفاء فى الوقف
عليه والابتداء بما بعده كالتام ولفظا عطف على معنى فى البيت السابق
اى وان كان فيه تعلق بما بعده لفظا ومعنى لانه يلزم من اللفظ تعلق
المعنى بخلاف عكس المبنى كما سيأتى فى تحقيق التعلق وقوله فامنعن
بالنون الثقيلة المخففة دخلت على الامر للتاكيد والفاء لانه جواب
للشرط المقدر والمعنى فامنع الابتداء ح بما بعده بل ابتدئ بما قبله
الا رؤس الآى التى فيها التعلق اللفظى فجوز الابتداء بما بعدها لورود
الحديث بالوقف على العالمين والابتداء بالرحمن ولان رؤس الآى
بمنزلة فواصل السجع فى النثر وفى مرتبة القوافى بالشعر من حيث
انها محال التوقف وقوله فالحسن بالفاء بناء على انه جواب ان
المقدرة اى ان كان التعلق لفظا فوقفه الحسن او فالسم وقفه الحسن
فاذا عرفت ذلك فاعلم ان الوقف على ما فيه التعلق اللفظى مطلقا
سمى بالحسن لحسن الوقف عليه وان كان تفصيل فى الابتداء بما بعده
فقوله الحمد مثلا لفظه غير تام فلا يدخل تحت انواع الوقوف
المستحسنة واما الحمد لله فوقفه حسن لكن لا يحسن الابتداء بما بعده
فلا بد ان يعيد ما قبله كله او بعضه واما رب العالمين فوقفه حسن
ايضا لكن يحسن الابتداء بما بعده لكونه من رؤس الآى على خلاف
فى ان الوقف على مثله اولى او وصله بما بعده من اصله اعلى ويجمع

تحقيقه

تحقيقه وكذا الكلام على الرحيم واما الوقف على ملك يوم الدين فكاف وكذا على نستعين فلا خلاف فى الوقف عليهما
هو الاولى قال ابن المصد الوقف والتام عند تمام القصص
واكثر ما يكون موجودا فى الفواصل ورؤس الآى كقوله تعالى واولئك
هم المفلحون زاد الشيخ زكريا وايا ك نستعين وفيه بحث والله
هو المعين وقد يوجد قبل انقضاء الفاصلة كقوله تعالى وجعلوا
اعزة اهلها اذلة قال ابن المصد وهذا الوقف تام لان انقضاء
كلام بلقيس وهو ليس رأس اية انتهى يعنى قوله تعالى وكذلك
لك يفعلون ابتداء كلام من الله شهادة على ما ذكرته وفيه انه
له تعلق معنوى فلا يكون وقفه تاما بل كافيا وقال بعض المفسرين
ان قوله وكذلك يفعلون ايضا من كلامها تأكيدا لما قبلها فالوقف
على اذلة كاف وعلى يفعلون تام وقد يقال انه كاف ايضا لان
ما بعده من جملة مقولها فله تعلق معنوى بما قبله ثم قال وقد يوجد
بعد انقضاء الفاصلة بكلمة قوله تعالى وانكم لتمرون عليهم مصبحين
وبالليل لانه معطوف على المعنى اى بالصبح والليل يعنى فيهما وفيه
البحث السابق انه من جملة التعلق المعنوى قوله افلا تعقلون فهو
وقف تام وما قبله كاف ثم قال واما التعلق من جهة المعنى دون
اللفظ فنحو قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم والابتداء
بما بعد ذلك فى الاية كلها وفيه ان الظاهر ان ما بين المعطوف

والمعطوف عليه تعلق لفظى فهو من قبيل الوقف الحسن ثم قال
وكذلك القطع على الفواصل فى سورة الجن والمدثر والتكوير
والانفطار والانشقاق وما اشبهها وفيه ان رؤس اى هذه
السور مختلفة الصور فبعضها تام وبعضها كاف وبعضها عند من له
المام بالمبانى العربية والمعانى التقديرية خصوصا فى فواصل سورة الجن
فان ارباب الوقوف جعلوا الخلاف فى جواز وقفها بناء على كسر الهاء
بعد الواو فيها وتعيين الوصل على فتحها ثم قال وكذلك مثل الوقف
على ريب فيه وفيه ان وقوع اختلاف ارباب الوقوف بنافيه
فبعضهم وقف على ريب بناء على ان خبر لا محذوف لحذفه كثيرا لا
شك وان قوله تعالى فيه خبر مقدم لقوله تعالى هدى للمتقين
اى هداية وباعثة عناية للمؤمنين وبعضهم وقف على فيه
بناء على انه خبر لا وان هدى خبر مبتدأ محذوف تقديره هو هدى
بمعنى هاد او هداية او سمى بالمصدر للمبالغة ومثل هذا التركيب
يسمى عند ارباب الوقوف معانقة او مراقبة بمعنى انه اذا وقف
على الاول يصل فى الثانى وبالعكس فلا يجوز وقفهما ولا وصلهما واشال
ذلك فى القرآن مواضع جمعها بعضهم ثم اعلم ان الوقف على
رؤس الآى سنة لما ذكره ابن الحصر بروايته عن ابيه سنده المتصل
الى ام سلمة رضى الله عنها كان النبى ع م اذا قراء قطع اية اية
يقول بسم الله الرحمن الرحيم ثم يقف ثم يقول الحمد لله رب

العالمين

العالمين ثم يقف ثم يقول الرحمن الرحيم ثم يقف قال ولهذا الحديث
طرق كثيرة وهو اصل فى هذا الباب اقول فظاهر هذا الحديث ان رؤس
الآى يستحب الوقوف عليها سواء وجد تعلق لفظى ام لا وهو الذى
اختاره البيهقى وقال ابو عمرو وهو احب الى لكنه بخلاف ما ذهب
اليه ارباب الوقوف كالسجاوندى وصاحب الخلاصة وغيرهما
من رؤس الآى وغيرها فى حكم واحد من جهة تعلق ما بعده بما قبله او عدم
تعلقه ولذا جعلوا رمزا ونحوه فوق الفواصل كما كتبوها فوق غيرها مع
اتفاقهم على جواز الابتداء بعد رؤس الآى بخلاف ما سواها مما لا يكون
عليه علامة الوقوف فوقها وحملوا الحديث الوارد على بيان الجواز
وعلى تعليم الفواصل فانه من باب التوفيق لعدم اطلاع غيره صلى الله
عليه وسلم عليها بل فرقوا فى رؤس الآى بحسب اختلاف القراء المقتضى
لاختلاف الاعراب الموجب للتعلق وعدمه فوقفوا فى سورة ابراهيم
على قوله تعالى العزيز الحميد اذا قرؤا الرفع والثامى برفع ما بعده
ووصلوا على قراءة غيرهما بجره وامثال ذلك كثيرة فى القرآن يعرفها
ارباب الوقوف من الاعيان وقد اعتنى قراء العجم بهذا الشان
واهل امره قراء العرب فى هذا الزمان حتى ذكر مولانا نور الدين عبد
الرحمن الجامى قدس سره السامى بطريق اللطافة ان قراء مصر وام
تركوا مراعاة وقوف الكلام فكان قضاتهم لما ضيعوا اوقاف كل مكان
رفعوا ايضا وقوف القرآن هذا والتعلق اللفظى هو ان يكون ما بعده

متعلقا بما قبله من جهة الاعراب كان يكون صفة او معطوفا لكن بشرط
ان يكون ما قبله كلاما تاما واما التعلق المعنوى فهو ان يكون تعلقه من جهة
المعنى فقط دون شئ من تعلقات الاعراب كالاخبار عن احوال المؤ
منين فى اول سورة البقرة مثلا فانه لا يتم الا الى قوله المفلحون ثم احوا
ل الكافرين يتم عند قوله ولهم عذاب عظيم ثم تمام احوال المنافقين عند
قوله والله على كل شئ قدير حيث لم يبق لما بعد تعلق بما قبله لا لفظا
ولا معنا وقد اعتنى ابو عمرو الدانى برسالة مستقلة مستوعبة لانواع الوقف
من التام والكافى والحسن فى جميع السور واما قول الازهرى والمختار ان
التام والكافى حسن والحسن جائز وكذا حكم الابتداء فخروج عن اصطلاح القراء
وتحقيق العلماء ومبنى على عدم التمييز بين مراتب الوقوف والابتداء
وغير ما تم قبيح وله يوقف مضطرا ويبدأ قبله يبدأ بصيغة المجهول
وسكن همزته ضرورة ثم ابدل الفا قال اليمنى الهمزة فى يبدا وكتب
على نية الوقف كما فى رواية قنبل لسبأ وضبط الرومى بصيغة الفاعل حيث
قال ويبدأ القارى لكنه خلاف الظاهر للاحتياج الى القول بحذف الفاعل
ولو بقرينة المقام مع ما يفوته من المناسبة بين يبدا ويوقف على ما قبله
من بظام المرام وفى اصل زكريا الوقف مضطرا بفتح همزة ال للابتداء
وقال التقدير للقارى الوقف على ذلك وفى نسخة يوقف اى والاجل
قبح الوقف على ذلك يوقف عليه مضطرا اه وانت تعلم ان نسخة
المضارع احسن من المصدر وهو كذلك فى النسخ باعتبار الاكثر ومعنى

البيت

البيت مجملا ان غير ما تم من الكلام قبيح الوقف عليه عند القراء التمام
حال الاختيار دون وقت الاختيار والاضطرار والاضطرار
فالمراد بالاضطرار اعم من الحقيقى والحكمى فى الاعتبار وقوله مضطرا
حال من الوقف بناء على نسخة الوقف ومن الوقف على نسخة يوقف
ولا يبعد ان يجعل المضطر مصدرا للعلة والاظهر انه صفة مصدر محذوف
اى يوقف وقفا مضطرا لعى وحصر وغيرهما لكن يبدأ بما قبل موضع
الوضع من الكلمة التى وقف عليها وبيان تفصيله بحسب تمثيله ان الوقف
على الحمد قبيح وكذا على بسم قبيح كما صرح به ابن المص واما ما سبق من المقرى
ان الوقف على بسم الله وعلى الرحمن كذلك وعلى الرحيم تام فخطأ قبيح
منه فان الوقف على كل من الجلالة والرحمن حسن لانه متعلقه من الفعل
او الاسم المقدر كلام تام كما ورد فى احاديث عم من الاكتفاء على بسم الله
فى ابتداء الطعام ونحوه من المواضع الكرام وانما قبح الوقف على بسم لانه
لا يعلم منه الى اى شئ اضيفت وكذلك الوقف على المضاف دون
المضاف اليه والصفة دون الموصوف والرفع دون المرفوع والناصب
دون المنصوب والمنصوب دون الناصب ولا على المعطوف
دون ما عطفته عليه ولا على ان واخواتها دون اسمها ولا على
اسماء دون خبرها ولا على كان واخواتها دون اسمها ولا على اسمها
دون خبرها ولا على ظننت واخواتها دون منصوباتها ولا على صاحب
الحال دونها ولا على المستثنى منه دون الاستثناء ولا على المفعول المقدم

ولا على الذى وما ومن دون صلاتهن ولا على صلاتهن دون
معمولاتهن ولا على الفعل دون المصدر ولا على صدره دون آلته
ولا على حروف الاستفهام دون ما استفهم بها عنه ولا على حروف الشرط
دون المشروط ولا على المشروط دون الجزاء ولا على الامر دون جوابه
الا ان يكون القارى مضطرا فانه يجوز له الوقف حال اضطراره كانقطاع
نفس ونحوه لكى اذا وقف يبتداء من الكلمة التى وقف عليها يعنى
اذا حسن الابتداء بها كذا ذكره ابن المص ولعله مبنى على ان التمام عنده
ما يحسن السكوت عليه من الكلام واما على الظاهر المتبادر من كلام التام
وتقسيمه الى انواع التعلق فمعنى التام استيفاء الكلام للمسند والمسند اليه
ثم يرد على ابن المص فى اطلاق امثلة اذا وقع شىء منها من رؤس الآى
فانه ليس الوقف عليها بقبيح اجماعا وانما اختلفوا فى الوجه الاول وكذا يرد
على قوله ولا على المعطوف دون ما عطفته عليه ما سبق منه ان الوقف
على قوله حرمت عليكم امهاتكم هو الكافى ويمكن دفعه بانه اراد عطف
المفرد كقوله والله ورسوله حق وكذا يرد على قوله ولا على الموصوف دون
الصفة ما تقدم من حسن الوقف على بسم الله وكذا على الحمد لله ثم قال
اعلم ان من الوقف القبيح على غير من غير المغضوب عليهم وعلى الهمن
الناس كى يفعله جهلة القراء ويستدلون برقم السجاوندى على ما قيل
هذه الكلمات للاى لا وقف فليت شعرى هل نهاك عن الوقف
عن رأس الاية الذى هو سنة وامرك بالوقف على المضاف دون

ما اضيف له من غيره والله بعض وتخالفه السنة وائمة الوقوف فى القرآة
فتقف تارة بعد تمام الآية وتارة قبلها لكون كتابة لا على رأس الآى
واما نقل بعضهم من الرواية عن بعض من ليس له الدراية ان الوقف
على انعمت عليهم غير جائز بل حرام وكفر وامثال ذلك فهذا نقل باطل
وليس فيه وجه طائل وكذا ما ذكر بعضهم من ان الوقف على والسماوات
الرجع مبطل للصلوة وكفرى خارجها تعمدا ممن اقبح الروايات لانه مخالف
لاجماع ارباب القرات وقواعدهم المأخوذة من الاصول العربية لاسيما
وقد ورد الاحاديث النبوية بخصوص رؤس الآى القرانية ثم قال
واقبح من هذا الوقف على قوله لقد سمع الله قول الذين قالوا ان الله فقير
الذين قالوا وقالت اليهود وقالت النصارى وفاعبدون وقالوا
ومن افكهم ليقولون وهم مهتدون ومالى ومن يقل منهم ومن الخاسرين
فبعث الا ان قالوا ابعث والابتداء بقوله تعالى ان الفقير وان
الله هو المسيح ابن مريم ويد الله مغلولة والمسيح ابن الله واتخذوا وولد
الله ولا اعبد الذى فطرنى والى اله من دونه والله غرابا والله بشرا الا
ان المعنى يختل بل يستحيل بفصل ذلك عما قبله قلت اما الابتداء فى المثالين
الاخيرين فانه يشتبه العوام حيث لا يميزون بين المنصوب والمرفوع
فى حكم الكلام ونظام المرام واما فى سائر الامثلة فالوقف ليس بقبيح
فضلا عن ان يكون اقبح وانما القبيح فى غاية القبح هو الابتداء بما
بعده لما يتفرع على الابتداء من توهم الاثنية وسيأتى تحقيق اساس

ذلك البناء ومن هذا القبيل الوقف على نحو قل يا ايها الكافرون
لا والابتداء بقوله اعبد ما تعبدون ثم قال ومثله في القبح الوقف على قوله
فبهت الذي كفر والله لا يستحي والذين لا يؤمنون بالاخرة مثل السوء
ولله وان الله لا يستحي وان الله لا يهدي ولا يبعث الله ونحوه
لان المعنى يفسد بفصل ذلك عما بعده اقول وانما قال ومثله وفصله
عما قبله لان الوقف على هذا الموضع قبيح جدا لما يترتب عليه من
قبح العطف او ترك المفعول واما الابتداء بما بعده فليس بقبيح
بخلاف الامثلة التي قبله فقوله ومن انقطع نفسه على ذلك وجب عليه
ان يرجع الى ما قبله ويصل الكلام بعضه ببعض فان لم يفعل اثم وانما
يستقيم في الامثلة الاولى واما في الامثلة الثانية فينبغي ان يعود فالعود
احمد ثم قال وكان ذلك اي الابتداء في القسم الاول والوقف في الثاني
من الخطأ العظيم الذي لو تعمده متعمد خرج بذلك عن دين الاسلام لكون
اعتقاد ذلك افتراء على الله عز وجل وجهلا به سبحانه اقول واما
قول فاضيخان من علماء الحنفية في فتاواه وان غير المعنى تغيرا فاحشا
بان قراء انما يخشى الله من عباده العلماء برفع الهاء ونصب العلماء
او قراء ان الله بريء من المشركين ورسوله بكسر لام الرسول وما اشبه ذلك
مما لو تعمد به يكفر فاقراء خطأ فسدت صلاته في قوله المتقدمين
فسهو صدر عنه من الغفلة من المعرفة فان امر الشاذة وجوه
القواعد العربية اذا نصب العلماء روى عن ابي حنيفة امام الفقهاء

صفة لما قبله وهو تغيير المعنى تغييرا فاحشا لان قصد ذلك المعنى يكون كفرا
وبهذا التقرير وما سبق به من التحريم تبين معنى قول الناظم التحريم وليس
في القرآن من وقف واجب وفي نسخة يجب ومن زائدة مؤكدة للمبالغة
في النفي فيجوز وصل الكلمات من اولها الى آخرها في القرآن العظيم ولا يكون تاركا
تاركا للواجب عليه بمعنى انه يأثم بتركه الوقف لديه وانما ينبغي له بالوجوب
الاصطلاحي ويستحب لها اللزوم العرفي مراعاة وقوف القرآن لما ورد انّ
عليا كرم الله وجهه سئل عن قوله تعالى ورتل القرآن ترتيلا فقال الترتيل
تجويد الحروف ومعرفة الوقوف ولما ورد عن ابن عمر رضي الله تعالى انه قال
لقد عشنا برهة من دهرنا وان احدنا ليؤتى الايمان قبل القرآن وتنزل
السورة على النبي ﷺ فنتعلم حلالها وحرامها وامرها وزجرها وما ينبغي ان يوقف
عنده منها قال الناظم ففي كلام علي رضيه دليل على وجوب تعلمه ومعرفته
وفي كلام ابن عمر رضيه برهان على ان تعلمه اجماع من الصحابة وصح
بل تواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح قال ومن
ثمة اشترط كثير من ائمة الخلف على المجيز ان لا يجيز احدا الا بعد معرفته
الوقوف والابتداء وقال الامام ابو زكريا الوقف في الصدر الاول
من الصحابة والتابعين وسائر العلماء مرغوب فيه من مشايخ القراء
والائمة الفضلاء مطلوب فيما سلف من الاعصار واردة به
الاخبار الثابتة والاثار الصحيحة ففي الصحيحين ان ام سلمة قالت
كان رسول الله ﷺ يقطع قرأته يقول الحمد لله رب العالمين ثم يقف الحديث

وروى ان رجلين اتيا النبي ﷺ فشهد احدهما وقال من يطع
الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما وقف فقال النبي ﷺ قم قبئس
الخطيب انت قال بعضهم انما قال ﷺ ذلك القبح لفظه وكان
حقه ان يقف على رشد او على غوى او يصل الجمع فانظر كيف كره ﷺ
قبح لفظه وان كان مراده الخير لا الشر انتهى ولا يخفى ان قوله
وما ينبغي ان يوقف عنده منها لا يبعد ان يراد بها الآيات
المتشابهة في معناها فليس في الحديث الثاني نص على الوقوف المصطلح
عليه ولا حرام غير ما له سبب يجوز رفع حرام على انه معطوف
على محل من وقف لانه اسم ليس وجره للعطف على لفظه كما قرأ
بالوجهين في قوله تعالى هل من خالق غير الله وقوله سبحانه ما لكم من
اله غيره لكن الجمهور بالرفع واما غير في البيت فتابع لحرام في اعرابه وجوز
نصبه حالا ويمكن نصبه على الاستثناء ايضا وحاصل معنى البيت بكماله
انه ليس في القرآن وقف واجب يأثم القارئ بتركه ولا وقف
حرام يأثم بوقفه لانهما لا يدلان على معنى فيختل بدهابهما الا ان
يكون لذلك سبب يستدعي تحريمه وموجب يقتضي تأثيمه
كان يقصد على ما من اله واني كفرت ونحوهما كما سبق من غير ضرورة
انه لا يقصد ذلك مسلم واقف على معناه واذا لم يقصد فلا جرم
عليه لا الوصل ولا الوقف في مبناه واما غير الواقفين على معناه
ففي الامر سعة عليهم اذ لا يتصور القصد لديهم لكن الاحسن

مع عدم القصد ان يجتنب الوقف على مثل ذلك مطلقا للابهام على
خلاف المرام لاسيما اذا كان مستمع في ذلك المقام ثم اعلم ان المتاخرين
من علمائنا اتفقوا على ان الخطأ ان كان في الاعراب لايفسد الصلوة
مطلقا وان كان مما اعتقاده كفر لان اكثر الناس لايميزون بين
وجوه الاعراب قال قاضيخان وما قاله المتاخرون اوسع وما قاله
المتقدمون احوط لانه لو تعمده يكون كفرا ومايكون كفرا لايكون
من القرآن قال ابن حمام فيكون متكلما بكلام الناس الكفار
وهو مفسد كما لو تكلم بكلام الناس ساهيا مما ليس بكفر فكيف
وهو كفر قال شارح المنية ولايقاس مسائل ذلة القارى بعضها مما
ليس مذكورا عن الائمة المتقدمين او المتاخرين على بعض مما هو مذكور
لابعلم كامل في اللغة والعربية والمعاني ونحو ذلك مما يحتاج اليه
التفسير ليعلم ما اعتقاده كفرا وما هو بعيد فاحش او غير فاحش ثم قال
واما الحكم في قطع بعض الكلمة عن بعض بان اراد ان يقول الحمد لله
فقال ال فانقطع نفسه او نسي الباقي ثم تذكر فقال الحمد لله اولم يتذكر
فترك الباقي وانتقل الى كلمة اخرى فقد كان الشيخ الامام شمس
الائمة الحلواني يفتي بالفساد في مثل ذلك وعامة المشايخ قالوا لاتفسد
لعموم البلوى في انقطاع النفس والنسيان اقول فيه بحث لان مثال
المذكور لايصلح ان يكون لقطع بعض الكلمة عن بعض على وجه
الحقيقة فان لام التعريف كلمة مستقلة لكن لكمال امتزاجها

بخلاف

بدخولها تعد كلمة واحدة ولايحسن قطعها عما بعدها وكذا فصل ما بعدها
عنها لاتصالها رسما فالمثال اللايق بما نحن فيه ان يقول الحمد لله بان
يقف على الميم وابتدأ بالدال فتامل في تحقيق تصور المثال قال واما
الوقف في غير موضعه والابتداء في غير موضعه فلايوجب ذلك فساد
الصلوة ايضا لعموم البلوى بانقطاع النفس وحصول النسيان
وعدم معرفة المعنى في حق العوام وانتفاء القصد المذموم بالنسبة
الى الخواص عند عامة علمائنا وعند بعض العلماء تفسد ان تغير المعنى
تغيرا فاحشا نحو ان يقرأ لا اله ووقف وابتدأ بقوله الا الله وهذا
مثال الوقف او قرأ لقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم ووقف
وابتدأ بقوله وايا كم ان اتقوا الله او قرأ يخرجون الرسول وابتدأ
بقوله وايا كم ان تؤمنوا بالله وربكم واشال ذلك مما تقدم فان
الصحيح عدم الفساد في ذلك والله اعلم ثم قال ولو وصل حرفا من آخر
كلمة بكلمة اخرى بان قرأ اياكنعبد واياكنستعين بوصل كاف
اياك بالنون او قرأ انا اعطيناكالكوثر وما اشبه ذلك فان
صلاته لاتفسد على قول العامة من العلماء قال قاضيخان وان تعمد
ذلك وفي شرح التهذيب هو الصحيح لامن ضرورة وصل
الكلمة بالكلمة اتصال آخر الاولى باول الثانية قال في فتاوى
الحجة المصلي اذا وصل في الفاتحة اياك بنعبد واياك بنستعين
لاينبغي ان يقف على اياك ثم يقول نعبد بل الاولى والاصح

ان يصل اياك نعبد و اياك نستعين قال صاحب المنية وعلى
قول بعض المشايخ تفسد صلوته والظاهر ان مراد هذا القائل انما هو
عند السكت على اياو نحوها والا فلا ينبغي لعاقل ان يتوهم فيه الف و
فضلا عن العالم هذا و بعض المشايخ فصلوا وقالوا ان علم القارى ان القرآن
كيف هو اى علم ان الكاف من الكلمة الاولى لا من الثانية الا انه
جرى على لسانه هذا الوصل لا تفسد صلوته وان كان في اعتقاده ان
القرآن كذلك اى ان الكاف مثلا من الكلمة الثانية تفسد صلوته
لان ما قرئ ليس بقرآن نظرا الى ما اراده والصحيح قول العامة لان
هذه كلها تكلفات باردة واتى اللفظ فلا عبرة بالارادة اقول
وما اشتهر على لسانه بعض الجهلة من القراء ان في سورة الفاتحة للشيطان
كذا من الاسماء في مثل هذا التركيب من البناء فخطأ فاحش و اطلاق
قبيح ثم سكتهم على نحو دال الحمد وكاف اياك واشالهما غلط صريح ثم
اعلم ان الوقف هو قطع الصوت عند آخر الكلمة مقدار زمن التنفس
والسكت قطع الصوت زمانا اقصر من زمن التنفس ثم الوقف
اختياري وهو ان يقصد لذاته من غير عروض سبب في جريانه
واضطراري وهو ما يعرض بسبب حصر وعجز ونسيان لما بعده
من كلماته واختباري وهو ما يمتحنه الاستاذ بقوله كيف تقف
على هذا اللفظ بعينه ليعلم مهارته في وجوه قراءته وانتظاري وهو
ان يقف على كلمة ليعطف عليه غيرها حين جمعه لاختلاف روايته

ثم

ثم اعلم ان الوقف قد يكون كافيا على اعراب وتفسير وغير كاف على اخر
نحو قوله تعالى وما يعلم تأويله الا الله فانه كاف على ان ما بعده
مستأنف وهو قول ابن عباس وعايشة وابن مسعود وغيرهم مذهب
ابي حنيفة واكثر اهل العلم وذهب الفراء والاخفش وابو حاتم وغيرهم
قال عروة والراسخون في العلم لا يعلمون التأويل ولكن يقولون امنا
به وعند غيرهم الوقف كاف على والراسخون في العلم فانه عندهم معطوف عليه
وهو رواية عن ابن عباس واختاره ابن الحاجب ومن تبعه والمعتمد
هو الاول وعند ارباب الوقوف هو المعول ولذا رمزوا فوق لفظ الجلالة
حرف الميم بالحمرة للايماء الى ان الوصل موهم لمعنى فيه خلل من حيث
الاعتقاد واما جعل المصري الوقف على الجلالة تام فغير تام لان ما بعده
له تعلق معنوي بما قبله بل عند المحققين من ارباب التفسير اثبات
تعلق المعنى في جميع الآيات ولو ما بين القصص وبين السور من
سائر الكلمات والحاصل ان الناظم جعل الوقوف على ثلثة مراتب
تبعا لابي عمرو الداني واما السجاوندي وكذا من تبعه لم يفرق بين
التام والكافي لكنه جعلهما على مراتب من وقف مطلق رمزه الطاء
حيث لم يجز فيه الوصل ومن وقف جائز وصله والاولى وقفه
ورمزه الجيم ومن وقف مجوز وصله اولى ورمزه الزاي وجعل
لطول الكلام وقفا سماه مرخصا ورمزه الصاد وجعل بعض
انواع المطلق وقفا لازما ورمزه الميم وذلك لما كان فوصله

خصول خلل فى المعنى نحو قوله تعالى وما هم بمؤمنين يخادعون الله
فان حال الوصل قد يتوهم ان قوله يخادعون قيد للنفى بكونه وصفا وحالا
والصواب انه استيناف ونحو قوله سبحانه وبحمدك قوله ان العزة لله
وانا نعلم ما يسرون فان وصله موهم ان المقول هو ما بعده
وليس كذلك بل المقول مقدر اى فينا اوفيك او فى كتابنا ثم الجملة
الستيانفية معللة لنفى الحزن وتسلية له صلى الله تعالى عليه وسلم
وتهديد لهم وقد يكون الاختلاف باختلاف القراءة فنحو قوله تعالى
يحاسبكم به الله وقف كاف على قراءة من رفع فيغفر ويعذب ووقف
حسن الابتداء بما بعده وقس على هذا ما وقع فى القرآن مثله وقد جاء
سئول عن بعض الفضلاء اليمن فى الفرق بين قوله تعالى والى عاد
اخاهم هودا وبين قوله سبحانه والى ثمود اخاهم صالحا حيث جعل
رمز الوقف على الاول مطلقا وعلى الثانى لازما مع ان ما بعدهما
قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من اله غيره بلا تفاوت فى الموضعين
فقلت لان الاول علم جامد لا يصح ان ما بعده وهو قوله قال يا قوم
اعبدوا الله ما لكم من اله غيره وصف له بخلاف الثانى فانه علم مشتق
وقع فى صورة النكرة فقد يتوهم ان ما بعده نعت له ومن تحقيق
ارباب هذا الفن وتدقيق نظرهم فى التعبير وكمال حذاقتهم فى علم
التفسير ان السجاوندى جعل رمز الوقف على قوله تعالى حكاية
عن موسى عم قال رب السموات والارض وما بينهما لازما مع ان

ما بعدهما بقوله ان كنتم مؤمنين وقد جاء صاحب الخلاصة وجعل
رمزها مطلقا من غير فرق بينهما بل اعترض على من ميز باختلاف رمزها
والقول الصواب هو الاول لان الوصل فى الآية الاولى ليس موهما خللا
فى المعنى بخلاف الآية الثانية لان ما قبلها فيه خطاب للنبى ثم حيث
قال تعالى انا كنا مرسلين رحمة من ربك فلو وصل لربما يتوهم
ان الخطاب فى كنتم له صلى الله عليه وسلم على طريق التعظيم اولعم ولامته
على جهة التغليب وقد عرضت هذه الدقيقة على شيخى فى الحرمين
الشريفين اعنى شيخ القراء بالمدينة السكينة مولانا المغفور ابو الحزم
المدنى وشيخ القراء بمكة الامينة استاذنا المبرور سراج الدين
عمر الشوائى اليمنى فاستحسنا ما ذكرته غاية التحسين لما تبين الفرق
لهما على وجه التبيين وقد اعتنى بعضهم برسالة مختصة فى وقف اللازم
والعوام يحسبون انه واجب ووصله حرام ويغفلون انه مقيد
بما ذكره الناظم من سبب قصد لمخالف المرام وقد صنف كتب
فى الوقوف القرانى بعضها مدلل ببيان اعراب المبانى واعراب
المعانى والمصاحف المصححة المقروة قراء العجم مرموزة فى مشتبهاتها
المثانى فان قلت ما وجه ارباب الوقوف انهم كتبوا لافى بعض المواضع
ولم يستعملوا بعدم كتابة رمز الدال على نفى الوقف فى اكثرها قلت
لان تلك المواضع كانت مظنة انها محل وقف وانقطاع لها
عما بعدها فنبهوا على خلاف ما يتوهم من ظواهرها هذا وقد وقع خلاف

اختلاف بين الكوفي والبصري في بعض رؤس الآي فجعل رمز اية الكوفي
ب وعلامة تمهم الهاء وعشرهم رأس العين او حرف الباء ورمز
اية البصري نب وتمهم خب وعشرهم عب فقوله بسم الله الرحمن الرحيم
في الفاتحة اية للكوفي وانعمت عليهم اية للبصري مع الاجماع على ان
سورة الفاتحة سبع آيات واما البسملة في سائر السور فغلبت
بانها اتفاقا وكذا الم البقرة اية عند الكوفي خلافا للبصري وتفصيله لا
يطول وبضر المملول والعاقل يكفيه الاشارة ثم اعلم انه قد يقع الوقف
كافيا على اعراب وحسنا على اخر نحو قوله تعالى هدى للمتقين فانه جملت
الموصول بعده نعتا له فالوقف حسن وان جعلته مرفوعا او منصوبا على القطع
او مبتدأ فوقفه كاف وبمراعاة هذه الملاحظات في اعراب الآيات
وسائر الكلمات يحصل الفهم والدراية ويتضح منهاج الهداية ومعراج الرواية
فللتدبر به التلاوة على وجه الغاية والنهاية واما اذا لم يلاحظ الاعراب
والمعنى فقد يقع الواقف في خطإ المبنى كما اذا وقف على نحو قوله وان كانت
واحدة فلها النصف ولابويه وكذا الوقف على لا تقربوا الصلوة وكذا
على ويل للمصلين وان كان رأس اية ولا يقاس هذا على نحو رب العالمين
لما بينهما من الفرق الجلي المعنوي واما قول المصري الوقف على ختم الله
حسن الا انه يبتدأ بما قبله والابتداء بمختم احسن من الابتداء بالجلالة ثم
قوله وقد يكون الوقف قبيحا والابتداء به جيدا نحو قوله تعالى من بعثنا من مر
قدنا فان الوقف على هذا قبيح لفصله بين المبتدأ والخبر ولانه يوهم

ان الاشارة

ان الاشارة الى مرقدنا وليس كذلك عند ائمة التفسير ففيه تنبيه
حسن الا ان الاقبح منه وصل مرقدنا فان وقفه عند ارباب الوقوف لازم
لما سبق وان وصل هذا بما بعده لحصول توهم ما تقدم واختار حفص
عن عاصم السكت على مرقدنا وهو وقفة لطيفة من غير تنفس لحصول
هذا المعنى ولدفع توهم ذلك المبنى ولان هذا وما بعده ومع قبله
واصلان في اجزاء مقولهم فلا يحسن القطع بالكلية بين مقوليهم فتامل
فانه موضع تحقيق ومحل تدقيق كما اختار السكت ايضا على قوله
في سورة الكهف ولم يجعل له عوجا وغيره جعل وقفه مطلقا مع انه
من رؤس الآي ويتبين لك وجه سكته وسبب العدول عن وقفه
بما حكاه بعضهم من انه سمع شيخا يعرب لتلميذه قيما من قوله تعالى
ولم يجعل له عوجا قيما صفة لعوجا قال فقلت له يا هذا كيف
يكون العوج قيما وترحمت على من وقف من القراء على الف التنوين
في عوجا وقفة لطيفة دفعا لهذا الوهم وانما قيما حال اما من اسم
محذوف هو وعامله اى انزله قيما واما من الكتاب وجملة النفي
معطوفة على الاول ومعترضة على الثاني على ما ذكره المعنى
واعرف لمقطوع وموصول وتا اى كن عارفا بها وعالما
بمواضع اختلافها وقدم المقطوع لانه الاصل المرضوع في المصحف
في مصحف الامام فيما قداق والمراد بالتاء تاء التانيث
الذي كتب بالتاء المجرورة وحقها على القياس ان تكتب بالتاء

المربوطة فالجمهور يقفون عليها بالتاء متابعة للرسم
العثماني وبعضهم يقفون بالهاء كما فصله الشاطبي بناء على
قواعد كتابة العربية فخرج بما قررنا نحو قالت والمؤمنات
فانه لا خلاف فيهما رسما ووقفا عند جميع القراء والمراد بمصحف
الامام هو مصحف امير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه
الذي اتخذه لنفسه يقرأ فيه كما قال الشيخ زكريا وليس هو بخطه
كما توهمه بعضهم على ما ذكره الشيخ خالد ولعله اراد الناسخ
اليمني هو حيث قال المراد بمصحف الامام في البيت ما كتبه
امير المؤمنين عثمان رضيه لنفسه على الخصوص انتهى وهو وهم
اذ هو امر زيد بن ثابت كاتب الوحي وغيره بان يكتبوا
المصاحف المتعددة وارسلها الى مواضع مختلفة واتخذ
واحدا لنفسه ولاهل المدينة وما بقي منها شيء والاظهر
ان المراد بمصحف الامام جنسه اي مثل لما اتخذه لنفسه
في المدينة ولما ارسله الى مكة واليمن والكوفة والبصرة
وغيرها واللام لمقعول زيد لتاكيد التعدية والتقوية
وقصرنا كوقف حمزة وهو مجرور للعطف على مثل فيما قبله
وقد ابعد الشيخ زكريا حيث قطعه عما قبله وقال واعرف
تاء التانيث اه وكذا قول المصري انه يحتمل ان يكون
بمعنى على والتقدير واعرف الوقف على المقطوع والموصول

ليس

ليس في محله لان المراد هنا معرفة المقطوع والموصول رسما وانما
يترتب عليه علم الوقف والوصل فرعا واما قول ابن المص وتابعه
الرومي انها بمعنى في كقوله تعالى ونضع الموازين القسط
ليوم القيمة فليس في محله ولذا قال المصري ولا معنى لقول القائل
واعرف في مقطوع لكن القول يمكن ان يقال التقدير
واعرف المرسوم في مقطوع وموصول وتا كائنة في مصحف
الامام فيما قد وصل رسمه البنا من طريق علمائنا الاعلام
والحاصل انه لا عبرة بكتابة مصاحف العوام ثم اعلم ان
الناظم من جملة المرسوم وهو كثير صنف فيه كتاب المنقع
لابي عمرو الداني ونظمه الشاطبي في الرائية وهي مشروحة
مبسوطة انما اختار هذه المواضع المذكورة لما يترتب
عليه من المنافع المسطورة اما في المقطوع فانه يجوز الوقف
على الكلمة الاولى وكذا الابتداء بالثانية بحذف الموصول
فانه لا يجوز فيه كلاهما واما تاء التانيث فلما تقدم والله
اعلم ومما يجب التنبيه عليه انه سئل مالك رحمه الله هل يكتب
المصاحف على ما احدثه الناس من الهجاء فقال لا الا على
الكتابة الاولى قال ابو عمرو الداني ولا مخالف له في ذلك
من علماء الامة وهذا معنى قول الشاطبي في الرائية وقال
مالك اقرأن يكتب بالكتابة الاول لا مستحدثا سطرا

فاقطع بعشر كلمات ان لا ضبط بتنوين كلمات واضافتها
والثاني يحتاج الى تقدير اى اقطع ان في عشر كلمات ان والاول
اسلس في المبنى واحسن في المعنى فان لا مفعول اقطع او خبر
مبتدأ محذوف تقديره هي ان لا حال كونها مقارنة مع ملجأ
ولا اله الا فالاول قوله تعالى في التوبة ان ملجاء من الله الا اليه
والثاني قوله تعالى في هود ان لا اله الا هو وفتح ملجاء على الحكاية
ويجوز جره منونا على الاعراب او للضرورة وفي نسخة ملجاء وان
لا اله الا وهي اولى كما لا يخفى قال ابن المص اتفقت المصاحف
العثمانية على قطع نون ان الناصبة للفعل او الناصبة عن لاء
النافية في عشرة مواضع انتهى وتبعه الشيخ زكريا والرومي ايضا
والظاهر ان يقال نون ان المفتوحة المخففة عن لا النافية الداخلة
على الاسم كي تقدم والناصبة الداخلة على الفعل كما في قوله وتعبدوا
يس ثاني هود لا اى وان تعبدوا الشيطان الواقعة
في يس فنصب يس على الظرفية وكان حقه ان يقول وثاني
هود بالنصب فحذف العاطف وسكن الياء ضرورة والمراد
به قوله تعالى ان لا تعبدوا الا الله واحترز بثانيهما من اولها
فانه موصول بلا خلاف ثم قوله لا متعلقة بقوله ليشركن تشرك
يدخلن تعلوا على اى ان يشركن بالله شيئا في الممتحنة وان
لا تشركن بي شيئا في الحج وان لا يدخلنها اليوم في نون وخفف

نون

نون يدخلن وقطعت عما بعدها من ضميرها المتصل بها رسما لضرورة
الوزن وان لا تعلوا على الله في الدخان ويقيد على بالالف احترز
مما في سورة النمل الا تعلوا على بتشديد الياء ان لا يقولوا الا قول
ان ما اى ان لا يقولوا على الله الا الحق في الاعراف على خلاف
في الخطاب والغيبة وان الا قول على الله الا الحق فيها ايضا في
اول السورة واخر للضرورة ولا قول عطف على لا يقولوا
بحذف العاطف لا ان ان حذف ضرورة كما توهم المصري وقال
الرومي قوله ان لا يقولوا عطف على ما سبق وكرر ان لهما
لطول العهد وقوله لا قول عطف على ان لا يقولوا بحسب المعنى
فتقديره ان لا اقول وانما ذكر لا وحذف ان للوزن لكن
يجعل لا قول منصوبا يدل على تقدير ان انتهى ولا يخفى
ان لا معنى لطول العهد اصلا في ذكر ان لا فانه على اصله وصلا
وفصلا والصواب ما قدمناه من ان قول عطف على لا يقولوا
كما هو صحيح المبنى فلا يحتاج عطفه على لا يقولوا بحسب المعنى
وبهذا تمت العشرة والمفهوم من افادة الحصر ان كلما جاء
ان لا من غيرها تكون موصولة اتفاقا نحو لا يرجع اليهم
قولا ولا تزر وازرة الا ما في سورة الانبياء من قوله تعالى
ان لا اله الا انت فانهم اختلفوا في قطعها ووصلها ويمكن
ادراجها تحت عموم قولنا سابقا ولا اله الا او يقال لعل مختار الشيخ ان موصول

وقد ذهب الشيخ زكريا الى ظاهر كلام المصريين قال وما عدا العشرة
موصول ثم قال اللبيب والوصل اشهر فالقطع هو الاولى فانه الوصل
من انفصال احدى الكلمتين عن الاخرى ووجه الوصل هو التقوية
وقصد الامتزاج وتنزيله منزلة المحذوف لان النون لما ادغمت بلا غنة
فكانها ذهبت بالكلية لفظا فسقطت رسما فيجري عليها حكم
نون جنة المدغمة من انها لم ترسم فانها لكمال اتصالها عدت كلمة
واحدة واعتبرت تلك الحالة ثم المراد بالوصل وصل اعتباري وهو
ان يوجد هناك حذف حرف لاوصل صوري لاتصال الهمزة بالتي
في الكتابة ثم قال ان ما بالرعد والمفتوح صل وعن ما اي وكذا اتفقوا
ايضا على قطع ان الشرطية عزما المؤكدة في قوله تعالى وان
ما نرينك بعض الذي نعدهم بالرعد واتفقوا على وصل مم
ام بما الاسمية حيث جاءت نحو اما اشتملت بالانعام واما
يشركون واما اكنتم كلاهما بالنمل لكن عبارة النظم قاصرة
عن ذلك لعدم تقدم ام هنالك واما قول ابن المصنف في هذه
الامثلة انهم اتفقوا على ان المفتوحة بما الاسمية فوهم
لذكرهم هذه الامثلة في مقابلة ان المكسورة مع ما والتحقيق
ما قدمناه ثم احتراز بقيد الرعد المفيد للحصر من غير ما جاء في سائر
السور من قوله تعالى فاما يأتينكم مني هدى في البقرة
واما تخافن بالانفال فاما ترين بمريم واما نرينك

بيوني وغافر فقوله والمفتوح الهمز ولو كان اصله ام ما
لان ما وانما ذكره بعده استطرادا او لما بينهما من شبه اللفظ
اشتباها ذكر المصري انه قال في المقنع وقوله اما اشتملت هي
في المصحف حرف واحد ومعناها ام الذي قلت واطلق الناظم
الحكم فيه ولم يقيده بموضع وهو الصواب لاتفاق المصاحف عليه
فافهم كلام المقنع تقييده بما اشتملت وليس كذلك اقول
التخطئة خطأ فاحش على امام الكل في هذا الفن وانما
نشأ هذا من قصور فهم القائل لان قوله اما اشتملت اول
ما وقع في القرآن وقد بينته بتعليله الشامل له ولغيره حيث
قال معناه ام شيء فكل الصيد في جوف الفراء فافهم بلا افراء
واتفقت المصاحف ايضا على قطع عن ما الموصولة في قوله
تعالى فلما عتوا عما نهوا عنه في الاعراف واليه اشار بقوله
نهوا اقطعوا من ما ملك روم النا ففي غير الاعراف
يكون موصولة كما في قوله تعالى عما يعملون ولئن ينتهوا
عما يقولون وسبحانه وتعالى عما يشركون وعم يتساءلون
وعما قليل هذا وقد ضبط روم بالرفع والنصب وهو
الاولى ليكون نصبه على نزع الخافض ويؤيده ما في نسخة
صحيحة وهي اصل الشيخ زكريا نهوا اقطعوا مما بروم والمعنى
والمعنى ان المصاحف اتفقت على قطع من الجارة عن ما الموصولة

نحو ما ملكت ايمانكم من شركائ بالرومى من فتياتكم بالنسء
وقدم الروم لاجل الوزن والخطاب فى اقطعوا للقراء اولكتبة
المصحف ومفعوله عما نهوا وما بعده معطوف على ما قبله
بحذف العاطف خلف المنافقين ام من استا بالف الاطلاق
معروفا ومجهولا كما قرأ بهما فى السبعة والاكثر على الالف وقوله خلف
ضبط بالرفع اى خلف ما فى المنافقين ثبت كما ذكره الشيخ زكريا
وبالنصب على انه ظرف لاقطعوا بتقدير مضاف اى مع خلف
المنافقين والمعنى اختلف المصحف فى قطع وانفقوا مما رزقناكم
فى المنافقين بخلاف ما عدا هذه الثلاثة فانه موصول اتفاقا
نحو مما رزقناهم ينفقون ومما نزلنا على عبدنا واما قوله من مال
الله ومن ماء مهين وشبهه فمقطوع ولعله قيده بقوله ملاك
لهذا وكذا لا خلاف فى نحو ممن منع وممن افترى ونحو ذلك فى ان
من موصولة بمن الموصولة ثم قوله ام من استا معطوف على مفعول
اقطعوا بحذف العاطف والجملة ما بينهما معترضة والمعنى
انهم اتفقوا على قطع ام على من الاستفهامية فى ام من استا
بنيانه فى التوبة وام من يأتى امنا فى فصلت وام من يكون
عليهم وكيلا بالنساء وام من خلقنا فى الذبح بكسر الزال وهو
الصافات لقوله تعالى فيها وفديناه بذبح عظيم كما قال
فصلت النا وذبح حيث ما وقعت النا ضرورة وكذا

حذف العاطف

كسرة الصافات

حذف العاطف فيهما وقد اغرب المصرى حيث قال ابعد المصرف الدلالة
بقوله وذبح ولو قال فصلت النساء خلقنا حيثما لكان اقرب
كعادته ولعدم نظيره انتهى وغرابته بتعبيره لا يخفى واما قول
الرومى ان النساء عطف على فصلت بحسب المعنى فلا معنى
له اذ يصح من حيث المبنى واتفقوا على وصل ما عدا الاربعة
نحو امن يهدى وامن خلق السموات والارض وامن يجيب
المضطر اذا دعاه فوجه الفصل كونه الاصل ووجه الوصل التقوية
ووجه الخلف الجمع بقوله وحيث ما معطوف المحل على مفعول اقطعوا
والمعنى انهم اتفقوا على قطع حيث عن ما فى موضع البقرة ولم يأت
غيرهما وهما قوله تعالى وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره
ثلاثا وقد دل اطلاق الناظم على ارادة شمولها وفاقا لك طبى
فى الراعية وقد نص المقنع على موضعى البقرة وان لم المفتوح
كسر ان ما بنصب المفتوح على انه مفعول بتقديره واقطعوا
ان لم المفتوح همزته وهى ان المصدرية عن لم الجازمة اين
ما وقعت لاطلاق حكمه نحو قوله تعالى ذلك ان لم يكن ربك
فى الانعام ايحسب ان لم يره احد فى البلد وقيد بالمفتوح
احترازا عن المكسور فان بعضه مقطوع وبعضه موصول
كما سيأتى وكسر ان ما منصوب ايضا على المفعولية اى
اقطعوا ان المكسورة عن الموصولة بالانعام فقط نحو

ان ما توعدون لات ولهذا قال لانعام والمفتوح يدعون
معا واعلال الانعام سبق في لاحراس وهو منصوب على نزع
الخافض والمفتوح منصوب اى اقطعوا ان ما المفتوح همزته
من قوله تعالى وان ما توعدون من دونه هو الباطل في الحج وان ما يوعدون
من دونه الباطل في لقمان على خلاف في خطابهما وغيبتهما وهذا معنى قوله
معا اى في الموضعين جميعا وحذف تنوينه وقفا وخلف الانفال
بالنقل ونحل وقفا بالف الاطلاق نظرا الى افراد لفظ الخلف او بالف
التثنية نظرا الى وقوع الخلف في السورتين والتقدير وخلف عاصم فيهما
وقع في رسوم المصاحف وهو بمنزلة الاستثناء من مفهوم كلامه الذي
لفا ونشرا مشوشا من ان المكسور والمفتوح مع ما والحاصل انهم
اختلفوا في وصل ان ما المكسورة وقطعها في قوله تعالى انما عند الله
هو خير لكم في النحل والوصل اثبت كما في الراعية والباقي موصول اتفاقا
نحو انما صنعوا كيد ساحر انما توعدون لصادق انما توعدون لواقع
انما الله اله واحد انما انت منذر وانما انا بشر مثلكم وكذا اختلفوا
في وصل انما المفتوح وقطعه في قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء
بالانفال والوصل اثبت كما في الراعية واتفقوا على وصل ما عداه
نحو يوحى الي انما الهكم اله واحد ان يوحى الي الا انما انا نذير
مبين واعلموا انما على رسولنا البلاغ المبين ثم اعلم ان في
كلامه ما لا يخفى مع الابهام والابهام فانه اوهم ان كلا منهما

مفتوحة

مفتوحة وابهم السورة مع ان في النحل ثمانية مواضع غير هذه مكسورة
قال بحرق وانما تعيت لكونها اسمية وما عداها فعلية انما يبلوكم الله
انما سلطانه انما قولنا لشيء انتهى وخطاؤه مما لا يخفى لان كلا من
انما المذكورين اسمية ولا يفيده وقوع الجملة الفعلية بعدها
من قوله تعالى اذا اردناه ومن قوله تعالى يتولونه الاستكاف
لا يخلو من تعسف في الجملة نعم لو قال وما عداها حرفية لكان منه
تفرقة حقيقة وكل ما سألتموه واختلف بكل على الحكاية
والا فهو منصوب على المفعولية اى اقطعوا الفعل كل عن ما في كل
سألتموه في سورة ابراهيم واختلف ارباب الرسوم في غيره فوقع
الاختلاف في كل ما ورد وكذا قل بغير ما والوصل صف فكل
ما ورد والى الفتنة بالتاء مختلف في وصله وقطعه وكذا وقع
الاختلاف في كل ما دخلت امة في الاعراف وكل ما جاء امة
بالمؤمنين وكل ما القى بالملك كما نص ابو عمرو الداني في المه
المقنع على الخلاف في هذه الثلاثة فتفي هذا قصور من الناظم
للكلام عن مقام المرام حتى قال ابن المص وعبارة الناظم لا يفهم
الخلاف في هذه واما قول الرومي ولعله سكت عنها اكتفاء بذكر
واحد منها والاشتهار ما عداه عندهم فعذر بارد وعن حظوظ الفهم
شارد فنظمت فقلت بيت وجاء امة والقى وخلت
في وصلها وقطعها فاختلفت فاعد الجملة اتفقوا على وصله

نحو افكلما جاءكم رسول كلما نضجت جلودهم كلما اوقدوا نار للحرب
هذا ومن المعلوم ان حطين لا يقاسان خطا العروض وخط
المصحف وانما يتبع الرسم تعبدا وتبركا واقتداء بالصحابة الكرام كتابة
وقراءة وقد نبه الزجاجي على ان كلما ان كانت ظرفا كتبت موصولة او كانت
شرطا كتبت مقطوعة فهي ان لم تحمل الظرفية كقوله تعالى واتاكم من كل
ما سالتموه فمقطوعة اي فعطا وان احتملتها وعدمها كالمواضع
المذكورة اتفاقا ففيها خلاف وان تعينت للظرفية فموصولة قلت
فكانه اخذ هذه القاعدة المذكورة من ضمن رسوم كلما المسطورة وما
ماعداها نحو كلما اضاء لهم مشوا فيه فموصول ثم قال وكذا قل بئس
ما اي بئس ما يامركم به ايمانكم بالبقرة مختلفا ايضا في وصله
وقطعه ثم جزم بقوله والوصل صف خلفتموني واشتروا فيما اقطعا
اي صف الوصل في بئسما خلفتموني من بعدي بالاعراف وبئسما
اشتروا به انفسهم بالبقرة اتفاقا ومفهوم كلامه ان ماعده
الثلاثة مقطوع بلا خلاف وهو حيث ما وقع بئسما مقرونا باللام
وهي خمسة وبئس ما اشتروا به انفسهم بالبقرة بئس ما كانوا يعملون
بئس ما كانوا يصنعون بئسما كانوا يعملون بئس ما قدمت لهم
انفسهم بالمائدة ومقرونا بالفاء وهي موضعان فبئس ما يشترون
في موضعي ال عمران فالمجموع سبعة لاستة كما توهم المصري ثم قوله فيما
اقطعا ابتداء كلامه واصله اقطعن قلب النون المخففة

الفاحال الوقف

الفاحال الوقف لا لضرورة الوزن كما ذكره اليمني وفيما مفعول مقدم
والمعنى اقطع في عن ما الموصولة في عشرة مواضع كما بينها بقوله اك
اوحى افضتم واشتهت يبلوما ثاني فعلن وقعت روم كلا
تنزيل شعرا وغيرها صلا اي صلن امر بالوصل موكدا بالنون المخففة
المبدلة الفاحال الوقف اراد بقوله تعالى قل لا اجد فيما اوحي الي محرما
بالانعام وفيما افضتم فيه بالنون وفيما اشتهت انفسهم بالانبياء
ولكن ليبلوكم فيما اتاكم بالمائدة ليبلوكم فيما اتاكم آخر الانعام
واليهما اشار بقوله معا وفيما فعلن في انفسهم بالمعروف ثاني البقرة
واليه اشار بقوله ثاني فعلن احترازا من اوله وهو قوله تعالى فيما
فعلن في انفسهم بالمعروف وتشتهيكم فيما لا تعلمون بالواقعة
وهل لكم من ما ملكت ايمانكم من شركاء فيما رزقناكم بالروم
ويحكم بينهم فيما هم فيه يختلفون انت تحكم بين عبادك فيما
كانوا فيه يختلفون كلاهما بالزمر واليه اشار بقوله كلا تنزيل
وقوله تعالى اتتركون فيما هيهنا امنين بالشعراء ثم الضمير
في قوله وغيرها صلا راجع الى سورة الشعراء لكونها اقرب مذكور
ولانه المطابقة لكتب الرسم والمواقف لما صرح به الشاطبي في قوله
وفي سوى الشعرا بالوصل بعضهم وفي نسخة وغير ذي صلا وفي اخرى
وغيره صلا بالتذكير فهو راجع الى لفظ الشعرا والمعنى فما عدا النمل
صله ايضا لاختلاف وقع فيه بخلاف الشعرا فانه لا خلاف في قطعه

وبخلاف ما عد المذكورات فانه لا خلاف في وصله سواء كان ما ضميرية
او استفهامية نحو فيما فعلن في انفسهن بالمعروف في اول البقرة كما فهم
ايضا من قيد ثاني البقرة ونحو فيكم كنتم وفيم انت وقوله ليحكم بينهم
يوم القيمة فيما كانوا فيه يختلفون فتحصل ان ما في سورة الشعراء
هو الحرف المتفق على قطعه كما صرح به ابن المصنف وسائر المذكورات
قد اختلفوا في وصلها وقطعها وانما حكم عليها بالقطع اولا
ثم جوز وصلها اخرا اشعارا بان القطع هو الاولى لانه الاصل
في رسم المبنى فقول خالد الازهري واما تتركون فيما ههنا
امنين في الشعراء هو من المختلف فيه فذكره مع المتفق عليه سهو منه
وخطأ فاحش صدر عنه حيث عكس القضية واما قول ابن المصنف
اي وغير هذه الاحد عشر موضعا صله بلا خلاف وليس كذلك لما
تقدم ولما صرح ايضا من ان قطع في عن ما الموصولة في عشرة مواضع
بخلاف وفي موضع بلا خلاف ولا يفهم الخلاف من عبارة الناظم
لانه لم يذكره صريحا ولا اشارة انتهى فتبين لك ان ضمير غيرها
راجع الى جميع المذكورات خطأ ظاهر ويترتب عليه فساد باهر
وقد غفل عنه ابن المصنف ايضا واما قول الرومي وقد جزم الناظم
في جميعها بالقطع والمشهور الاختلاف في العشرة الاول منها
والجزم في الحادي عشر فقط اللهم الا ان يترجح عنده جانب القطع
فيها ايضا فغلط منه وكانه تبع خالدا في نقله وقلد ابن المصنف

في رجع

في رجع ضمير غيرها واما الشيخ زكريا فقد استروح في هذا المقام واكتفى
بتحصيل المرام حيث قال وهذه الاحد العشر فيها خلاف الاخير متفق
على قطعه لكنه عفل عن موضع خلاف ذكر وغير ذي المواضع الاحد
عشر فتدبر ثم قوله صلها اي صلها غير صحيح لان مفعول صل غيرها
وقد تبين لك اضطراب كلام الشيخ زكريا في هذه المحل وقد
وقع في الوصل من جهة الحل ولهذا اعترض المصري عليه بقوله انه اجرى
الخلاف في التي في الشعراء وجزم بالقطع في العشرة وهو مخالف
لما في المقنع انتهى ولا يخفى انه ليس مخالفا للمقنع لاباعتبار اول
كلامه ولا بالنسبة الى آخر كلامه فتأمل فانه موضع زلل والله
سبحانه هو الملهم بالصواب واليه المرجع والمآب فانما كالنحل
حصل ومختلف في الشعراء الاحزاب والنا وصف بصيغة
المجهول اي وصف الاختلاف في الصور الثلاث قال اليمني وفي بعض
النسخ اتصف والمعنى واحد اقول وفيه ان المبنى مختلف
لان الفعل اللازم لا يبنى مجهولا ثم قوله مختلف اسم فاعل والقياس
مختلف رسمها او الرسم مختلف وقوله وصف جملة اعتراضية واغرب
بحرق حيث قال ومختلف حال اي وصف لنا مختلفا وقصر الشعر
او النا ضرورة وفي نسخة بدل الشعر الظلة وهي اصل الشيخ زكريا
لما جاء في السورة عذاب يوم الظلة اي التفت المصاحف
على وصل قوله تعالى فاينما تولوا فثم وجه الله بالبقرة

وكذلك اينما يوجههم لا يات بالخير يا لنحل فالفاء في الاية الاولى
من نفسها وقوله كالنحل بالعطف على المعنى او على اصل المبنى
لئلا يلزم التشبيه من جميع الوجوه كما لا يخفى ثم يصرف الاولى للبقرة
لانها في الاطلاق اول سورة وهي اول ما وقع فيها وقال اليمني وعلم كونه
في سورة البقرة من الفاء في اينما لان اينما بالفاء يقع في غيرها والمعنى
صل يا بقرة كوصلك يا نحل واما قوله تعالى اين ما كنتم تعبدون
في الشعراء وقوله اينما تقفوا يا لاحزاب واين ما تكونوا يدركم
الموت في النساء فاكثر المصاحف على قطع اين عما كذا ذكره
الشراح والمفهوم من الرائية ان وصل النساء قليل وستوى الامران
في الاحزاب والشعراء واما ما بقي فمتفق على قطعه نحو قوله تعالى
فاستبقوا الخيرات اين ما تكونوا وقوله اين كنتم تلعبون
وفي بعض نسخ ابن المص اين ما كنتم تعبدون وهو وهم او
سهو قلم واين ما كنتم تشركون واين ما كانوا فوجه القطع
الاصل ووجه الوصل شبهة التركيب للحزم وهو معنى قول ابن
قتيبة لانها احدثت باتصالها معنى لم يكن مع منا
النون الميم بخلاف حيث كما قال الجعبري وصل فالم هود الن
نجعلا بالفا الاطلاق وهو معطوف بالعاطف المقدر على
فالم هود وهو منصوب على الاضافة لكونها علم السورة
او على نزع الخافض واعتبار الظرفية والمعنى ان المصاحف

اتفقت

اتفقت على وصل ان الشرطية بلم في نحو قوله تعالى فالم يستجيبوا
لكم هود وعلى قطع ما عداه نحو فان لم تفعلوا ولن لم تنتهوا فان
لم يستجيبوا لك فوجه القطع هو الاصل ووجه الوصل اتحاد عمل ان
ولم وكذلك اتفقوا على وصل ان المصدرية بلن الناصبة في موضعين
قوله تعالى لن يجعل لكم موعدا بالكهف ولن نجمع عظامه بالقيمة
وعلى قطع ما سواهما نحو ان لن ينقلب الرسول وان لن تقول
الانس والجن وان لن يقدر عليه احد واما قوله ان لن نحصوه
فقال بعضهم موصول وقال اخرون مفصول على ما في المقنع
ولعل الشيخ اختار الفصل الذي هو الاصل ولهذا لم يتعرض لبيان
الخلاف فيه فوجه القطع الاصل مع التنبيه على ان العمل للثاني
ووجه الوصل التقوية مع مجانسة الادغام وهذا معنى قوله
نجمع كيلا تحزنوا تأسوا على فتجمع عطف على نجعل وكيلا
عطف على فالم وتأسوا على تحزنوا وعلى يتعلق بتأسوا
والمعنى ان المصاحف اتفقت على وصل ياء لكي بلا في اربعة
مواضع لكيلا تحزنوا على ما فاتكم بال عمران لكيلا تأسوا
على فانكم بالحديد لكيلا يعلم من بعد علم شيئا بالحج
لكيلا يكون عليك حرج وهو الثاني من الاحزاب ولهذا
احتيج بقوله عليك من اوله لان متعلقه على المؤمنين
واتفقت على قطع ما عداها وهو الاول من الاحزاب لكي لا يكون

على المؤمنين حرج وكى لا يكون رولة بالحشر ولكى لا يعلم بعد
علم شيئا بالنحل فوجه القطع الاصل ووجه الوصل التقوية مع
تحقق عدم الجزم وهذا معنى قول الحج عليك حرج وقطعهم
عن من يشاء من تولى يومهم وثالثها موضوع حج اى ما
وقع فى سورة الحج ورابعها الذى بعده عليك حرج كما سبق
ثم قوله وقطعهم مبتدأ اى مقطوع ارباب الرسوم واتفا
قهم على قطع من من الموصولة فى الموضعين وهما قوله فيصب
به من يشاء ويصرفه عن من يشاء بالنور فاعرض وعمن
تولى عن ذكرنا بالنجم وليس ثم غيرهما كما نبه عليه ابن المص وتبعه
الازهرى وقد قال فى المقنع وليس فى القرآن غيرهما قال الجعبرى
اى لا مفصولا ولا موصولا واما قول الشيخ زكريا وتبعه الرومى
بان ما عداهما موصول فوهم منهما وكذا اتفقت المصاحف على
قطع يوم عن هم المرفوع المحل وحده فى موضعين يوم هم
بارزون بغافر ويوم هم على النار يفتنون فى الذاريات واتفقت
على وصل يوم بهم المجرورة المحل نحو من يومهم الذى يوعدون
حتى لا يلاقوا يومهم الذى فيه يصعقون فوجه القطع ان هم
مرفوع بالابتداء منفصل فناسبه الفصل مع كونه هو الاصل
ووجه الوصل ان هم المجرور متصل حكما فلا يمنع الوصل وقد اخرب
اليمنى حيث قال وقطع لغدهم الكل الميم وقفا ووصلا

ثابت ايضا

ثابت ايضا فى السورتين قال وانما قيدنا بالساكن الميم احترازا
من يومهم الذى فانه موصول انتهى ووجه غرابته ان هذا فرق
عامى لغوى لا حكم خاص حقيقى مع ان ميم الاولين ليس ساكنا
فى الوصل عند الكل بل فيه خلاف لبعضهم واما فى الوقف فلا فرق
اصلا وما لهذا والذين هؤلاء اى وثبت قطعهم اووكد
قطعهم لام الجر عن مجرورها فى اربعة مواضع مال هذا الكتاب
فى الكهف ومال هذا الرسول فى الفرقان فالمراد بهذا جنس
هذا الواقع بعد مال فمال الذين كفروا بالمعارج فمال هؤلاء
القوم بالنساء وعلى وصل لام الجر بمجرورها فيما عداها نحو
فالكم ومالك لانا منا ومالاحد عنده فوجه قطع لام الجر
هو التنبيه على انها كلمة برأسها ووصلها بما بعدها تقويتها
لانها على حرف واحد ولانها غير مستقلة ولانها لكثب موصولة
بما دخلت عليه غالبا كما هو قاعدة كتابة العربية ثم ما فى هذه
الاربعة للاستفهام فالجمهور يقفون اختبارا او اضطرارا
لا اختيارا على اللام اتباعا للرسم وابو عمر يقف فى هذه اللغة
على ما والكسائى يقف على ما فى رواية وعلى اللام فى رواية اخرى
وفى نسخة بعدها ولا فهامن تتمة المسئلة السابقة ولا متعلقة
بالقضية اللاحقة وهى قوله تحين فى الامام صل وقيل لا بالطاء المهملة
وبضم واو وتشديدها مكسورا اى ضعف وغلط قائله ونسب

الى الوهل والوهم ناقله في اكثر النسخ وقيل لا كما اقتصر عليه الرومي
واختاره الازهري اي وقيل لا وصل او المعنى لا تصل بل اقطع
التاء عن حين لكن تعبيره بقيل مشعر بتضعيفه وهو خلاف
ما عليه الجمهور فالصواب الاول وهو مختار الشيخ زكريا وعليه
فتكتب التاء مفصولة من الحا على هذه الصورة لات حين
مناص لا على هذه الكيفية لاتحين واعلم ان ابا عبيد قال
رسم في الامام يعني مصحف عثمان رضيه الخاص به لاتحين
نص على ان التاء متصلة بحين وفي رسم المصاحف الحجازية
والشامية والعراقية التاء منفصلة عن حين خطا ومتصلة
بلا حكما وذلك لان لات في قول الاكثرين هي لا النافية دخلت
عليها التاء علامة لتانيث الكلمة كما دخلت على رب وثم لذلك
فقيل ربة وثمة فهي زائدة متعلقة بما قبلها لا بما بعدها والمعنى
ليست تلك المدة حين الفرار واختلف القراء فالكثير يقف
بالهاء لاصالتها والباقون يقفون بالتاء تبعا لرسمها فاجمعوا
على انه لا يجوز الوقف على لا ولا الابتداء بتحين وبهذا
يظهر صحة نسخة وهلا وانما خالفهم ابو عبيد حيث قال
الوقف عندي على لا والابتداء بقوله تحين فيكون قراءة شاذة
لانها مخالفة لقواعد العربية في المبنى والمعنى وان وجه قرأته
بقوله لانى نظرتها في الامام فوجدتها تحين قال وهذه التاء

تزاد في حين فيقال هذا تحين كان كذا وانشد ثم العاطفون تحين
ما من عاطف والمطعمون زمان اين المطعم قال الناظم في النشر
انى رايتها مكتوبة في المصحف الذي يقال له الامام مصحف
عثمان بن عفان لا مقطوعة والتا موصولة ورايت به اثر الدم
وتتبعت فيه ما ذكره ابو عبيد فرايته كذلك وهذا المصحف
هو اليوم بالمدرسة الفاضلية بالقاهرة المحروسة انتهى
وقال القسطلاني الاكثرون على خلاف ذلك وحملوا ملحا
ابو عبيدة على انه ما خرج في خط المصاحف عن القياس واما
قول المصري فحيث صح النقل عن ابي عبيدة انه وجد ذلك
كذلك في مصحف الامام فيكون كافيا في حكم المرسوم
فيكون حكمه حكم غيره اذ لا فرق فالمقنوع بان الفرق هو مخالفته
الجمهور مع مخالفته لسائر المصاحف فغايته ان وصله شاذ
حيث لم يثبت التواتر في نقله او وزنوهم بالاشباع
وكالوهم صل بالاشباع اي كتب الرسوم واذا كالوهم او
وزنوهم موصولين اي حكما لانهم لم يكتبوا بعد الواو الفا
فعدم الالف يدل على ان الواو غير منفصلة فتكون موصولة بخلاف
قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون في سورة الشورى فان
الالف تكتب بعد الواو فيجوز الوقف على غضبوا وكذا الابتداء
بقوله هم قال ابن الانباري قال ابو عمرو وعاصم وعلي يعني

الكائ والاعمش اى من الاربعة عشرة كالوهم حرف واحد اى
حكما والاصل كالواهم فحذفت اللام على حد كلتا طعاما فحذفت
اللام واوقع الفعل عليهم فصار احرفا واحدا لان الضمير المتصل
مع ناصبه كلمة واحدة وكان عيسى ابن عمر ويقول كالوهم
اووزنوهم كلمتان اى كل منهما وكان يقف على كالوا ووزنوا
ويبدء والمعنى انه يجوز الوقف على الواو والابتداء بقولهم
لا انه كان يفعله اختيارا بخلاف القراء فانهم يجوزون
الوقف على الواو اصلا ولهذا قال ابو عبيد والاختيار الاول
اى فان المختار للجمهور هو للقول ثم اعلم ان فى معنى وزنوهم نحن
رزقناهم واعطيناك وانزلنا ٥ وانلزمكموها واورثتموها
وامثال ذلك كذا من ال وهاو با فصل بالاشباع اى
لا تفصل مدخول لام التعريف من ال ولو قرية لا كتابة
ولا قراءة وكذا مدخول هاء التنبيه وياء النداء ان كانت كلمات
مستقلة لشدة الامتزاج بينهما فى الصورة نحو الحمد لله والحق
والاخرة ونحو يا بها وبادم وبيبنى ونحو هانتم وهؤلاء وهذا
وامثال ذلك فلا يوقف على ال وياوها ولا يبتدأ بحمد
وحق وارض واخرج وادم وبنى وانتم واولا فى الامثلة المذكورة
وامثالها كما يفعله كثير من جهلة القراء وقفا عليها وبدأ بما
بعدها هذا وقد خطأ الرومى حيث قال فى اعراب البيت

واضافة الباء

واضافة الباء الى الضمير العائد الى ال للمناسبة بينهما فى التعريف فان الصواب
ان ها عطف على با وليس تلك الواو علامة ضمة الهمزة وفى نسخة
بالعكس وهو الاولى كما اخترنا لما فيها من دفع التوهم كما لا يخفى وايضا
من فى البيت ليست زائدة كما قررناه خلافا للرومى ثم قول الناظم
كذا محمول على التشبيه المعنوى بين قوله اصل ولا تفصل لان مؤداهما
واحد وان كان بين الامر والنهى خلاف صورى ومما يجب التنبيه
عليه ان نعاوهما وبما موصول فى جميع المصاحف وقال الانبارى
حدثنا خلف قال قال الكائ نعا حرفان اى كلمتان لان معنى
نعم الشئ وكتبا بالوصل اى كلمة واحدة ثم قال ابن الانبارى عن
الكائ ومن قطع لم يخطئ اى فى اللفظ بناء على الاصل وان اخطأ
من حيث انه خالف الرسم ثم كل كلمة على حرف واحد متصلة اما اولا
واما اخرا بخلاف واو العاطفة نحو بالله ولرسوله وكلمة رب وحينئذ
ويومئذ موصولات ومن كلمة موصول وانلزمكموها كذلك وان
يمل هو مفصول وكتبوا ابن ام فى سورة الاعراف مفصولا صورة
يبنؤم بطه حرف النداء موصول بالباء وكتبوا صورة الهمزة واو
متصلة بالنون ومن المعلوم ان فى المنفصلين يجوز الوقف
على احد كل منهما بخلاف المتصلين فانه لا وقف الا فى اخر الكلمة
وبكان الله وبكانه فى موضعى القصص يوصل فيهما الباء بالكاف
كما قاله الدانى فى مقنعه والشاطبى فى عقيلته لكن وقف ابو عمرو

على الكاف والكائى على الياء والجمهور على اخرهما على وفق رسمهما
ومعناه تندم وتنبه على الخطأ فاما ياعبادى الذين امنوا
ان ارضى واسعة ويا عبادى الذين اسرفوا على انفسهم فياء
الاضافة ثابتة فيهما اتفاقا كما اتفقوا على حذفها فى ياعباد الذين
امنوا اتقوا ربكم فى الزمر واختلفوا فى قوله سبحانه ياعبادلا خوف
عليكم ولا انتم فى الزخرف وحذف ياء الاضافة ايضا بعد نون
الوقاية كثيرا نحو قوله تعالى فارهبون ولا تكفرون وان يردن
الرحمن وكذا من غير نون الوقاية كقوله متاب ومآب ومحل
بسطها كتب الرسم ومنها واخشون فهى محذوفة بالمائدة فى
فى الاولى وهى التى بعدها اليوم وثابتة فى البقرة وهى قوله
واخشونى ولائم اجماعا فيهما كتابة وقراءة واما الثانية فى المائدة
وهى التى بعدها ولا تشتروا فمحذوفة رسما واثبتها ابو عمرو وصلا
ومن المحذوفات ما يكون من اصل الكلمة نحو قوله وسوف يؤت
الله المؤمنين ويقض الحق على قراءة الضاد المعجمة وينج المؤمنين
بيونس وبالواو المقدس وواد النمل الا ان الكائى يقف فيه
بالياء وبهاد العمى بالروم الا ان حمزة والكائى يقفان بالياء
وصال الجحيم فانغن الند والجوار المنشئات الجوار الكنس وقوله
ومن ايات الجوار فمحذوفة الياء ايضا لكن اثبتها نافع وابو
عمرو وصلا وابن كثير فى الحالين ثم قوله ذو الايد وكذا والسماء

بنيناها

بنيناها بايد فصحيح الاخر لا وزن فعل فمعنى الايد القوة بخلاف ولى الايدى
لانه جمع يد اصلها يدى او جمع ايد واما هاء ووال وباق وواق محذوفة الياء
الا ان ابن كثير يثبتها وقفا والمهتدى بالاعراف ثابتة وفى غيره محذوفة
لكن فيه الخلاف كما سبق فى ومن اياته الجوار واشال هذا كثير محله الطيبة
الصغرى من جهة الرسم والكبرى من جهة اختلاف القراء وقد حذفت
الواو من لام الفعل من غير جازم فى اربعة مواضع يدع الانسان بالشر
ويمح الله الباطل ويوم يدع الداع وسندع الزبانية وليس منه وقل لعبادى
يقول التى كما فى بعض مصاحف العوام فانه خطأ عظيم فى هذا المقام
واما صالح المؤمنين فبالحذف اتفاقا على خلاف فى كونه اجماعا او مفردا
اريد به الجنس اعلم انه كان مكى يقول فى نحو يقص الحق وبابه لا ينبغى
للقارى ان يقف عليه لانه ان وقف على الرسم خالف الاصل وان وقف
على الاصل خالف الرسم قال الحافظ ابو عمرو الدانى وكان ابو حاتم كابى
بن محمد وغيره من النحويين لا يجيزون الوقف على ذلك الا برد ما حذف
وهو القياس فى العربية قال على ان الائمة على خلاف ذلك والقراءة
سنة متبعة انتهى وفيه بحث لا يخفى انه لم يثبت القراءة بالوقف
عن الصحابة فى مثل تلك الكلمة لا مقطوعة ولا موصولة وانما ثبت
على خلاف القياس رسم الكتابة فالتحقيق ما قاله المكى حيث الامر دورة
فى العدول عن الدراية من غير ثبوت الرواية قال المصرى فان قلت
كيف يوقف على نحو يحيى الارض قلت يوقف على ذلك برد الياء

لانها حذفت من الكتابة لكراهة الجمع بين صورتين متقتضيين اكتفاء
بالكسرة التي قبلها وما حذف لذلك لم يحذف في الوقف بل يرد
ما حذف والله اعلم قلت يرد عليه ان هذا خلاف ما اجمع عليه القراء
وكانه اضطر بعض النحاة في هذا الاقتضاء على ان عروض الكسر في الوقف لا يرفع
حكم كسر ما قبلها ولذا جوزوا النحاة ايضا اجتماع الساكنين حيث لم يعتبروا بالعارض
ورحمت الزخرف بالتاء زبره برفع رحمت ونصبها اي رسم عثمان رضيه
او كتب اهل الرسم بالتاء المجرورة لفظ رحمت في سورة الزخرف وكذا في
الاعراف روم هود وكاف البقرة بحذف العاطف في الكل للوزن وبالنقل
وبالاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل في الاعراف وضبط هود وكاف
بالفتح لانهما اسما سورتين واما قول الرومي واضافة الاعراف الى الروم
والكاف الى البقرة لفظا لا في الملابسة فمحمول على عدم الملاحظة لما قدمناه
من حسن المقابلة ثم اعلم ان هاء التانيث في المصحف الكريم ينقسم
الى ما رسم بالهاء وهو المسمى بالتاء المربوطة والى ما رسم بالتاء وهو المسمى
بالتاء المجرورة فاما ما رسم بالهاء فان الوقف عليه بالهاء مما اتفق
عليه القراء وهو الموافق لقاعدة الكتابة العربية واما ما رسم بالتاء فانه
مما اختلف في الوقف عليه فابن كثير وابو عمرو والكسائي يقفون
بالهاء كتاء الهاءات الداخلة على الاسماء من نحو فاطمة وقائمة اجراء لها
التانيث على السنن واحد وهي لغة قريش ويترتب عليه ايضا امالة ابن
الكسائي وكذا جوز الروم والاشمام وعدمها الكل والباقون يقفون

بالتاء تغليبا لجانب الرسم وهي لغة طي فلا بد للقاري من معرفة ما رسم
بالتاء والهاء ليتحرى في جميعها الصواب في الاداء وقد خص الناظم ما رسم من
ذلك بالتاء بالقلة ويوقف ما عداها بكثرته ومجموع ما ذكره من رحمت سبعة
لانها في الزخرف موصفان اسمهم يقسمون رحمت ربك ورحمت ربك
خير مما يجمعون والعموم يفهم من اطلاق الناظم ومن الاضافة الخبية
وفي الاعراف ان رحمت الله قريب من المحسنين وفي الروم فانظر الى
اثار رحمت الله وفي هود رحمت الله وبركاته وفي مريم ذكر رحمت ربك
وفي البقرة اولئك يرجون رحمت الله وما عداها هذه السبعة بالهاء
كقوله تعالى لا تقنطوا من رحمة الله نعمتها ثالث نحل ابراهيم
بفتح الراء والهاء بلا الف لغة في ابراهيم كما صرح به صاحب القاموس
فلا يحتاج الى قول برهان الدين الحلبي في شرحه للمقدمة حذف منه
الالف والياء لانه اسم اعجمي والعرب اذا عربته تخالف بين الفاظه
للخفة وينضم الى ذلك ضرورة الوزن انتهى وفي جعله معربا نظر
لا يخفى والمراد به سورته وثلث بالرفع عطفا على نعمتها بحذف العاطف
والمفهوم من كلام الشيخ زكريا انهما منصوبان حيث قال وزمر
بالتاء ايضا نعمتها ولا يصح قول الرومي انه نصب على الظرفية اذ ليس
في الكلام ما يصح ان يكون ظرفا له وجعله ظرفا لقوله نعمتها محل بالمعنى
لان ضمير نعمتها راجع الى البقرة والحاصل ان لفظ نعمت رسم بالتاء في احد عشر
موضعا في البقرة واذكروا نعمت الله عليكم وما انزل عليكم وفي النحل

ثلاث مواضع وبنعمت الله هم يكفرون ويعرفون نعمت الله واشكروا نعمة الله
وفي ابراهيم موضعان بدلوا نعمت الله كفرا وان تعدوا نعمت الله لا تحصوها
واليهما اشار بقوله معا اخيرات عقود الثاني هم ضبط اخيرات بالنصب
على الحال من مجموع ثلاث نحل وموضعي ابراهيم احترازا عن اواخر النحل واول
ابراهيم وبالرفع على انه خبر مبتدا محذوف اي هن اخيرات وقال ابن الفص
اخيرات صفة لثلاث النحل وموضعي ابراهيم الاخيرين انتهى ولا يخفى ان الاخ
خبرين في قوله ليس في محمد واحترز عما في النحل وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها
وعما في اول ابراهيم اذكروا نعمة الله عليكم اول ثم ضبط قوله عقود الثاني
بضم الدال وفتحها والضم هو الاتم على انه عطف على ثلث والمراد بالعقود
سورة المائدة ودفع نعمت فيها في موضعين والمراد هنا هو الثاني المقرون
بهم بتشديد الميم الساكن وقفا اي بقوله هم يعني في قوله تعالى واذكروا
نعمت الله عليكم اذ هم قوم واما في نسخة بدل هم ثم بفتح المثلثة اي
هناك كما نقله الشيخ زكريا فهو تصحيف للمعنى وتحريف للمعنى واغرب من هذا
ما ذكره اليمني من ان في بعض النسخ ثم بضم الثاء اي لقمان ثم لقمان ثم
فاطر كالطور برفع لقمان وفاطر وفي نسخة بنصبهما على منوال ما سبق
في عقوله ولعل وجه النصب على نزع الخافض او على انه مفعول زبركما
تقدم وكذا قوله عمران لعنت بها والنور الا فانه لعنت مبتدا
منقطع عما قبله والنور مجرور عطفا على الضمير المجرور في بها الراجع الى
عمران المراد به سورته من غير تاكيد بالمنفصل على مذهب البعض من الكوفيين

معلل المراد بالعقود سورة المائدة

وجمع من البصريين ومختار المتاخرين من القراء والمفسرين كما حققناه
في حاشية السماة بالجمالين للجلالين عند قوله تعالى يتاءلون به
والارحام حيث قراء حمزة بالجر والحاصل انه في لقمان قوله تعالى في البحر بنعمت
الله وفي فاطر نعمت الله عليكم هل من خالق وفي الطور فما انت بنعمت ربك
وفي آل عمران واذكروا نعمت الله عليكم اذ كنتم اعداء مكتوب بالتاء
المجرورة ولم يترتب بين السور المذكورة وما عداهن المواضع المذكورة
فكل نعمت بالهاء مسطورة نحو قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث ثم اخبر
ان لفظ لعنت مرسوم بالتاء في موضعين في آل عمران فنجعل لعنت الله
على الكاذبين وفي النور والخامسة ان لعنت الله عليه هذا وعبارة الناظم
قاصرة عن المراد بما في سورة آل عمران حيث اطلقها ولم يقيد بما يفهم
المقصود منها اذ جاء فيها ايضا اولئك جزاؤهم ان عليهم لعنة الله
وهو بالتاء المربوطة فليس المراد عموم ما فيها كما سبق في رحمت الزخرف
مع ان المتبادر من اطلاقها فرحم الله الطيبي حيث تفطن لها وقيدها
في الرائية بقوله فنجعل لعنت ابتدا مع الاشعار بانه هو الواقع في اولها
ثم ما عداهن فبالهاء كقوله تعالى اولئك عليهم لعنة الله والمراد
يوسف عمران القفص بتنوين امرأة على انه مبتدا وبنصب يوسف
وعمران على الظرفية اي الكائنة فيهما وكذا القفص وسكن بالوقف
والمفهوم من شرح الشيخ زكريا ان امرأت منصوبة مضافة حيث
قدر وزبر فتدبر وقال اليمني مرفوع بالابتداء وخبره محذوف تقديره

ومنها امرأت اى ومن الكلمات المرسومة بالهاء كلمة امرأت وقوله يوسف
مبتدأ ايضا خبره محذوف اى محلها بسورة يوسف وقوله عمران القصص
معطوفان على يوسف وحرف العطف محذوف للوزن واعرب الرومى
حيث جعل امرأت مضافة الى يوسف وهو مضاف الى عمران وهو
الى القصص بناء على ان الاضافة لادنى الملابسة انتهى ووجه
الغرابة لا يخفى على ذوى النهى ويستفاد عدم موضعى يوسف مما مر فى
الزخرف فتدبر تحريم معصيت بقد سمع يخص فتحريم منصوب ايضا
على الظرفية او على المفعولية والمراد به سورة التحريم ومعصيت مرفوع
لكونها مبتدأ وجوز جره حكاية لانها وردت فى القرآن مجرورة ويخص
بصيغة المجهول ويجوز تذكيره باعتبار لفظ قد سمع وتأنيثه باعتبار
سورته والمعنى ان امرأت العزيز تراودامرأت الان كلاهما بيوسف
وان قالت امرأت امرأت عمران فى ال عمران وقالت امرات فرعون
فى القصص وامرأت نوح وامرأت لوط وامرات فرعون فى التحريم
وما سواها بالهاء والقاعدة الكلية ان المرأة المذكورة مع زوجها
مرسومة بالتاء والمجرورة وغيرها بخلافها كما فى قوله تعالى وان امرأة
خافت ثم اخبر ان لفظ معصيت مخصوص بموضعى قد سمع ويتناجون
بالاثم والعدوان ومعصيت الرسول فلا تتناجوا بالاثم والعدوان
ومعصيت الرسول ولا تالث لها ويستفاد العموم من اطلاقها
شجرة الدخان سنت فاطر بجر الدخان على الاضافة بمعنى فى

ويجوز

ويجوز نصبه على الظرفية بنزع الخافض واسكن تاء سنت ضرورة
وهى مضافة الى سورة فاطر كلا والانفال واخرى غافر فقوله كلما
حال من سنت الواقعة فى فاطر والانفال بالنقل عطف على فاطر واخرى
اى وسنت اخرى هى فى غافر فاخرى فى محل جر وغافر بدله وفى بعض الامهات
وحرف غافر بالجر مضافا والمعنى وكذلك قوله ان شجرة الزقوم فى سورة
الدخان مرسومة بالتاء بخلاف غيرها كقوله تعالى ام شجرة الزقوم
فى سورة الدخان مرسومة بالتاء بخلاف غيرها كقوله تعالى ام شجرة
الزقوم انها شجرة وكذلك سنت فى ثمنية مواضع مرسومة بالتاء ثلاثة فى
فاطر الاسنت الاولين فلن تجد لسنت الله تبديلا ولن تجد لسنت
الله تحويلا والى هذه الثلاثة اشار بقوله كلا وفى الانفال مضت
سنت الاولين وفى غافر سنت الله التى قد خلت فى عباده وخرجنا
لك الكافرون وهى آخر السورة لكن قول ابن المص اخرى غافر
اى اخرها غير مستقيم للفرق بين الاخر والاخرى كما لا يخفى على ذوى
النهى ومع هذا هو بيان لمحله لا اصرار عن اوله واخره لعدم
تحقق تعدده ثم ما عدا هذه الثمنية بالهاء كقوله تعالى سنة من قد
ارسلنا ثم كان حقه ان يذكر سنت اولا لكونها من الالفاظ المكررة
ثم يذكر شجرة الدخان فانها من الكلمات المفردة والاعتذار عنه ارتكاب
الضرورة قرت عين جنت فى وقعت اى وكذلك رسم بالتاء
قوله تعالى حكاية عن امرأة فرعون قرة عين لى ولك فى القصص

وباضافته الى لفظ عين احترز عن المضاف الى اعين في قوله تعالى قرة
اعين في الفرقان ومن قرة اعين في السجدة وريحان وجنة نعيم
في سورة الواقعة التي اولها اذا وقعت بخلاف غيرها نحو جنة الخلد
فطرت بقيت بسكون التاء فيهما وابنت بالتنوين وكلمت
ولو قال مع كلمت كان اكثر سلاسة اي وكذا رسم بالتاء فطرت الله
في الروم وبقيت الله خير لكم في هود ولعله اكتفى بالمفظ عن القيد
بعدم التنوين او لوجودها كذلك في هود فخرج بقية البقية المنونة
في قوله تعالى وبقية مما ترك ال مول والو بقية ومريم ابنت عمران
في التحريم ولم يقع غيرها وتمت كلمت ربك الحسنى في الاعراف
لقوله اوسط الاعراف بالنصب على الظرفية وغيرها بالهاء نحو قوله
تعالى وجعل كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هي العليا الكي كلمت
التي في الانعام بالتاء ايضا الا انه مندرج في ضمن قوله وكلما اختلف
جمعا وفردا فيه بالتاء عرف بصيغة المجهول فيهما فهذه قاعدة كلية
تحتها افراد جزئية وهي كلما اختلف القراء في افراده وجمعه قراءة
فانه يكون في رسم القرآن بالتاء كتابة والمراد انه مفردة ايضا بالتاء
اذ لا خلاف في ان الجمع المؤنث السالم يكون بالتاء سواء فيه الرسوم
القرآنية وقواعد كتابة العربية ولذا اجمع القراء في الوقف عليها بالتاء
وما اختلفوا في مفردها ومجموعها اثنا عشر موضعا وذلك قوله تعالى
وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا في الانعام قراءها بالتوحيد عاصم

وحمزة والكسائي وكذلك حقت كلمت ربك على الذين فسقوا اول
يونس قراءها بالافراد غير نافع وابن عامر اختلف المصاحف في ثاني
يونس ان الذين حقت عليهم كلمت ربك لا يؤمنون وكذلك حقت
كلمة ربك على الذين كفروا في الطول والقيا سي فيهما التاء اذ قرأها
غير نافع وابن عامر بالتوحيد وآية للسائلين في سورة يوسف قرأها
ابن كثير بالافراد والقوة في غيابة الجب وان يجعلوه في غيابة
الجب كلاهما في يوسف ايضا قرأها غير نافع بالتوحيد ولو انزل
عليه آيت من ربه في العنكبوت قرأها بالافراد ابن كثير وابو عمر
وحفص وحمزة وما تخرج من ثمرات من اكمامها في فصلت قرأها
بالتوحيد ابن كثير وابو عمرو وابو بكر وحمزة والكسائي وجمالت صفر
قرأها بالافراد اي صورة والافهى جمع حقيقة حفص وحمزة والكسائي
ثم اعلم انهم اختلفوا في التاء الموجودة في الوصل والهاء الموجودة في
الوقف ايتهما الاصل للاخر فذهب سيبويه الى ان التاء هي الاصل
مستدلين بجريان الاعراب عليها دون الهاء وبان الاصل هو الاكمل
والوقف عارض قالوا وانما ابدلت هاء في الوقف فرقا بينها وبين
التاء التي في عفريت وملكوت وقال ابن كيسان بل فرقا بينها
وبين تاء التانيث اللاحقة للفعل نحو خرجت وضربت وذهب
اخرون الى ان الهاء هي الاصل ولهذا سميت هاء التانيث لانها
التانيث وانما جعلوها تاء في الوصل لامتناع ينعا قبلها الحركات

قرأها بالافراد ابن كثير وابو بكر وحمزة
والكسائي وهم في الغرفات امنون في
سبا قرأها بالتوحيد حمزة فهم على بينت
منه في فاطر صح

والهاء صعيفة تشبه حروف العلة لخفائها فقلبوها الى حرف يناسبها
مع كونه اقوى منها وهو التاء ومما يجب التنبيه عليه ان قوله يا ابت
مرسوم بالتاء وانك مى يفتحها ويقفها عليها بالهاء وواقفه ابن
كثير وكذلك هيهات مرسوم بالتاء ووقف عليها البزى والكائى
بالهاء وكذا مرضات ولات واللات وذات وقف عليها الكائى
بالهاء وقد نظمتها فى بيت فقلت واللات مع لات كذا مرضات ويا ابت
وذات مع هيهات وابدأ بهمز الوصل من فعل بضم مع حكم الهمز لكن
لا مطلق فى جميع الاحوال بل كما قال ان كان ثالث من الفعل يضم
بصيغة المجهول حيث كان اى مضموما اعلم ان الهمزة فى اول الكلمة اما همزة
قطع وهى التى تثبت وصلا وبدا واما همزة وصل وهى التى تثبت فى الابتداء
وتسقط فى الدرج قال ابن المصى ووقوع همزة القطع فى الكلام اكثر
من وقوع همزة الوصل فلذلك حصر الناظم مواضع همزة الوصل ليعلم
بذلك ان ما عداها همزة قطع انتهى وفيه بحث لا يخفى اذ الظاهر
ان همزة الوصل اكثر وجودا من همزة القطع فى الكلام الا ان الضابطة
فى همزة الوصل اقرب واظهر فلذا اختار بيان زنها ومن المعلوم
ان الابتداء لا يمكن الا بمتحرك فاول الكلمة ان كان متحركا فظاهر
وان كان ساكنا فيحتاج الى همزة الوصل وسميت همزة وصل لانها
يتوصل بها الى النطق بالساكن ولذا سماها الخليل سلم اللسان
ثم همزة الوصل توجد فى الاسماء والافعال والحروف ومن شأنها

انها لا تكون فى مضارع مطلق ولا فى ماض ثلاثى كامر او رباعى كاكرم
بل فى الخماسى كانطلق والسداسى كاستخرج وحكمها فى الماضى المعروف الكسر
لا غير واما فى المجهول فلا يكون الا مضموما واما الامر المخفف فيفصل كما
ذكره الناظم وقدم حكم الافعال لان همزة الوصل فى الافعال بالاصالة
وامر بالابتداء بهمزة الوصل مضمومة من فعل الامر ان كان ثالثه مضموما
ضما لازميا لا عارضيا كما سيبان فى نحو انظروا عبدوا انما عدل عن الكسرة
الى الضمة مع ان الاولى هو الاول لكونها الاكثر فى همزات الوصل لئلا
يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة والحال ان لا عبرة بالساكن بينهما حيث
انه ليس بحاجز ولمناسبة عين الفعل واما ان كان ثالثه مكسورا
كسرا لازما اى اصليا او مفتوحا فابتدئ بها مكسورة على اصلها
نحو اضرب وانذهب واعلم واشار الى ذلك بقوله واكسره
حال الكسر والفتح وفى اى واكسر الهمز حال كسر ثالث الفعل او فتحه
اما وجه كسره فى مكسوره فهو المناسبة بينهما كما ضم مع مضموم واما وجه
كسره فى مفتوحه فالحمل له على مكسوره كنظيره فى اعراب المثنى والجمع
كذا ذكره الشيخ زكريا والاظهر لدفع الاشتباه فى بعض الصور باعتبار
بعض الصيغ ولان همزة القطع غالبا تكون مفتوحة فلا بد
من ظهور المغايرة واما اذا كان ثالث الفعل مضموما عارضا غير لازم
بان يكون عارضا لاعلال كسرة ايضا نحو امشوا فان اصله
امشيوا نقلت ضمة الياء الى الشين بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان

فحذفت الياء فصار امشوا وكذا قوله تعالى ابشتوني وقد ذهب
ابن المص وتبعه الشراح الى حصر تصوير الامثلة مختصا بالاوامر من الثلاثي
المجرد ولعلهم غفلوا من انه كذلك حكم الامر مطلقا والماضي من الثلاثي المزيد
ما عدا باب الافعال فان همزته مطلقا قطعية سواء كان ذلك
الفعل الماضي معلوما او مجهولا نحو اجتمعت واجتثت واستكبروا
وتمن واستهزئ واتخذناهم سخريا لمن قرأ بالاخبار ونحو انطلقوا
واستغفروا وبذلك التعميم اشار الناظم حيث قال ثالث من الفعل
ولم يقل عين الفعل فافهم وقال الشيخ زكريا وابدأ وجوبا ولعله اشار
بقوله وضمها الى ان كينن ثالث يضم لزوما كما مر في ندحلائم
قول الناظم وفي حرف جر مدحو لها قوله لاسماء غير اللام كسرها وفي
بتشديد الياء سكن وقفا او خفف فهو فعيل بمعنى واف اي تام والمعنى
كسر الهمزة فيها تام بخلافها في لام التعريف فانها يفتح طلبا للخفة فيما
يكثر دوره وغيره اما مجرور على انه نعت الاسماء او منصوب على الاستثناء
والمراد باللام لام التعريف وكسرها مرفوع على انه مبتدأ وضميرها
راجع الى الهمزة في اول الاسماء وجره وفي وفي الاسماء متعلق بكسرها
واللام في الاسماء متحركة بحركة منقولة اليها من الهمزة بعدها حيث
ادرجت الهمزة واكتفي بحركة اللام عن همزة الوصل والمعنى ان همزة
الاسماء كلها مكسورة غير همزة لام التعريف فانها تكون دائما مفتوحة
طلبا للخفة فيما يكثر دوره واستثناء لام التعريف من الاسماء استثناء

منقطع

منقطع لانها حرف لا اسم ومن ثم قال ابن المص ليس مستثنى منها بل من
قوله واكسره يعني من ضميره اي واكسر الهمز فيما ذكر غير همز ال المعرفة وفيه بعد
من حيث اللفظ كما قاله الشيخ زكريا ابن مع ابنة امرئ واثنين وامرأة
واسم مع اثنتين فقوله ابن بالجر بدل من الاسماء كما ذكره الشيخ زكريا او
عطف بيان وهو الاظهر فالمراد بالاسماء الآتية واما قول الرومي وفي
الاسماء جر مقدم لكسرها وفي ابن عطف على قوله وفي الاسماء فليس في محله بل
خطأ من جهة المبنى وكذا من طريقة المعنى اما المبنى فلانه يلزم منه عيب
في كلام الناظم وهو الابطاء بخلاف ما قدمناه في تحقيق البناء واما
المعنى فلان الاسماء المكسور الهمز محصورة عند المص في الاسماء المذكورة
فلا يصح التعاطف بينهما على الطريق المسطورة وايضا لا يصح حمل الاسماء
على العموم ويكون العطف من قبيل التخصيص لان جميع همزات الاسماء
ليست موصولة ولا كلها مكسورة وكان الشيخ اراد بالاسماء ما فيه الهمزات
المكسور السماعي فلا يرد عليه القياسي وهو كل مصدر بعد الف فعله
اربعة احرف فصاعدا كالانفعال والافتعال والاستفعال مما
ورد في القرآن او لم يرد ولانه اكتفى بما يفهم من كسر همزة في الفعل
كسر همزة في مصدره بالقياس واما تغيير اليمن الاسماء بالمصادر من
نحو ابتغاء الفتنة واختلاف الليل واختلاف النهار وانتقام
فليس في محله لما سبق من تحقيق المرام واما سائر الاسماء فمختلفة
الاوائل فيها مفتوحة كآدم او مكسورة كابراهيم او مضمومة كاجاج وقد يقال

ان كله يندفع بان الضمير فى اكره الى همزة الوصل لا الى الهمز مطلقا ثم
ما اختاره الناظم من ان التعريف باللام وحده والهمزة زائدة اذ لو كانت
مقصودة لم تحذف كما لا تحذف همزة ام وان هو مذهب سيبويه
واكثر النحاة خلافا لما ذهب اليه الخليل من ان ال حرف مستقل تفيد التعريف
لانها من خصايص الاسماء وتفيد معنى فيها وهى بمنزلة قد وهل فى الافعال
وذلك مستقل فكذلك هذه اقول ولعل وجه حذف همزة كثرة استعماله
والحاصل ان الناظم يريد همزة الوصل فى السماعى وهو عشرة اسماء وقد
ذكر سبعة منها لوروده فى القرآن لا انه ترك باقيها لضرورة النظم كما
قاله المصرى وتبعه الرومى منها ابن واصله بنو بفتحتين لقولهم فى
تكسيره ابناء وافعال فى الاصل جمع فعل نحو بنا وابناء وحبر واحبار
فاعل بان استثقل الضمة على الواو فحذفت اللام لالتقاء الساكنين وسكن
الاول وادخلت عليه همزة الوصل ومنها ابنة واصلها بنوة كشجرة وهى
مؤنثة ابن فحكمها حكمه ومنها امرأ للمذكر وامرأة للمؤنث وفيهما
لغة اخرى مراء ومراءة وانما ادخلوا الهمز عليهما وان كانا ثلاثيين
من حيث ان لامهما همزة وبلحقهما التخفيف فيقال مرو مرة فجريا
مجرى ابن وابنة ومنها اثنان للمذكر واثنتان للمذكر واصلهما
ثنيان وثنيتان بكسرتين وشجرتان بدليل قولهم فى النسبة ثنوى
فحذفت اللام واسكنت التاء وجئ بهمزة الوصل ومنها اسم
واصله سمو بوزن قنو وصنو فحذفت الواو لاستثقالهم تعاقب

الحركات الاعرابية عليها وثقل سكون الميم الا السابق لتعاقب تلك الحركات
عليها واتى بهمزة الوصل وهذا مذهب البصريين وفيه ان العلة المذكورة
منقوضة فى ولوا للهم الا ان يقال بان استعمال الاسم اكثر من الدود فجاز
لعلة غير لازم وامامذهب الكوفيين ان اصله وسم اى علامة لان الاسم
علامة لمسمى ويعرف هو به والمختار مذهب البصريين لقولهم فى تكسيره اسماء
لا اوسام وفى تصغيره سمى لا وسيم وعند اسناد الصغير المرفوع المتحرك سميت
لا وسمت كوعدت وقال ابن الناظم ومنها است واصله سته بجعل
التكسير على السناه واهمله الناظم لان البيت لم يسعه قلت
الصواب فى الاعتذار ان يقال لعدم وروده فى الكتاب لا سيما
وذكره مستهجن عند اولى الالباب واما قول خالد وينبغى ان يزيد ال
الموصولة وايم لغة فى ايمن فان قالوا هى ايمن فحذف اللام قلنا
وايم هو ابن فزيدت اليم وحكمها مع ما ذكرنا الكسر مع لام التعريف
الفتح فالجواب ان لام التعريف يشمل نوعيه وايم لم يجئ فى القرآن العظيم
وكذا اسنم مع انه علم حكمه من ابن فان اليم زيدة للتوكيد والمبالغة
كما فى زرقم بمعنى الازرق ومراد المصنف بيان ما فى الكتاب والله اعلم بالصواب
واما قول ابن المصنف وقد تبعه الرومى لو قال الناظم مكان كسرها ايمن وفى
لوفى مدفوع كما لا يخفى على ارباب الوفا لعدم وجود الاستيفاء وقال
الشيخ زكريا ذكر ابن الناظم ههنا فوائد لا يفتقر اليه الشروح قلت
وهو كذلك ولذلك اعرضت عما فيه من المعلوم والمقبوح وحاذر

وحاذر الوقف بكل الحركة الجار متعلق بالوقف وهو مفعول حاذر
امر بمعنى احذر على لبا لغة فان المفاعلة اذا لم يصح فيها المعالبة
فهى للمبالغة والمعنى احذر الوقف بتمام الحركة كما يفعله جهلة القراء
فى تجنيب ثم اعلم ان الوقف لغة مصدر وقفت الدابة وقفا حبستها
فوقفت هى ووقوفا فهو لازم متعد والفرق بينهما بالمصدر كرجع رجعا
ورجوعا وصد صدا وصدودا واصطلاحا قطع الكلمة عما بعدها ان كان
بعدها شئ والا فيسمى قطعا كذا ذكروه ولا بدع ان يسمى وقفا ايضا
لان بعض القراء يتعلق ببعض ويستحب الحل والمحل فيصدق
الوقف على اواخر السور وعلى اخر القرآن غاية ان بسملة الفاتحة
مبتدأة حكما كما عرف فى محله ثم انواع الوقف ثلاثة اولها الاسكان
المحض وهو الاصل لان الغرض من الوقف هو الاستراحة وسلب الحركة
ابلغ فى تحصيل الراحة وثانيها الروم وهو اتيان بعض الحركة بصوت
خفى وكانه يضعف صوتها لقصر زمانها فيسمعها القريب المصغى
دون البعيد لانها غير تامة والمراد بالبعيد اعم من ان يكون حقيقة
او حكما فيشمل الاصم والقريب اذا لم يكن مصغيا وثالثها الاشمام
وهى ان تضم شفتيك بعد الاسكان اشارة الى الضم وتترك بينهما
بعض انفراج ليخرج النفس فيراها المخاطب مضمومتين فيعلم انك
اردت بضمهما الاشارة الى حركة اخر الكلمة الموقوف عليها
فهو شئ يختص بادراكه العين دون الاذن ليس بصوت يسمع

١٩ انما هو

وانما هو تحرك العضو فلا يدركه الاعمى والروم يدركه الاعمى والبصير
لانه فيه بعض الحركة صوتا ناما يكاد الحرف ان يكون به متحركا واشتقاقه
من الشم كانك اشممت الحرف رائحة الحركة بان هيأت العضو
للنطق بها والمراد من الاشمام هو الفرق بين ما هو متحرك فى الاصل
فاسكن للوقف وبين ما هو ساكن فى كل حال فانه عرفت ذلك
ان قول الناظم الا اذا رمت فبعض حركة استثناء مفرغ من
اعم الاحوال والبعض مضاف الى الحركة وهو مفعول الفعل مقدر
اى واحذر الوقف بتمام الحركة فى جميع احوال وانواع حركات الكلمات
الموقوفة عليها من الرفع والنصب والجر والضم والفتح والكسر نحو نستعين
وقيل والعالمين والصراط والرحيم ويسر الا اذا رمت وقف الروم
فاتت بعض الحركة لكن محله اذا كان الكلمة الموقوف عليها مرفوعة
او مضمومة او محفوضة او مكسورة بخلاف ما اذا كانت مفتوحة
او منصوبة ولذا قال الا بفتح او بنصب وفى نسخة وبنصب
واشم اى قف بالاشمام اشارة بالضم فى رفع وضم اى للاشارة
الى ضمة الحركة من الكلمة الموقوف عليها فى رفع وضم اى اذا كانت تلك
الكلمة مرفوعة او مضمومة بخلاف اذا كانت منصوبة او مفتوحة او محفوضة
او مكسورة والمغايرة بين انواع الاعراب لافادة عموم الحكم بين
الحركات الاعرابية وبين الحركات البنائية فان الرفع والنصب
والجر من القاب الاعراب والضم والفتح والكسر من القاب البناء

فيستوى فى الاحكام المذكورة المنون وغيره والمعرب والمبنى من الاسم
ونحوه ثم اعلم ان الروم والاختلاس يشتركان فى التبعيض الا ان الروم
اخص من حيث انه لا يكون فى الفتح والنصب ويكون فى الوقف دون
الوصل والثابت من الحركة اقل من الذاهب والاختلاس اعم لكونه
يتناول الحركات الثلاث كما فى لا يهدى ونعما يأمركم عند بعض القراء
فى الامثلة الثلثة ولا يختص بالاخر وهو محل الوقف والثابت من الحركة
اكثر من الذاهب وذلك ان تاتى بثلثيها وهذا لا يضبط الا
لمن فهمه بالسماع من افواه ارباب اداء القراءة ثم اعلم ان الروم
والاشمام لا يدخلان فى هاء التانيث ولا فى ميم الجمع ولا فى الحركة
العارضة كما بينه الشاطبى رحمه الله بقوله وفى هاء تانيث فانها
تنقل الى ساكن بالهاء نحو هدى ورحمة وتلك نعمة والى ساكن
بالتاء نحو يرجون رحمت الله واذكروا نعمت الله فارسم بالهاء
لا يوقف عليه الا بالهاء الساكنة اذ المراد من الروم والاشمام
بيان حركة الحرف الموقوف عليه حالة الوصل ولم يكن على الهاء حركة
فى الاصل اذ هى مبدلة من التاء والتاء معدومة فى الوقف واما
ما رسم بالتاء فان الروم والاشمام يدخلان فيه على مذهب من وقف
بالتاء لانها تاء محضة وهى التى كانت فى الاصل ولذا قال الشاطبى
وفى هاء تأنيث ولم يقل تاء تأنيث واما ميم الجمع نحو عليهم
واليكم فهى تنقسم الى ما تحرك فى الوصل للجميع نحو انتم الاعلون

ونحوه مما يقع قبل السكون والى ما يحرك بالضم او الكسر موصولا
لبعض القراء وليكن لبعضهم فاما النوع الاول فلا يدخله
روم ولا اشمام لان حركته عارضة كحركة وانذر الناس ولم يكن الذين
كفروا والغرض من الروم والاشمام انما هو بيان حركة الموقوف
عليه حالة الوصل باعتبار الاصل واما النوع الثانى فعند من
يقرأ بالاسكان فلا يدخلان فيه على قراءته لانهما انما يدخلان
فى المتحرك ومن قرأ بالضم والصلة لم يدخل ايضا على قراءته روم
ولا اشمام عند الى فقط ابى عمرو الدانى وابى القاسم الشاطبى لان ميم
الجمع لا حركة لها فى الاصل وانما حركتها عارضة لاجل واو الصلة
او لالتقاء الساكنين وقال على بدخلان عليه لان حركتها بنائية
كهاء الكناية وفرق الدانى بين ميم الجمع وهاء الكناية بان الهاء
محركة قبل الصلة بخلاف الميم يعنى بدليل قراءة الجماعة فعوملت
حركة الهاء فى الوقف معاملة سائر الحركات ولم يكن للميم حركة فعوملت
بالسكون فهى كالذى تحرك لالتقاء الساكنين وهنا قول ثالث
فيه تفصيل ذكره الشاطبى فى قوله وفى الها للاضمار قوم ابوهما
البيتين وحاصله انه اذا وقع قبلها ضمة او كسرة او واو او ياء
نحو لا تخلفه ومن حرصه وعقلوه ولا ريب فيه فبعض يجيز الروم
والاشمام وبعض يمنعهما فوجه الجواز اجراؤه على القاعدة
ووجه المنع استثقال الخروج من ثقيل الى مثله او الاشارة اليه فى موضع

104

الاستراحة واما انضمت الهاء بعد فتحة او الف نحو له او ناداه وصلها
الروم والاشمام بلا خلاف لعدم العلة المانعة منهما واما الحركة
العارضة وهو ما حركت لاكن بعده متصل او منفصل نحو ولا
تنسوا الفضل والله والناس ويومئذ وحينئذ وقل اوحى
وقد افلح ومن استبرق فلا يجوز فى هذا روم ولا اشمام لان
الحركة انما عرضت لاكن لقيه حال الوصل وزالت عند
الوقف لذهاب المقتضى فلا يعتد بها فلا وجه للروم والاشمام
بخلاف نحو ملاء وردء اذا نقلت حركة الهمزة على ما قبلها فى قراءة
حمزة وهشام حيث قرا بالروم والاشمام فيهما لانها حركة الهمزة
وهى تدل عليها فكان الهمزة ملفوظة بها كما صح به مكى فتنطق
هذه الاحكام التى فى حكم المستثنى من المرام فقلت وهاء
تأنيث وعارض الكلام ممتنع الروم مع الاشمام ولا يخفى
ان العارض من الحركة يشمل حركة ميم الجمع فلا يحتاج الى الفرق
هذا وفى النظم وقع ابطاء بتكرار الحركة وعيب فلو قال وبعض
بركة برفع بعض على تنوينه بدل من المضاف اليه اى وبعض
من الحركة بركة وكفاية وقد ختم المص مباحث علم التجويد بمباحث
الوقف لماء الى حسن المقطع ولقد احسن فى ذلك واجاد
فيما افاد والله الهادى الى الرشاد والملهم الى السداد وقد
تقضى نظمى المقدمة بفتح ياء الاضافة على استعمالغة

لاكما قال

لاكما قال المصنف انه للضرورة والنظم مصدر ويحتمل ان يراد به المنظوم واللام
فى المقدمة للعهد الذى تقدم وبينها وبين ما يجئ من لفظ تقدمه صنعة جناس
نحو قوله تعالى فاقم وجهك للدين القيم على ما هو مقرر ومحرر فى صنيع البديع منى لفارئ
القرآن تقدمه تقضى اصله تقتضض وابدلوا من الضاد الاخيرة ياء لاستثقا
لهم ثلاث ضادات متواليات مشتق من انقضّ الحايط اى سقط والمراد ههنا
انقضى نظمى المقدمة وفى بعض النسخ قد انقضى والاول اصح كذا ذكره الروى
ولكن كون تقضى وانقضى بمعنى واحد وان كان بابهما مختلفا نعم باب
التفعل اصله التكلف فمعناه الانقضاء شيئا فشيئا والظاهر ان المراد
هنا مجرد الانتهاء اى وقد انتهى نظمى لهذه المقدمة فى علم التجويد لقراءة
وهى منى لقارى القرآن تحفة متقدمة وهدية منوصلة فجزاه الله
عنا خير الجزاء والمثوبة فتقدمة مبتدا موخرة وقال اليمنى حال كونها
تقدمة قلت فمنى بها متعلقة ثم يجوز ان يكون قارئ القرآن مفردا مرادا
به الجنس او جمعا حذف نونه للاضافة والحمد لله ختام بكسر الهاء اى وجملة
الحمد لله ما يختم به للمقدمة ليكون الشكر اولا واخرا على جزيل النعمة وجميل المنة
وليكون ختامه مسكا كما قال تعالى فى حق رحيق الجنة يسقون يسقون
من رحيق مختوم ختامه مسك اى اخر ما يجد ونه رايحة المسك بعد
تمام الشربة فى مقام اللذة واصل الختام الطين الذى يختم به الاناء للعصمة
والحرمة ففيه تلويح الى تاكيد ختم المقدمة وتلميح الى ذكر صاحب ختم النبوة ولذا
قال ثم الصلوة بعد والسلام اى ثم الصلوة على خاتم الانبياء بعد حمد الله

تعالى لها ختام وكذا السلام ويحتمل ان يكون السلام معطوفا على الصلوة
وخبرهما محذوف لانه معلوم بقرينة المقام والتعبير عليه السلام بهذا المرام
ولذا جاء في نسخة بعد قوله والسلام على النبي احمد واله بتنوين احمد للضرورة
وفي نسخة بدله لفظ المصطفى وهو اولى كما لا يخفى وصحبه وتابعي منواله بكسر الميم
اى طريقته وحاله في افعاله واقواله وفي بعض النسخ على النبي المصطفى
المختار واله وصحبه الاطهار وحاصله ان الصلوة والسلام لها ختام
كما ان الحمدلة سبحانه لها ختام ولا يبعد ان يقال الصلوة والسلام
للمحمد ختام ففيه الى معنى كلمتي التوحيد المطلوب وجودهما عند الخاتمة
لارباب التاييد ويحتمل ان يكون قوله والسلام كلام مبتدا عماله تمام كتفا
بالمرام كما هو عادة بعض الكرام من ختم كتابهم بلفظ
والسلام كما قيل شعر وكنت وخرت افكاري
لوقت فكان الوقت وقتيك والسلام
وكنت اطالب الدنيا بالحر
فانت الحر وانقطع الكلام
وسلام على المرسلين
والحمد لله رب
العالمين
تمت
الرسالة
م م
م

قوله اذا ما شذ واذا والاصل في استعماله ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل
مختص بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمال اذا في
الاغلب الاكثر في هذا المعنى ولهذا كثر في الكتاب العزيز لقطع علام الغيوب بالامور الموقعة
وقد يكون استعماله لزمان الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى
بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا ثم لما كان اذا موضوعا للامر المقطوع بوجوده في
اعتقاد المتكلم لم يكن لمفروض وجوده تنافي الفرض القطع في الظاهر فلم يكن فيه
معنى ان الشرطية لان الشرط كما بين في موضعه هو المفروض وجوده لكن لما كان
الحال في الامور التي تتوقعها قاطعين بوقوعها ينكشف كثيرا على خلاف ما تتوقعه
جوزوا تضمين اذا معنى ان كما في متى وسائر الاسماء الجوازم فيقول القائل اذا جئتني
فانت مكرم شاكيا في مجيء المخاطب غير مرجح وجوده على عدمه الا ان اذا لما كان حدثه الواقع فيه
مقطوعا به في اصل الوضع لم يرتكب فيه معنى ان الدال على الفرض بل عارضا على شرف
الزوال وكما كثر دخول معنى الشرط في اذا وخروجه عن اصله من الوقت المعين جاز استعماله
وان لم يكن فيه معنى الشرطية وذلك في الامور القطعية استعمال اذا المتضمنة معنى ان
كذا في شرح الرضي في بحث اذا في اواخر الظروف وما زائدة لانها اذا استعملت مع اذا
واخرجت معنى الشرط كانت زائدة كما سبق الذكر البهائي قوله ورقق الراء اذا ما كررت
كذا في شرح الرضي في بيان حروف الزوائد ويحتمل ان يكون مصدرية فتوصل
بالفعل المتصرف وينبغي ان يفيد المصدر المؤول به ما مع الفعل ما افاده ان مع
ما الفعل مؤولين به الا ترى ان معنى يعجبني ان يجيء زيد يعجبني مجيء زيد وكذا معنى
علمت قيامك شيء واحد ويختص ما المصدرية بنيابتها عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر

المؤول حتى وصلتها به نحو لا افعله ما ذر شارت اى مدت ما ذر شارت اى مدة ذروره
وصلة ما المصدرية لا يكون عند سيبويه الا فعلية وجوز غيره جملة اسمية وشدد ا ثنية
شد وفعل ماض من باب التفعيل وانا بينا احوال انا وما فاعلم ان انا اصنا يحتمل
ان يكون فى اصل معناه وهو زمان المستقبل ولا يحتمل ان يكون معناه زمان الماضى
لان الشيخ امر اظهار الغنة منهما والامتثال للامر بعده فيلزم ان يكون فى زمان المستقبل
لان الامتثال لا يكون قبل الامر ثم ان ذلك يحتمل بالوجهين احدهما ان يكون فالياء
تضمين الشرط وثانيهما ان يكون متضمنا للشرط فح يكون ذلك على نوعين ظرف زمان
مستقبل عار بما عن معنى الشرط وظرف مستقبل متضمنا معنى الشرط وعلى هذين التقديرين
يحتمل ان يكون ما زائدة ومصدرية فاذا ضرب الاثنين فى الاثنين يحصل لنا صور الاربعة
لان الشيخ امر اظهار الغنة مع النون واليم مدة كونهما مشددتين من الزمان المستقبل
على تقدير زيادة ما او مدة تشديدهما من ذلك الزمان على كون ما مصدرية فان قيل
ان تفسيرك قول اذا ما شددا بقولك مدة كونهما مشددتين او مدة تشديدهما يفيد
ان يكون ما مصدرية لا زائدة لانك جعلت المدة ظرفا للكون فى الاول والشد والكون
مصدر حصل من ما فيكون ما مصدرية لا زائدة قلنا ان تعلق ما شددا للكون
فاذا جعل ما زائدة كان الفعل مسندا الى المفعول على ما فهم من بنائه ولهذا عبرنا
بالمفعول فقلت مشددتين واذا جعل مصدرية كان فى تاويل المصدر اى تشديدهما
والظرف التاويلين مضاف الى الكون المفهوم من جهة المعنى فافهم واذا تضمن
اذا معنى الشرط وهو كون تشديدهما مفروضا فى المدة المذكورة فيكون الشرط وهو اذا
ما شددا مقدما على الجزاء وهو اظهر الغنة منهما فى الرتبة فى كان تقديرا الكلام ان شددا
على زيادة ما او ان كان تشديدهما اظهر غنتهما فى ذلك الوقت فان قيل ان امر الشيخ

باظهار الغنة

باظهار الغنة مدة كونهما مشددتين او بوقوع تشديدهما وهو يناسب فرض كونهما مشددتين او كون تشديدهما
لان العرض يستعمل فيما لا جزم بوجوده قلنا لا نسلم التنافى بينهما لان جزمه بوجودهما واقع ولهذا امر
باظهار غنتهما ويجوز له فرض وجودهما من قطع نظر الى وجودهما فى نفس الامر وبهذا الاعتبار يكون فرض وجودهما
شرطا للامر باظهار الغنة فيهما فافهم هذه المعانى فانها رقيق شرح الجزرى منمة قوله لدى بمعنى عند معناه
القرب حسا او معنى نحو عندى انك الان عندا عم نصا فما من لدى لان عند يستعمل فى الحاضر القريب وفيما
حرز ك وان كان بعيدا بخلاف لدى فانه لا يستعمل فى البعيد وقال بعضهم انه مبنى كلدن واخواته
قال الرضى فلا دليل على بنائه لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق قوله اصل وهو يطلق على كل من يقرب
ويصح بهذا فرونه ذلك القرب اعم من ان يكون من جهة الولادة او الزوجية او غيرهما من الظاهرة والباطنة
كما فسر المجيب فى الجواب عن سئول عترة النبى ع م يقوله اهله الادنون بقوله عشيرته الاقربون لانه فسر الاصل
بالعشيرة وفسر الادنون بالاقربين والباء فى قوله بقوله اهله الادنون متعلق بالجواب فى
قولنا فى الجواب والباء الثانية فى قولنا بقوله وعشيرته الاقربون متعلق بقولنا بفسر قوله ان تحققى
وهو اخفاء معناه الكتم والستر وهو عدم الظهور وقد يستعمل فى الظهور يقال خفية اى ظاهرة
وهو من الاضداد ولما بيناه معانى الالفاظ الواقعة فى هذه الابيات الثلاثة شرعنا فيما
هو المقصود واعلم ان اجتماع النونين الساكنة الاولى قد تكون فى كلمة نحو جنة والناس
واعنى انا الله واتنا نخاف ولتعلمن نبأه وقد تكون فى كلمتين بان يكون نون الاولى
من آخر الكلمة الاولى والثانية فى اول الكلمة الثانية نحو من ناصرين وان نقول والنون الاولى
من آخر الكلمة الاولى قد تكون نونا فى اللفظ والخط نحو من نور وقد تكون نونا فى اللفظ دون
الخط ويسمى هذه النون تنوينا وتوضع له حركتين علامة لكونها تنوينا نحو زيد واذا اجتمعا
على ما ذكرنا فلا بد من ادغام الاولى فى الثانية لان المثلين اذا اجتمعا وكان الاول

فلا بد من ادغامه في الثاني لا يجوز اظهارها كما لا يجوز اظهارها في قوله
تعالى فلا يسرف في القتل واجعل لنا وشبهها لان الادغام واجب فيهما ونحوهما لكون الاول
من المثلين واذا ادغمت النون في مثلها فلا بد من اظهار غنة الاولى واخراجها من الخيشوم لادغامه
فيما فيه غنة فيلزم ادغامه فيه بالغنة كما يلزم ان يكون الغنة فيما لا يدغم وكذلك اذا
اجتمع الميم الساكنة مع الميم فاجتماعهما ايضا قد يكون في كلمة نحو عم وثم وهم وقد يكون
في كلمتين نحو مالهم ما من ناصرين وكم من فئة مالهم من الله واذا ادغمت الاولى في
الثانية ابقيت الغنة واظهرتها فيها لادغامها فيما فيه غنة ايضا فيلزم ادغامه
فيه بالغنة كما يلزم فيما لا يدغم وامر الشيخ في البيت الاول اظهار الغنة من النون
والميم في مدة تشديدهما وادغامها في مثلهما فقال واظهر الغنة من نون ومن ميم

اذا ما شددا باب حكم النون الساكنة والتنوين واعلم ان التنوين مصدر
نونت ماخوذ من النون اراد به منه بناء الفعل ورده الى باب التفعيل بزيادة التشديد
في العين فقالوا لتنوت الاسم معناه ادخلته نونا وهو يتبع حركة الآخر وهو اقسام خمس
احدها تنوين التمكن وهو ما يدل على امكنية الاسم ومعنى الامكنية ان لا يكون الاسم
مشابها للفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف من العلل التسع وح لا يتصور
هذا المعنى في غير المنصرف والثاني تنوين التنكير وهو ما يدل على ان مدخوله شائع وغير
معين لان صه بالتنوين يدل على معنى اسكت سكوتا ما في وقت ما واذا قيل صه
بالسكون يدل على معنى اسكت السكوت الآن وهذا المعنى معين ليس فيه شمول فح
يكون هذا التنوين للفرق بين المعرفة والنكرة والثالث تنوين العوض ولحوقها لاخر
الاسم يدل على كونه عوضا عن المضاف اليه كيومئذ وحينئذ لان النحويين قالوا ان اليوم

والحين

والحين مضافان الى اذ وهو مضاف في المعنى الى جملة محذوفة مبدلة منها التنوين فيكون ذلك
التنوين عوضا عن الجملة المحذوفة التي هي مضاف اليه للظرف فان قيل ان احد الظرفين من يومئذ
وحينئذ زيد لانك اذا قلت يوم كذا او وقت كذا او حين كذا يحصل المقصود فكان احد
الظرفين زائدا قلنا ان لفظة يومئذ وحينئذ ونحوهما ساعتئذ واقع في كلام الفصحاء ووجه النحويون
هذه الكلمات فقالوا ان هذه الظروف مضافة في المعنى الى جملة محذوفة مبدلة منها
التنوين فان قيل ان معنى يومئذ وحينئذ على ما فصلت معنى يوم وقت كذا وحين وقت كذا فهذا غريب
الاستعمال لتعرفه واستهجانه من حيث المعنى وهو ظاهر قلنا ان يوما وحينا وان شبههما بالمضاف
الى اذ في الظاهر لكنهما ليستا بمضافتين اليه بل الى الجملة المحذوفة الا انهم لما حذفوا تلك
الجملة لدلالة سياق الكلام لانك اذا قلت جاءني زيد ولبث حينا كذا وقصدت حذف المضاف
اليه وابدال تنوين حينا منه اي حين ذلك لم يكن ظاهرا في ذلك المعنى بل ظاهره ان التنوين
ان التنوين فيه للتنكير فلما خافوا التباس تنوين العوض في يوما وحينا وساعة بتنوين
التمكن والتنكير توصلوا الى الدلالة على الجمل المحذوفة المضافة اليها هي في الاصل بان ابدلوا
من تلك الظروف بدل الكل ظرفا لازما الاضافة الى الجملة خفيفا في اللفظ صالحا لجميع انواع
الازمنة من الساعة والحين واليوم والليلة وغير ذلك وهو اذ واختاروا الان يكون
بدلا من هذه الظروف لانه لازم الاضافة فحذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين
بعد ان يكون ذلك التنوين للتمكن والتنكير فجاؤا به بعد هذه الظروف بدلا منها مع تنوين
العوض عنها ليكون التنوين كانه ثابت في الظروف المبدل منها لان بدل الكل مع قيامه
مقام المبدل منه في المعنى يطلق على ما اطلق عليه كانه هو ولما توصلوا بها الى الغرض
المذكور جردوه عن معنى الماضي وصار لمطلق الظرف فيجوز استعماله في المستقبل ايضا والرابع

تنوين المقابلة وهو ما يوجد فى آخر جمع المؤنث وزيد هذا التنوين فيه ليكون مقابلا للتنوين
فى المذكر لانهم قالوا ان تنوين جمع المؤنث للمقابلة اذ لو كان للتمكن لم يثبت فى نحو قولهم
من عرفات لانه يسقط منه التنوين على قول من ذهب الى منع صرفه لوجود السببين احدهما العلمية
وثانيهما وجود التاء لانها علامة لجمع المؤنث ولو كانت للتنكير لم يثبت فى الاعلام لعدم شيوعه
وهو من الاعلام لانه علم للمكان المخصوص كما ان عرفة علم لذلك المكان المخصوص وليست
عوضا من المضاف اليه ولا للترنم فلم يبق لهذا التنوين الا ان يكون مقابلا للتنوين
فى جمع المذكر لان هذا معنى مناسب لم فى هذا المقام اقوال وواردات لا يناسب ايرادها فيه
والخامس تنوين الترنم وهذا التنوين يلحق آخر الابيات لتحسين الانشاء لانه عبارة عن النون
الكنتى ويسهل به ترديد الصوت فى الخشوم وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء واعلم ان
تنوين الترنم ليس موضوعا باداء معنى من هذه المعانى المذكورة بل هو موضوع لغرض التركيب
والوزن ثم ان الشيخ لما ابهم فى هذا البيت ان اظهارهما فى اى الحروف وكذلك ان ادغامها
واخفاءهما فى اى الحروف وقلبهما فى اى حرف بين فى المصراع الاول من البيت الآتى
ان اظهارهما عند حروف الحلق ثم بين ان ادغامهما بلا غنة فى اللام والراء فى مصراع
الثانى منه واورده عقيبه فقال فعند حروف الحلق اظهراه والحلق جوف العنق وهو
المفضا من انتهاء اللسان الى انتهاء الصدر قوله ادغم امر من تدغم اصله تدغم من باب
الافتعال قلبت تاؤه دالا لكون فاء دالا فصار تدغم ثم ادغم الاول فى الثانى لكونهما
مثلين فصار تدغم ثم حذف حرف المضارعة ليكون امرا فادخل فى اوله همزة الوصل ليكون
الاول فصار ادغم قوله لا بغنة ولا النافية يحتمل ان يكون داخلا على الفعل المضارع ثم حذفه
بابقاء لا النافية للقرينة الدالة عليه وهى الباء الداخلة على غنة لان تعلق الباء يشعر ان

المتعلق

المتعلق فيه محذوف فتقدير الكلام وادغم فيهما لا يكون بغنة فحينئذ يكون لا يكون حالا او صفة
من الادغام المفهوم من ادغم ويحتمل ايضا ان يكون فيه التقديم والتاخير بان يكون الباء
مقدما على لا فتقدير الكلام وادغم فيهما بلا غنة فيكون غنة مجرورا ايضا بالباء قبلها ويجوز
تعلق الباء بادغم او بفعل من الافعال العامة ولزم فعل ماض من الباب الرابع واللازم مالا
ينفك عن الآخر واجاز الشيخ ان ادغامهما فى كل واحد منهما لازم وواجب نحو فان لم تفعلوا
وهدى للمتقين ومن ربهم ونمرة وزقا وهذا الادغام فيهما بلا غنة مذهب الجمهور من
اهل الاداء والجلة من ائمة التجويد وهو الذى عليه العمل عند ائمة الامصار فى هذه الاعصار
وهو الذى لم يذكر المغاربة قاطبة وكثير من غيرهم سواه لكن ذهب كثير من اهل الاداء الى
الادغام مع ابقاء الغنة ورواه ذلك عن اكثر القراء كنافع وابن كثير وابو عمرو وعاصم
وابى جعفر ويعقوب قال الشيخ فى نشره ايضا وقد وردت الغنة مع اللام والراء عن كل
من القراء وصحت من طرق كتابنا فضادا وارع اهل الحجاز والشام والبصرة وحفص وقراءت
بها من روية قالون وابن كثير وهشام وعيسى بن وردان وروح وغيرهم انتهى كلامه
ولما بين اظهارهما فى عند حروف الحلق الستة وادغامها بلا غنة فى اللام والراء شرع فى بيان
ادغامها بغنة فى حروف ينمو فقال وادغمن اه قوله بكلمة بكسر الكاف وسكون اللام
وفتح الميم على لغة تميم وحكى القراء فيها ثلاث لغات كلمة كلمة مثل كبد كبد كبد وهى ماخوذة
من الكلم وهو الجرح لتاثيرها فى النفوس وهو اشتقاق بعيد وكذبنا والكاف حرف جر بمعنى المثل
ماخوذ من دنا يدنو دنوا اصله دنوا بضم الدال وسكون النون والحاق الالف آخره
ثم قلبت واوه ياء لكونه على وزن فعلى بضم الفاء لانهم اذا اردوا ان يفرقوا بين بالضم فعلى وفعلى
بالفتح قلبوا الواو من فعلى الواوى بالضم ياء والياء من فعلى اليائى بالفتح واوا لان فعلى

الواو اى بالضم انقل من فعلى الياء بالفتح فكان اولى ان يقلب الواو فيه ياء لتحصيل الخفة
فصار رنيا وجمعها رنى اصله رنوى فلو قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان
احدهما الالف وثانيهما التنوين فحذفت الالف فصار رنىً وعنوا جمع عنوان ماخوذ
من باب فوعل وهو الملحق بالرباعى المجرد من العنى يقال عنت الفرس معناه حبسته
بعنانه ويقال عنت الكتاب واعنيته لكذا اى عرضته له وصرفته اليه ويقال ايضا عنونت
الكتاب واعنونه ومنه عنوان الكتاب ثم اعلم بعد تفصيل هذه الكلمات ان الشيخ بنى هذا
الكتاب ادغام التنوين والنون الكتبى مع الغنة فى الحروف الاربعة التى يجمعها كلمة ينمو
نحو من يقول وبرق يجعلون وعن لقى وحطة نغفر لكم ومن مال ومثلا ومن وال ورعد
وبرق اتفق القراء فى ادغامهما مع الغنة فى النون والميم واختلفوا فى الواو والياء لان
خلفا عن حمزة ادغم التنوين والنون الكتبى فى الواو والياء بلا غنة فان قيل ان اطلاق الادغام
على هذه الكيفية التى وقعت فيهما عند حروف ينمو مجاز لا حقيقة بل هو اخفاء فى الحقيقة
لمنع الغنة تمحض الادغام كما قال الاكابر الاخفاء ما بقيت منه الغنة قلنا ان الائمة
اختلفوا فيها والصحيح من اقوالهم انه ادغام ناقص من اجل صوت الغنة الموجود
معه فهو بمنزلة صوت الاطباق الموجود مع الادغام فى احطت وبسطت والدليل على
ان ذلك ادغام وجود التشديد اذ التشديد ممتنع مع الاظهار كذا قال الشيخ فى نشره
فان قيل ذكر النون مع هذه الحروف الثلاثة التى هى الميم والواو والياء ليس على ما ينبغى لان
الكتبى اذا القيت النون فلا بد فى ادغامها فيها لوجود شرط الادغام وكذلك التنوين
لانه اذا اجتمع معها يكون مثلها كما فى الامثال لانه نون كتبى فى اللفظ وان لم يكن له صورة
النون قلنا انهم اراد وا بادغامهما فيها مطلق الادغام سواء كان ادغاما محضا مثل

ادغامهما

مثل ادغامهما فى النون وفى غيرها كادغامهما فى الثلاثة الباقية من حروف ينمو فحق لا وجه لذكر
النون ايضا مع الثلاثة لان ادغامها فى ادغام المثل فى المثل فلا فائدة فى ايراده فان قيل
ان النون الكتبى والتنوين اذا اجتمع كل واحد منهما مع الميم فالغنة الظاهرة حالة ادغامهما
فى الميم هل هى غنة النون المدغمة او غنة الميم المقلوبة المدغم فيها قلنا ان القوم اختلفوا
فيه وذهب ابو الحسن بن الكيسان النحوى وابو بكر بن المجاهد المقرى ومن
تبعهما الى ان الغنة الظاهرة حالة الادغام غنة النون المدغمة لا غير وذهب الجمهور
الى ان تلك الغنة غنة الميم لا غنة النون والتنوين لانهما الغيا الى الميم انقلبا
الى لفظها فظهر الغنة اللازمة للميم المنتقلة عنهما وليس عنتهما لانهما ذهبا بالقلب
فذهب غنتهما اللازمة معهما لان الملزوم اذا عدم عدم اللازم فلا فرق بين من ومن
وان من وبين هم من وام من وهذا اختيار الدانى والمحققين وهو الصحيح فافهم والله اعلم
قوله الا بكلمة ومعنى هذا ترتيب الحكم بعد اخراج القسمين من الاقسام الثمانية الحاصلة
من اعتبار تلاقى النون الكتبى كل واحد من حروف ينمو من على الستة الباقية لان تلاقيها
بالباء قد يكون فى كلمة وقد يكون بين كلمتين وكذلك تلاقيها بكل واحد من النون والميم
والواو وقد يكون فى كلمة وقد يكون بين كلمتين او ترتيب الحكم بعد اخراج القسمين من اثنى
عشر قسما ان اعتبر انضمام الاقسام الاربعة الحاصلة من تلاقى التنوين كل واحد من حروف
ينمو من الى الاقسام الثمانية على العشرة الباقية والشيخ امر الادغام بالغنة فى الاقسام الستة
الباقية من الثمانية المخرج منهما القسمين او فى الاقسام العشرة الباقية من اثنى عشر
قسما المخرج منها القسمين والا يلزم التناقض ولما بين اظهارهما فى حروف الحلق
وادغامهما بلا غنة فى اللام والراء وبغنة فى حروف ينمو شرع فى بيان قلبهما عند الباء

واخفاءهما عند باقي الاحرف فقال القلب ١٥ والقلب انتقال الشيء من حالة
الى حالة اخرى كانتقالها من كونها نونا ساكنة الى كونها ميما عند الباء قوله وليس منه
وبين تركه وليس فعل من افعال الناقصة لابد له من اسم مرفوع وخبر منصوب اصله ليئس بكسر
الياء كهيب اسكنت الياء كما يقال في علم علم ولا ان يكون مفتوحا للعين الياء او الفتحة
لاتسكن فلا يقال في ضرب ضرب ولا يقلب الياء الفا ليدل على عدم تصرفه وهي لنفي مضمون
الجملة قال سيبويه ومن تابعه انها للنفي مطلقا وجمهور النحاة على انها لنفي الحال قال الاندلسي
ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب
عليه في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به قوله بينه وبين تركه معنى
بين الفراق كما بين في قوله وبين رخو الشديد لئن عمر فان قيل ما تقول في بين الثانية هل هي واقعة
موقع ام زائدة قلنا انها زائدة اذ لو لم تكن زائدة يلزم لبين الاول طرفان ولبين الثانية طرفان
ايضا لان البينية يقتضي طرفين فح يلزم ان يكون بيننا بين بالنسبة الى التجويد وحده
وبين بالنسبة الى تركه وحده وهو بعد اذ ليس للتجويد طرفان ولا لتركه ايضا بل المذكور هنا شيئان
احدهما الضمير الراجع الى التجويد وثانيهما معطوفة فاذا دخل بين الاولى على الضمير تعين الطرفان
احدهما معلوم وهو الضمير والثاني معطوفة وهو تركه فاذا كان الضمير الراجع الى التجويد وتركه
طرفين تعين ان يكون بين الثانية زائدة اذ لم يذكر هنا شيئان اخرين فقط حتى تصح
طرفان للثانية فتعين زيادته فان قيل ان الثانية اذا كانت زائدة فما الوجه لايرادها
قلنا ان الشيخ لما اراد ان يعطف لفظة تركه على الضمير المجرور الذي هو معمول بين الاولى
ثم راى في ذلك العطف كراهة اعاد العامل الاول ثم عطفه بهذا الاول على ما قبله لازالة
تلك الكراهة وذلك ان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال ضمير الفاعل لانه قد يكون

منفصلا

منفصلا والمجرور لا ينفصل عن بجاره ابدا فح كان المجرور كالجزء من جاره لعدم انفكاكه عنه فلو عطف
على ذلك المجرور لكان ذلك العطف كالعطف على بعض حروف الكلمة وهذا العطف كريهة
وليس المجرور ضميرا منفصلا حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما في عمل في المرفوع المتصل فازال الشيخ
تلك الكراهة باعادة العامل الاول كما هو عادة القوم لانهم ازالوا تلك الكراهة باعادة
العامل الاول سواء كان ذلك العامل اسما نحو المال بيني وبين زيد او حرفا نحو مررت بك وبزيد
والعامل الاسمي لا يعاد الا اذا لم يشك في انه لم يجلب الا لهذا الغرض فقط وهو ازالة الكراهة
اذ لا يمكن اعادته لفساد المعنى بل للغرض المذكور فان قيل ما تقول بعد الاعادة ان المعطوف
هو الجار والمجرور على الجار والمجرور ام تقول ان المعطوف هو المجرور على المجرور قلنا ان النظر المستقيم
يقتضي ان القول الثاني اولى لان الرجوع الى هذا القول في نحو المال بيني وبينك متعين
اذ لا معنى للمضاف الى ك فلا يمكن عطف المضاف اليه على المضاف فساد المعنى فان قيل ان
المعطوف مع تكرار العامل باي شيء مجرورا المجرور بالعامل الاول او مجرورا بالعامل المكرر قلنا انجراره
بالعامل الاول على مذهب سيبويه في نحو يا ابا لزيدان جره بالاضافة لا بالام الظاهرة لكن
الاولى ان يجعل جره على العامل المتكرر اذ ليس ما قل من الحروف الزائدة نحو كفى بالله لانها لا تلغى عن العمل
مع زيادتها كذا ذكره الرضي في شرحه لمقدمة ابن الحاجب المسماة بكافيته فافهم والله اعلم
وتركه والترك بمعنى التخلية يقال تركت الشيء تركا اي خليته وهو عبارة عن عدم التعرض له
قوله الا رياضة امرء بفكه والا حرف من حروف الاستثناء لا بد له من المستثنى منه والمستثنى
والمستثنى منه قد يكون ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا نحو ما جاءني الا زيد
اي ما جاءني احد الا زيد ونحن بصدده من المقدر يعني ان المستثنى منه في قول الشيخ مقدر
اذ تقديره ليس شيء معينا بين التجويد وتركه الا رياضة والرياضة من المراوضة وهي المداراة

في الامور يقال فلان يراوض فلانا على امر كذا اى يداريه ليدخله فيه والمراد منها هنا استعمال
الآلة لخروج الحروف بالصفات المذكورة في القراءة على ما يسمع من الشيوخ والمداومة عليه
حتى يكون راسخا في تلفظ تلك الحروف بها وقادرا على تلفظها بها كلما اراد القراءة
وامرء والمرء الرجل يقال هذا مرء صالح يجوز استعماله بهمزة الوصل وتركه فان استعمل
بالف الوصل كان فيه ثلاث لغات فتح الراء على كل حال حكاها الفراء وضمها لغة ايضا
وعلى كلا التقديرين معرب من مكانين وبفكه الفك الفرق بين الشيئين يقال انفك
قدمه او اصبعه اذا انفرجت ولما صح اطلاق لفظ الفك على بعض المخارج والاتها التي
في الشفة وغيرها من دواخل الى الحلق لانفراجها عمم الشيخ اطلاقه على كل المخارج
والاتها لاشتراك عالم ينفرج من المخارج والالة لما ينفرج منها في المخرجية
والالتية واذا تقرر هذا فاعلم ان كون المستثنى وهو الرياضة بدلا من الشيء
المقدر الذي هو مستثنى منه مختار لوجود الشرط وهي ان يكون بعد الا متصلا ومؤخرا
عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهي او نفي صريح والمستثنى هنا مذكور بعد
الا ومتصل ومؤخر عن المستثنى منه المشتمل عليه نفي فان قيل ان الاستثناء مشكل
في قول الشيخ وليس بينه وبين تركه الا رياضة امرء بفكه لان معناه ليس بين التجويد
وتركه شيء معينا في تحصيل التجويد الا رياضة امرء فان قيل ان الرياضة وهو المستثنى
ليس داخلا في المستثنى منه وهو قوله ليس شيء معينا في تحصيل التجويد وهو خلاف الاجماع
لانهم اطبقوا ان الاستثناء المتصل مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول وان قلت
ان الرياضة داخل في المستثنى منه والا لاخراج الرياضة من المستثنى منه بعد الدخول فيه
فيكون تقديرا لكلام ان الرياضة ليست معينا في تحصيل التجويد ومعين في تحصيله

وهذا ناقص ظاهر ينبغي ان يجتنب كلام العقلاء عن مثله قلنا ان المستثنى داخل في المستثنى منه واخراجه
بالا عنه قبل الفعل او شبهه فيكون تقديرا الكلام شيء مخرج عنه الرياضة ليس معينا في تحصيل التجويد فهم
لا ناقص فافهم والله اعلم فان قيل المستثنى اذا كان بدلا من المستثنى منه فحكمه يترتب عليه فهم بطل معنى الاستثناء
فكان المعنى ليست الرياضة معينا في تحصيل التجويد قلنا ان المستثنى اذا كان بدلا من المستثنى منه لا يلزم ترتب
حكم المستثنى منه عليه بل يترتب عليه حكم يخالف حكم المستثنى منه لان حرف الاستثناء يخرج المستثنى عن حكم المستثنى منه
فيعطي حكما يخالف حكم المستثنى منه ان كان حكم مستثنى منه سلبا فحرف الاستثناء يعطي ايجاب ذلك
السلب وحكم مستثنى منه هنا سلب هبالان معناه ليس شيء معينا في تحصيل التجويد والا اخرج الرياضة
من ذلك الشيء قبل الحكم عليه بعدم كون ذلك الشيء معينا واعطى ايجاب ذلك السلب وهو كون ذلك الرياضة
معينا في تحصيل التجويد فافهم والله اعلم الاعراب ليس فعل من الافعال الناقصة لابد له من اسم مرفوع وخبر منصوب
واسمه وخبره كلاهما محذوف فان حذف للضرورة لدلالة المقام عليهما وهما شيء ومعين يعني ليس شيء معينا
بينه وبين ظرف المكان مجازا كما بين في الاول وهو لفظ بين وقع في قوله وبين ركوعه والشديد بين مجازا بينه
هناك مضاف الى الضمير الراجع الى التجويد وهو مجرور محلا بالاضافة وهو منصوب لكونه مفعولا فيه للمعمول
ليست وبين وبين الثانية زائدة وتركه مجرور بها على القول الاول انه بالعامل الاول على مذهب
سيبويه وهذا المجرور معطوف بالعاطف على المعمول الاول شرح الجزري المتممة
قوله او كانت الكسرة ليست اصلا معطوف على ما قبله فان قيل ان قوله هذا لو عطف على قوله
ان لم يكن لم يكن الجملة شرطية بل حالية وهذا يستلزم الفساد اذ تقدير الكلام حرقق الراء الكائنة
بعد الكسر حال كون تلك الكسرة ليست اصلا فتفقي الاصلية يستلزم كون الكسر عارضا فيرجع حاصل
الكلام الى هذا القول حرقق الراء الكائنة بعد كسر عارض وهذا خلاف المراد لان المراد ترقيق الراء
الكائنة بعد الكسرة الاصلية لا بعد الكسرة العارضة وكذا لو عطف على لم يكن يلزم الفساد المذكور

يعرف بالتأمل وان استلزم ان يكون الجملة شرطية قلنا ان هذا القول ليس معطوفا على قوله ان لم يكن ولا
على جملة لم يكن للف والمذكور بل على قوله يكن فح يكون قوله او كانت في حكم النفي فيلزم دخوله على النفي فيكون
الكلام مثبتا لان النفي اذا دخل على النفي يلزم ان يكون الكلام مثبتا فلا يلزم المحذور المذكور لان قوله
او كانت اذا كان معطوفا على يكن كان بمعنى لم يكن فيكون داخلا على ليست اصلا فيلزم بقوله لم يكن
نفي نفي عدم اصلية الكسرة في ال الكلام ان كانت الراء الكسرة بعد الكسرة الاصلية فرفقها فهذا مراد الشيخ فلا
محذور فان قيل ان قوله او كانت لو كان معطوفا على يكن يلزم ان يدخل لم على المضي وهو ممنوع لان دخولها
مخصوص بالمضارع قلنا ان لفظة كانت منزلة منزلة تكن فكان تلفظ كانت تلفظ تكن فهذا لا عبأ
لم يدخل على الماضي بل بالمضارع واعلم ان او في كلام الشيخ داخل على الكلام الانشائي فح يكون للاباحة
لا على التخيير فلا محذور وذلك موقوف على تمهيد مقدمة وهي ان او يدخل تارة في الخبر وتارة في الامر
فاذا دخل في الخبر فمدخولها عليه قد يكون للاضراب بمعنى بل فلا يكون بعدها اذن الا الجمل فيكون صرف
استيناف وقد يكون لعطف المفرد على المفرد او لعطف الجملة على الجملة فيعرض الكلام الخبري الذي
دخلت فيه او ثلاثة معاني الشك والابهام والتفصيل لانك اذا قلت جاء زيد او عمرو وعرفت
مجيئة احدهما ولم تعرف صدور المجيئة من ايهما وقصد الابهام على السامع فالكلام في هذه الصورة
وقع للابهام لانك تعلم مجيئة احدهما بعينه وقصدت ابهام المجيئة على المخاطب فكان
صدور المجيئة مبهما عند المخاطب واما اذا لم تشك ولم تقصد الابهام على المخاطب فح
للتفصيل لانك اذا قلت هذا اما ان يكون جوهرا او عرضا وقصدت الاستدلال على انه جوهر
لا عرض وانه عرض لا جوهرا وعلى انه لا هو ولا ذاك ففيه للتفصيل واذا دخل على الامر
فيعرض على هذا الكلام الانشائي الذي دخلت عليه او معنيان الاباحة والتخيير لانه ان حصل
للمأمور فضيلة او شرف بالجمع فهو للاباحة والا فهو للتخيير لانك اذا قلت تعلم الفقه او النحو قلت

جالس

جالس الحسن او ابن سيرين حصل للمأمور بالجمع فضيلة وشرف واما اذا قلت اضرب زيدا او عمرا لم يحصل
بجمعهما في الضرب فضيلة وشرف فان قيل ما الفرق بينهما قلنا ان الاباحة يجوز فيها الاقتصار
على احد الفعلين ولا يجوز الجمع بينهما واذا تقرر هذا واعلم ان دلالة او في الكلام الصحيح
للشك والابهام والتفصيل على معنى احد الشيئين او الاشياء على السواء وعرض هذه
المعاني فيه ليست من قبل او بل من قبل اشياء اخر لان الشك يعرض الكلام من قبل جهل المتكلم
والابهام يعرض من قبل عدم قصده الى التفصيل والتفصيل من حيث قصده الى ذلك وكذلك الاباحة
فانها تعرض الكلام من حيث حصول الفضيلة للمأمور بسبب الجمع بينهما فان جواز الجمع
بين الامرين في نحو تعلم الفقه او النحو انما يستفاد مما قبل العاطفة وما بعدها لان تعلم
العلم خير وزيادة الخير خير وكذا جواز الجمع والاباحة في مثل جالس الحسن او ابن سيرين لانك ليست مأمورا
بمجالسة احد هذين الشخصين ومنهيا عن مجالسة الاخر بل لو جالس كليهما لم يكن مخالفا للامر
وانما المنهي مجالسة من ليس مثل هذين الشخصين في الصلاح يعني يجب ذلك مجالسة الصلحاء
وينهيك واجتنابك عن مجالسة غيرهم واذا تأملت هذا الكلام بجوانبه ولوازمه فهمت حاله
ورجوعه الى ما ذكرنا فافهم والله اعلم فان قيل ان او الواقعة في كلام الشيخ على اي قسم من
اقسام المذكورة وعلى اي حكم فيه قلنا ان او الواقعة في نظم الشيخ واقعة في الكلام الانشائي
لان تقدير الكلام في نظم الشيخ ان الراء الساكنة بعد الكسرة ان لم يكن قبل حرف الاستعلاء رققها
او الكسرة الواقعة قبل الراء الساكنة ان لم يكن ليست اصلا رققها فهذا الكلام على الاباحة
لان الشيخ لم يأمر بترقيق الراء اذا كانت بهذه القيود ناصبا بترقيقها اذا كانت بتلك القيود
فكيف يكون امرا بترقيق هذا وناصبا بترقيق لان في جمعهما في حكم الترقيق فضيلة وشرف للقارئ
لانه اذا رقق الراء الساكنة في النوعين المذكورين كانت قارئة على الصحة والتجويد وهذا فضيلة وشرف
فح يكون الكلام على الاباحة لا على التخيير فافهم والله اعلم ثم اعلم ان الشيخ ذكر في ضرب

البيتين

البينين بعض الاحكام المختصة للراء وترك البعض الاخر وهو التفخيم ولما كان معرفة احكامها
من الترقيق والتفخيم على التفصيل موقوفة على معرفة احكامها اوردناها بتفاصيلها على ما ذكره الشيخ
في نشره حتى يميز لك ما اورده من حكم الترقيق عما تركه من حكم التفخيم فاقول فان اردت الاطلاع
على ما فيها فاستمع لما نتلو عليك من احكامها واعلم ان الراء لا تخلو من ان تكون متحركة او ساكنة والمتحركة
لا تخلو من ان تكون مفتوحة او مكسورة او مضمومة فاما المفتوحة فقد تكون اول الكلمة وهي ستة
اقسام الاول مفتوحة بعد فتحة نحو ورزقكم وراعنا وقال ربكم والثاني مفتوحة بعد كسرة نحو
برسولهم ولحكم ربكم والثالث مفتوحة بعد ضمة نحو رسل ربكم وقول ربنا والرابع مفتوحة بعد ياء
ساكنة ريب والخامس مفتوحة بعد ساكن غير الياء نحو بل ران ومن ربهم من راق والحرف الواقع قبل
الراء في هذه الاقسام منفصل عن الكلمة التي وقعت الراء فيها جزء اول بل هو جزء اخر من الكلمة
التي قبل الكلمة التي الراء جزء اول فيها وقد تكون وسط الكلمة وهي ايضا ستة اقسام الاول
مفتوحة بعد مفتوحة فرقنا وعرفوا والثاني مفتوحة بعد كسرة نحو فراش وسراجا وكراما
والثالث مفتوحة بعد ضمة غرابا وفراتا وفراري والرابع مفتوحة بعد ياء ساكنة نحو خيران
وخيرات ومصيركم والخامس مفتوحة بعد ساكن غير الياء وذلك الساكن يقع بعد فتحة نحو
اغنيا واجر موا والجارة وبعد كسرة اكراه واجرامي واصبر وبعد ضمة نحو غفرانك وسورة
ويورك ويورث وقد تكون اخر الكلمة وهي ايضا ستة اقسام الاول مفتوحة منونة
بعد الفتح نحو بشرا ونفرا وسفرا وخيرا منونة بعد الفتح نحو البقرة والحجر ولاوزر والثالث مفتوحة منونة
بعد الكسرة نحو شكرا وحاضرا وظاهرا وغير منونة بعد الكسرة نحو كبائر وبصائر واكابر والثالث
مفتوحة منونة بعد الضمة نحو سحرا ونذرا وغير ذلك بعد الضمة نحو كبر وتبجح والرابع مفتوحة
منونة بعد ياء ساكنة نحو خيرا وطيرا وقديرا وخبيرا وغير منونة بعد ياء ساكنة نحو الخير والطير
والاخير والخامس مفتوحة منونة بعد الساكن غير الياء وهذا الساكن قد يقع بعد الفتح نحو
اجرا وبدارا وباقي التفصيل مذكور في النشر فليطالع ثم متممه
فان قيل هل الفرق بين مستحقها وبين المفهوم من لفظة مستحقها ام لا قلنا لا فرق بينهما لان المفهوم

من الثاني هو المفهوم من الاول لا غير فان قيل لم اورد الشيخ هذا اللفظ على ان
تقدير ان يكون المفهوم من الثاني هو المفهوم من الاول فليس في ايراده فائدة قلنا
ان الشيخ اورد هذا اللفظ ليدل على ارادة القاري التحصيل ذلك الحق للحروف لان السين
فيه للطلب فان قيل ان ارادة القاري اذا قرنت باعطاء الحق للحروف في مفهوم مستحقها
لم يكن فرقا بين الكلامين لان معنى الكلام الاول ان التجويد اعطاء القاري حق
الحروف لها وهذه الاعطاء يستلزم الارادة ومعنى الكلام الثاني ارادة القاري اعطاء
حق الحروف لها وهذه الارادة تستلزم الاعطاء لمقارنة الاعطاء لها ومعنى هذين
الكلامين واحد لان الاعطاء المستلزم للارادة في الاول هو الاعطاء اللازم للارادة
في الثاني لا غير فلم لا فائدة في ايراد الكلام الثاني بل يكون لغوا واذا لم يقرن الارادة
باعطاء الحق في قوله مستحقها كان المعنى فاسدا لان مجرد الارادة ليس بصحيح
المعنى لا المعنى على هذا التقدير ان التجويد اعطاء القاري حق الحروف لها وارادة
حقها والارادة ليس بتجويد ولا جزء وعلى كلا التقديرين فارادة الشيخ قوله ومستحقها
كان زايدا لعدم الفائدة في الاول وفساد المعنى المعنى في الثاني قلنا ان الشيخ اورد
هذا اللفظ ليدل السين على طلب اعطاء حق الحروف لها حال كونه مستحقها يعني
حال كون ذلك القاري طالبا اعطاء ذلك الحق للحروف ان يلطف القاري في ثبوت
الحق للحروف ويحيل في ثبوته لها الى ان يستحقه لان اعطاء الصفات لها
كما يقال استخرجت الوتد من الحايط معناه لم ازل والتلطف والتحيل حتى
خرج منه كذا في الجابردي والمحصل في المعصل وغيرهما وعلم من تقديرنا هذا ان
قوله ومستحقها حال من فاعل الاعطاء وهو القاري وكونه حالا منه يستلزم ان يكون

مستحقها اسم فاعل فيكون الواو للحال لا للعطف على قوله لف والمعنى او حال من مفعول الاعطاء
وهو الحق وكونه حال منه يستلزم كونه اسم مفعول فان قيل ان المراد من الحق في قوله حقها
صفة لازمة ومن المستحق في قوله ومستحقها صفة العروض كما صرح به الشارح قول الشيخ
وهو اعطاء الحروف من كل صفة ومستحقها والفرق بين حق الحروف ومستحقها ان حق الحروف
صفة لازمة من همس وجهر وشدة ورخاوة وغير ذلك من الصفات المذكورة ومستحقه ما ينشأ
عن هذه الصفات كترقيق المستفل وتفخيم المستعلي وغير ذلك فالحق صفة اللزوم والمستحق صفة
العروض انتهى كلام فح من اين قلت لا فرق بينهما قلنا ان اردتم بالملزوم ان الحروف
اذا وجد لا ينفك عنه صفة حين حدوث ذلك الحروف فالترقيق مثل ذلك لان حروفها
يحصل معا وكذا التفخيم لا يتقدم عن الحروف بل حصولها معا كما يشهد على هذا القول
تلفظ الحرف المستفل لانك اذا نطقت بها يلزم ترقيقه كما يلزم استفاله وكذا الحرف
المستعلي لانك اذا نطقت بها يلزم تفخيمه كما يلزم استعلاءه بلا تقدم ولا تأخر واذا
اردتم بالعروض عروضه في بعض التلفظ وانفكاكه في البعض الاخر من قصور القارئ كانفكاك
الجهر والهمس وغيرهما عن الحرف اذا لم يقصدهما فان قيل ان المراد من صفات اللزوم ما يلزم للحروف
اولا وبالذات ومن الصفات العروض ما يلزم لصفات اللزوم وبواسطتها يعرض للحروف
لان الهمس مثلا يلزم للحروف بلا واسطة والترقيق يلزم اولا للهمس وبواسطته يعرض للحروف
وكذا الجهر مع الترقيق لان الجهر لازم للحروف والترقيق لازم للجهر وبواسطته يعرض للحروف
قلنا ان هذا القول باطل لان الترقيق اذا كان لازما لصفة الهمس يلزم ان الخاء والصاد
من الحروف المهموسة مرققا على ما قلتم والا يلزم تخلف اللازم عن الملزوم وليس كذلك لانهما
مستعليتان وليس بمستفل مرقق وكذا اذا كان الترقيق لازما لصفة الجهر يلزم ان يكون الضاد

والخاء

والخاء والغين والقاف من الحروف المجهورة مرققا ايضا على ما قلتم وهو
باطل لتخلف اللازم عن الملزوم لانها مستعلية وليس بمستفل مرقق فان قيل
ان الترقيق المذكور ليس بلازم لكل صفات اللزوم حتى يلزم ما قلتم بل يلزم
لصفات الاستفال اللازم للحرف فلم يلزم المستعلية ح مرققا قلنا
الحال على ما قلتم لكن في لزومه لصفة الاستفال نظر فان قيل ان عدم
لزومه للاستفال لا ينافي كونه صفة عروض فح ثبت كونه صفة عروض
قلنا لا نسلم عروضه للاستفال بل للحروف مثل عروض الاستفال للحروف
وعلى تقدير التسليم لا دلالة في قوله ومستحقها على صفة العروض لان دلالة
السين على الطلب مع الاجتهاد على ما نقلناه عن الائمة لا غير واعلم ان
حدوث هذه الصفات حين حدوث الحروف لا يتعاقب بعضه بعضا في كلمة
الناشئة بتبع القصد وكلما اردت احدهما ينشأ الاخر بقصدك واعتبارك
لا تقدما ذاتيا لواحد منها ولا تأخرا ذاتيا لاخر لحصرها دفعة واحدة فافهم
ما قلنا والله اعلم بالصواب شرح الجزري

قوله ضاد استطل والضاد اسم لمقطوع وهو ضه واستطل امر من استطال
يستطيل من باب الاستفعال من الطول وهو الامتداد يقال طال الشيء اي امتد استطالت
في الخروج عن مخرجها الى ان ينفصل بمخرج اللام امر الشيخ باستطالته ولاجل هذا سماها
مستطيلا واعلم ان اوردني الابيات الستة المذكورة من قوله صفاتها جهر ورخو الى قوله ضاد استطل
ثمانية عشر صفات كما اشرنا في اول شرح قوله صفاتها اه اجمالا وهي جهر ورخو واستفال وانفتاح واصمات
وهمس وشدة وبين رخو والشدة وعلو واطباق وذلاقة وصفير وقلقلة ولين وانحراف وتكرير وتفشي
واستطالة وبينا كل واحد منها وروده في موقعه بيانا واقعا واضحا يفيد القناعة ولا يحتاج الى غيره

وشرعنا الان فذكر اربعة واربعين صفات من اثنين وستين صفات الاول حروف العلة وهى الالف والواو
والياء وسميت هذه الحروف حروف العلة لما فيها من التغييرات المطردة وقد جعل بعضهم الهمزة من الاطراد
اللازم فى كثير من الابواب كذا فى شرح الجاربردى للشافية وعد قوم الهاء من حروف العلة لانقلابها
همزة كما فى ماه تقول ماء والثانية حروف المد وهى ثلاثة الالف والياء الكسر قبلها كسرة والواو
الكسر قبلها ضمة وانما سميت هذه الحروف حروف المد لان المد لا يمتد بشئ من الحروف الا بهذه
الحروف اذ الاصقهن لساكن او همز سواء وقعت تلك الهمزة قبلها على مذهب ورش او بعدها
على مذهب الجمهور اولانها مدات فى النفس والالف اصل فى ذلك لان مدتها لازم للزوم
فتحة ماقبلها والواو والياء بخلافهما لان مدتهما ليس بلازم لعدم لزوم الضمة قبل الواو الكسرة
قبل الياء الكسر كما فى خلو اوشى اولانها متولدة من اشباع حركة ماقبلها والثالثة حروف حروف
القصر وهى ماعدا حروف المد واللين وهى ستة وعشرون حرفا لعدم المد واللين فيها والرابعة حروف
الجوفية وهى حروف المد المذكورة قال الخليل وانما نسبن الى الجوف لانه اخر انقطاع مخرجهن وقال ابو
محمد ومكى وزاد غير الخليل الهمزة فيها لان مخرجها من اقصى الصدر وهو يتصل بالجوف قال الشيخ الجزرى فى
نشره قلت الصواب اختصاص هذه الثلاثة بالجوف دون الهمزة لانها لا يعتمد على مكان
حتى ينفصل بالهواء بخلاف الهمزة والخامسة الجوية وهى الحروف الثلاثة المذكورة ايضا والجو
عبارة هنا عن فضاء الفم والحلق ولما امتلاء هذا الفضاء بهذه الحروف لعدم اعتمادهن لتحيز
سميت والسادسة الهوائية وهى الحروف الثلاثة المذكورة ايضا وانما سميت بها لان
كل واحد منها تنهوى فى الفم عند التلفظ بها لكن الالف امكن فى هواء الفم من الياء والواو وفى هوائه
ذلك انك ترفع فى تلفظ الياء لسانك نحو الحنك الاعلى وتضم الشفتين فى تلفظ الواو
فيحصل فيهما عمل العضو والالف ليس كذلك لانك تجد فى تلفظها الفم والحلق منفتحين
غير معترضتين على صوتها بعضو ولا ضغط فتمكن فى هواء الفم ولذلك نسبها بعضهم
الى الهواء خاصة وسميها الهاوى ان كان من الهواى بضم الهاء بمعنى الصعود وبفتحها بمعنى
النزول كذا نقل الجاربردى عن شرح ابن مالك وابن الحاجب والهمدانى ومن تابعهم كذا شرح

امام الجعبرى

امام الجعبرى فى كنزه الهاوى وهوى هذه الحروف تصعد هامن مبدأ الصوت الى منتهاه وهوبها حصولها
فى مبدأ الى منتهاه وهواتيها جريها فى الهواء الجو والرابعة حروف الذويب وهى الثلاثة المذكورة
ايضا وتسمى الذواليب لذوبانها بانقلاب بعضها الى بعض والثامنة حروف الصحيحة وهى ماعدا حروف
العلة اوماعداها مع الهمزة اوماعداها مع الهمزة اوماعدا الحروف العلة والهمزة والهاء وماعداها
اربعة وعشرون حرفا فان كان حروف العلة خمسة اوخمس وعشرون حرفا ان كان حروف العلة
اربعة وستة وعشرون حرفا ان كان حرف العلة ثلثة والتاسعة المميزة وهى غير الالف والياء
والواو المدين لتحيزها وتمكنها فى مخرجها وليس لحروف المد مخرج يعتمد عليه وتحيزفيه اوغير الالف
على القولين احد القولين ان يكون غير الالف والياء والواو متحيز لان هذه الحروف الثلاثة
لم يعتمدن الحيز وغيرها يعتمدن على حيز وثانيهما ان يكون غير الالف محيزا لان الفم والحلق
لم يعترضا فى تلفظ الالف بعضو وليس كذلك الياء والواو لان عمل العضو يحصل فى تلفظها
وان لم تكونا متحيزا فيحصول عمل العضو الحقا بالمتحيز والعاشرة الخفية وهى اربعة الهاء
وحروف المد وسميت هذه الاربعة خفية اما خفاء الهاء فظاهر ولذلك قووها بالزوايد
يعنى بالصلة والاشباع ولذلك جاز حذف الواو والياء بعدها ان كان قبلها
ساكنة واما الثلاثة الباقية فخفية ايضا ولذلك قوين بالمد عند الهمزة فالالف اخفى
الباقين لان الالف لم يعتمد عند خروجها على عضو من اعضاء الفم بل خروجها من هواء الفم
الى ان ينقطع النفس والصوت فى آخر الحلق ولا عمل لعضو فى خروجها ولذلك كانت اخفى من الباقين
لان الشفتين واللسان يعملان فى حصولها ولذلك قل حفاؤهما من حفاء الهاء والحادية عشرة
البينية وهى غير الاربعة المذكورة وهو خمسة وعشرون حرفا سميت بها لبيانها وظهورها والثانية
عشرة المتصل الواو والياء لما تنهوى فى مخرجها الى ان يتصل بمخرج الالف سموها متصلا

قال الجمهري والياء كذلك اذا اتاء وهو الحق لاتصاله بالالف في المد والثالث عشر الجرسي وهي الهمزة
والجرس في اللغة الصوت يقال اجرس الحلي اذا صوت ويقال ايضا جرست الكلام اذا تكلمت به ولما
كان الصوت يقلو عند النطق بها سموها بجرسي فكانهم قالوا انها حرف صوتي عند النطق بها
فان قيل ان الصوت يقرن كل الحروف عند النطق بها فما الوجه لانتسابه الى الصوت دون غيرها
قلنا نعم كذلك الا ان الهمزة لها مزية صوت لنبرتها بالشدة والنبرة رفع الصوت ونبرة المفتي
رفع صوته ولذلك جوزوا التصرف فيها بالتخفيف والبدل والحذف وبين بين لاستثقالها ويقال
في الكلام فلما كان في التلفظ بها زيادة صوت على صوت سائر الحروف نسبوا الى تلك الزيادة
فقالوا بها مجروسي قال ابو الحسن في شرحه للشافية لم يعن الالف الجرسي ايضا لانه لا
معتمد له في الحلق او الجرس الصوت الخفي فعلم من تقديره ان الجرس يطلق على معنيين
احدهما الصوت الشديد وثانيهما الصوت الخفي كما في الهمزة لنبرتها صوت بالشدة والالف
صوت بالخفاء لعدم اعتماده في شيء من الحلق والرابعة عشر الحرف المعتوف وهي الهمزة
ايضا والهتف في اللغة الصوت القوي وسميت بها لان الصوت لما اشتد في خروجها من الصدر
وقوي سموها باسم لازمها وهذه الصفة تستلزم الصفة الجرسي لان قوة الصوت تستلزم
شدة الصوت كما صرح الجمهري في كنزه لانه قال في تذييل الحروف المعجمة والجرس الصوت
الشديد والهتف القوي والخامسة عشر المهتوت من الهتة فالهتة الخفة ويقال
رجل هتات اي خفيف كثير الكلام والمهتوت الهاء والهمزة لان الهت بمعنى الضعف
فلما كان الهاء ضعيفا لخفائها والهمزة ضعيفا لما لها من التخفيف الى اخواتها سموها مهتوتا
فكانهم استعملوا هذا اللفظ في ضعفهما وخفائهما وحقتهما وقول الخليل يدل على ان الهاء
مهتوت لانه قال ولولا الهتة في الهاء لاشتبهت الحاء واعني بالهتة البحة وهي الصوت الخفي

فيما دون

فيما دون صوت الحاء وقيل ان الهاء مهتوت سميت به لضعفها وخفائها وذلك ان النفس
لايجري عند الوقف عليها ولم يظهر الناء لشدتها واحتباس النفس عندها فيتحقق ضعفها وخفاؤها
وذلك ان النفس لايجري عند الوقف عليها ولم يظهر ذلك الناء لشدتها واحتباس النفس
عندها فيتحقق ضعفها وخفاؤها كذا نقل ابن الحاجب في شرحه للمفصل وقيل ان ما ذكر
في المفصل من ان الناء مهتوت كانه غلط من قلم الناسخ والسادسة عشر حروف الزيادة
وهي عشر احرف ويجمعها قولك يا اوس هل نمت ويجمعها ايضا قولك لم يأتنا سهر
وحروف اليوم تنساه وجمع هذه الاقوال بعضهم في بيت واحد وقال يا اوس هل نمت
ولم يأتنا سهر فقال اليوم تنساه ولما كانت هذه الحروف مختصة بالزيادة سموها
حروف الزيادة واختص تلك الحروف بالزيادة دون غيرها لان الاولى بالزيادة حروف
المد واللين لانها اخف الحروف واقلها كلفة فان قيل ان الواو والياء ثقيلتان لعمل
العضو في خروجها كما يعمل العضو في خروج سائر الحروف غير الالف ولهذا تقلبان في اكثر
الاحوال الفافلاي شيء قلت انهما اخف الحروف ايضا قلنا ان ثقلهما بالنسبة الى الالف
ولهذا تقلبا الى الالف لخفته واما بالنسبة الى غيره من الحروف فخفيفان فان قلت ان حروف
الزيادة الباقية من الحروف المدا كان ثقل منهما ينبغي ان يقع فيها التغيير كما وقع
فيهما فلم لا يقع فيها كما وقع في حروف المد قلنا ان هذه الحروف الباقية اثقل منهما على ما قلت
لكن الاثقلية لا توجب التغيير والانقلاب وحده بل لابد فيه من التطيين والمدية فلما عدم التطيين
والمدية في الباقية لم يقع الانقلاب فيها لعدمهما فيها وان وقع فيها التغيير والانقلاب من جهة ومناسبة
اخرى ولاجل هذه المناسبة جعلت تلك السبعة الباقية حروف الزيادة تلمشا بهة بينهما اما
الهمزة فجعلت منها لمجاورة مخرجها مخرج الالف ولانقلابها عند التخفيف الى الالف واخويه
واما الهاء فجعلت ايضا منها لان مخرجها مجاور لمخرج الالف وقال ابو الحسن الاخفش ان مخرج الالف
مخرج الهاء لا قبله ولا بعده كذا في الجاربردي ومن جهة خفائها وابدالها كان مناسبة بينهما

بينهما اما خفاؤها فظاهر واما ابدالها فلان الواو ابدلت الى الهاء فى هناه ومن الياء فى نحو هذه واما
الميم فجعلت منها للمناسبة بينها وبين الواو فى المخرج وبين حروف المد لان غنتها مشابه للينتها واما
النون فجعلت منها لان فيها غنة تمتد فى الخيشوم امتداد الالف فى الحلق واما التاء فجعلت منها لابدالها
من الواو كما فى تجاه وتراث واما السين فجعلت منها لمناسبة صفيرها للين ولقرب مخرجها
من مخرج التاء ولهذا قالوا استخذ فى اتخذ وعكسوا فى ست يعنى ابدلوا التاء من السين لان اصله سدس ابدلوا
السين الى التاء ثم ادغموا التاء الاولى المقلوبة من الدال فى التاء الثانية المقلوبة من السين فقالوا ست
واما اللام فجعلت منها لقرب مخرجه من مخرج النون ولذلك يدغم فيه النون كما فى من لدنه فان قيل
ان سائر الحروف الباقية قد تكون زائدة ايضا كما تكون اصلا نحو جلبب وقردد فما الوجه لتخصيص الزيادة
لتلك العشرة وتسميتها بحروف الزيادة قلنا ان زيادة الباقية مختصة للالحاق والتضعيف
اما زيادة العشر المذكورة اعم لانها قد زادت لاجلهما وقد زادت لغيرهما لانها زادت
لافادة معنى كهمزة ارهب وتاء للعوض كميم اللهم وتاء لتفخيم الميم كميم زرقم وتاء للمد
كواو عمود وتاء لامكان التلفظ كالف الوصل والباقية لم ترد لهذه الامور بل للالحاق والتضعيف
ولما كانت زيادة هذه العشرة اعم فى النوعين وغيرهما سموها حروف الزيادة ولم يسموا الباقية
لاختصاصه فى النوعين ولم يعتبروا زيادتها فيهما كانها لم يكن حروف زيادة هذا محصل ما فى
شرح الجاربردى للشافية والتابعة عشر حروف المزيدية وهى حروف الزيادة
المذكورة ايضا سموها بها ان زيادتها لما كانت اعم فى النوعين وغيرهما على ما ذكر فيما قبل سموها
بالمزيدية اشارة على كثرة زيادتها ولا فرق بين التسميتين لان المفهوم منهما نسبة تلك الحروف
الى الزيادة وان فهم معنى المفعولية فى التسمية والثامنة عشر المذبذبة سميت بها تلك الحروف
ايضا لتردد الذهن فيها بين اصالتها وزيادتها والتاسعة عشر الحروف الاصلية وهى ما عدا
الحروف العشرة لانه لم يقع فى كلام العرب فى الاسماء والافعال الا اصولا ابدا من غير اعتبار زيادته
للالحاق والتضعيف والعشرون حروف الابدال وهى اربعة عشر حرفا ويجمعها قولهم انصت
يوم حدثه طاه زل وانصت من الانصات وهو السكوت ويوم ظرفه وجد مبتدأ مضاف الى
طاه وعلم وزل من الزلل وهو خبر مبتدأ والظرف مضاف الى الجملة اى انصت فى هذا اليوم

وقال

وقال بعضهم حروفه ثلثة عشر يجمعها استبجده يوم طال وقولهم هذا ليس بمرضى لانهم استخرجوا
الصاد والزاى وهما من حروف الابدال لان العرب يقولون صراط بالصاد فى سراط وزقر
بالزاى فى سقر وزادوا السين وهو ليس من حروف الابدال فان قيل ان السين من حروف
الابدال لان السين الثانية من استمع مبدلة من التاء لان اصله استمع ابدال التاء السين
كما ترى قلنا ان المراد من حروف الابدال ما لا يكون مبدلا لادادة الادغام والا يلزم
ان يكون جميع الحروف التى تبدل لادادة الادغام من حروف الابدال لان جميع الحروف
غير حروف صنوى مشفر تبدل للادغام والياء والياء والواو والميم وان كان من حروف صنوى
مشفر فهى من حروف الابدال فح يكون غير الضاد والشين والفاء والراء من حروف الابدال
وفساده ظاهر لانه يلزم على هذا التقدير ان يكون حروف الابدال اربعة وعشرين
حرفا غير الاربعة المذكورة وليس كذلك لان حروف اربعة عشر حرفا وليس وعشرين حرفا
والهادى والعشرون الراجع وهو حرفان وهما الميم والنون الخفيان سموهما راجعا لان مخرجهما
عند سكونهما يرجع الى الالف والخيشوم فيكونان غنة فلا نقلابهما الى الغنة سموهما راجعا
والثانى والعشرون السالم وهو ما عدا الراجع لسلامتها عن الرجوع والانتقال عن حيزه
والثالث والعشرون المشربة بمعنى المخالطة بكسر اللام وفتحها وهى التى زادت على التسعة
والعشرين نحو الصاد المشمة بالزاى وهى بين الصاد والزاى فى مثل يصدقون
وهمزة بين بين وهى ثلاثة انواع بين الهمزة والالف نحو سئال وبين الهمزة والواو
نحو مستهزؤن وبين الهمزة والياء نحو سئل وغيرها من الحروف التى فرعت على التسعة
والعشرين حرفا فصيحة او مستهجنة اى قبيحة استهجن انه وجد شيئا قبيحا ولما كانت
هذه الحروف حاصلا من اختلاط الحرفين سموها مشربة ومخالطة والرابعة والعشرون
حروف التفخيم وهى الحروف المستعلية وتقييم اطلاق التفخيم عليها صواب من تخصيص
اطلاقه على المطبقة لان التفخيم تسمين والتسمين فى المستعلية لازم لاستعلائها

وان قوى التفخيم فى الاربعة المطبقة منها لان انطباق اللسان الى الحنك الاعلى عند النطق
بها يقوى التفخيم فيها كذا فى النشر فان قيل ان القوم عبروا عن السبعة المذكورة بالمستعلية
وعن الاربعة منها بالمطبقة ولم يطلقوا عليها لفظ التفخيم ولم يستعملوه فيها فلاى شئ تقوله
انها حروف التفخيم قلنا ان التفخيم والتغليظ عبارة عن تسمين الحروف كما فى المستعلية
واللام والراء لكنهم لما راوا تفخيم الراءات واللام الثانية المشددة من اسم الله فيما يصلح
وتفخيم اللامات مع الالف فيما يصلح فى رواية ايضا نحو الصلوة والطلاق خصوا لفظ التفخيم
فى الراءات واللام الثانية المشددة من الله فيما يصلح والتغليظ فى اللامات مع الالف فيما يصلح
فى رواية ورش وتركوا استعمالهما فى المستعلية الا قليلا اكتفاء باسم الملزوم للتفخيم
والتغليظ وهو المستعلية والمطبقة لان الغرض من اطلاق هذه الالفاظ التنبيه عليها بهذه
الالفاظ لتنبيه باسم الملزوم وهو المستعلية على اعطاء هذه الصفة فافهم والله اعلم
والخامس والعشرون حروف الترقيق وهى ماعدا حروف التفخيم والترقيق اتخاف الحروف
والسادسة والعشرون حروف الامالة مصدر قولك املت الشئ امالة اذا عدلت به
الى غير الجهة التى هو فيها ويقال ايضا مال الشئ يميل ميلا اذا انحرف عن القصد وفى الاصطلاح
عبارة عن عدول الفتحة عن استوائها الى الكسرة وذلك يستلزم خلط الفتحة شيئا من الكسرة
فيصير المنحرف بينهما وبين الكسرة ثم ان كان هناك الف يصير بين الالف والياء لا محالة فيه
والى هذا اشار الامام الجعبرى بقوله قابل الامالة الالف ومن الحركات الفتحة والامالة جعل
الالف كالياء والفتحة كالكسرة والثامنة والعشرون المنتصبة وهى ثمانية وعشرون حرفا
غير الالف وسميت هذه الحروف بها لانتصابها واستقامتها والانتصاب هو الاستقامة
والتاسع والعشرون حروف الصتم وهو الاصحام وهى ماعدا الحروف الحلقية قال الخليل فى كتابه
العين حروف الصتم هى التى ليست من الحلق ولما كان هذه الحروف ممكنا فى خروجها من الفم
واستحكم فيه سموها صتما والثلاثون ذوات الفتح وهى الصاد والظاء والذال والزاى سميت

هذه الحروف

هذه الحروف بها للحوق الصوت عند الوقف عليها بشبهه كذا فى الكنز والحادى والثلاثون
الخالية منه وهى ماعدا هذه الاربعة وهو خمسة وعشرون حرفا والثانى والثلاثون المستقرة
وهى ماعدا حروف القلقلة لكونها خاليا عند الوقف عليها عن قلق اللسان وحركته كذا فى الكنز
والثالثة والثلثون المقلوبة وهى ثلثة احرف جمعها واوى التى تقلب من غيرها عند سببه
كذا فى الكنز والرابعة والثلاثون المحذوفة وهى تسعة احرف جمعها ابو حنيفة اى التى
يطراء عليها الحذف الاعلالى والاعتباطى والحذف اسقاط الحرف بلا خلف والخامسة
والثلثون الثابتة وهى عشرون حرفا غير المحذوفة كذا فى الكنز والسادسة والثلثون
حروف الحلقية وهى الستة المعروفة فلما كانت هذه الحروف خارجا من الحلق نسبن الى
ما تخرج منه ولم يعد الالف منهن لانها يخرج من هواء الفم وان اتصل الى اقصى الحلق
ولما لم يقتصر فى خروجها على الحلق فقط بل يعم الحلق والفم لم يعد من الحلقية ولم يذكر
معهن والسابعة والثلثون الحروف اللهوية وهى الحرفان القاف والكاف فلما خرجا هذان
من الموضع الذى وقع بين الفم والحلق نسبا اليه قال الجوهرى فى صحاح اللهاة اللهنة
المطبقة فى اقصى سقف الفم وقال فى موضع اخر اللهنة ضرب من الغناء فذ وقال فى موضع
القنفذ المكان الذى ينبت فيه لبة ملتفة فعلم من هذا التقدير ان اللهنة هنا هو
المكان المطبقة فى اقصى سقف الفم والثامنة والثلاثون الحروف الشجرية وهى
ثلاثة الشين والياء المنقوطة بالنقطتين من تحت والجيم من شجر الفم بفتح الشين وسكون
الميم وهو السدق كذا صرح بعض الشارحين المفصل والسدق بالكسر جانب الفم وبفتح السين
والدال سعة السدق كذا فى الصحاح والمراد منها هنا مفرج الفم بين وسط اللسان والحنك
الاعلى قال الخليل الشجر مفرج الفم اى مفتحه وقال غيره الشجر مجمع اللحيين كذا فى الرعاية وفى شرح
الطاهرة فلما كانت هذه الحروف خارجا من الشجر الذى هو مفرج وسط اللسان والحنك
الاعلى سموها بالشجرية والتاسعة والثلاثون الحروف الاسلية وهى ثلاثة احرف ايضا الصاد

والسين والزاى والاسلة مندق اللسان والاسندال كون الشئ دقيقا وهو خلاف الغلظة
ولما كانت هذه الحروف خارجا من الاسلة التى هو مندق اللسان وهو موضع فى اللسان الى
نهاية طرفيه من جانب الفم نسب هذه الحروف اليه لذا فى الرعاية والطهرة وغيرهما من الكتب
المعتبرة والاربعون الحروف النطقية وهى ثلاثة احرف الطاء والدال والتاء والنطع بكسر
النون وفتحها سقف الفار من الفم ولما كانت هذه الحروف خارجا من سقف الفار الاعلى
نسبن اليه والحادى والاربعون الحروف اللثوية وهى ثلاثة احرف ايضا الظاء والذال
المعجمتين والثاء المنقوطة بثلاث نقط من فوق واللثة هى اللحم المركب فيه الاسنان نسبن الى
ما يخرج من منه والثانى والاربعون الحروف الشفهية ويقال لها ايضا شفوية وهى اربعة
الواو والباء والميم والفاء فلما خرجن هذه الحروف من الشفة نسبن اليها واذا انضمت هذه الاربعة
والاربعون صفات التى ذكرناها الى ثمانية عشر صفات التى اورد الشيخ فى الابيات السبعة
المذكورة كانت الجملة اثنين وستين صفات على ما ذكر فيما قبل واعلم ان لكل حرف صفات متعددة
ابين لك لكل واحد منها كم صفات واذكر كل واحد من الحروف على ترتيب المخارج مع ذكر صفاته
عقيبه ليعلم ان لكل حرف كم صفات فللهمزة خمسة وعشرون صفات مجهورة ومستفلة ومنفتحة
ومصمتة وشديدة وعلية على قول ومقصورة وجوفية على قول وصحيحة على قول ومتخيزة وبينة
وجرسى ومهتوف ومهموس ورائدة ومزيدية ومذبذبة ومبدلة وسالمة عن الرجوع ومرققة
ومنتصبة وخالية عن ومستقرة ومحذوفة وحلقية وللهاء اثنان وعشرون صفات رخو ومستفل
ومنفتح ومصمتة ومهموس وعليل على قول ومقصور وصحيح على قول ومتخير وحفى وزائدة
ومزيدية ومذبذب ومبدل وسالم عن الرجوع ومرقق ومحال ومنتصب وخالية ومستقر
ومحذوف وحلقى وللالف احد وعشرون صفات مجهور ومستفل ومنفتح ومصمت
ولين وعليل وممدود وجوفى وجوى وهوائى وذائب وحفى وزائد ومزيدية ومذبذب ومبدل
وسالم عن الرجوع ومرقق ومحال وخال ومقلوب وللعين المهملة ثمانية عشر صفات
ومجهور ومستفل ومنفتح ومصمت وبينى ومقصور وصحيح ومتخيز وبين واصلى وسالم عن الرجوع
ومرقق ومنتصب واصتم ومستقر وثابت وحلقى وللغاء المهملة ثمانية عشر صفات رخو

ومستفل ومنفتح ومصمت ومهموس ومقصور وصحيح ومتخيز وبين واصلى وسالم عن الرجوع ومرقق ومنتصب
واصتم وخال ومستقر ومحذوف وحلقى وللغين المعجمة سبعة عشر صفات مجهور ورخو ومنفتح
ومصمت ومستفل ومقصور وصحيح ومتخيز وبين واصلى وسالم عن الرجوع ومفخم ومنتصب
وخال ومستقر وثابت وحلقى وللخاء المعجمة سبعة عشر صفات رخو ومنفتح ومصمت ومهموس
ومستفل ومقصور وصحيح ومتخيز وبين واصلى وسالم عن الرجوع ومفخم ومنتصب وخال ومستقر
وثابت وحلقى وللقاف سبعة عشر صفات مجهور ومنفتح ومصمت وشديد ومستفل ومنفتل
ومقصور وصحيح ومتخيز وبين واصلى وسالم عن الرجوع ومفخم ومنتصب واصتم وخال ومستقر
وثابت ولهوى وللكاف ثمانية عشر صفات مستفل ومنفتح ومصمت ومهموس وشديد ومقصور
وصحيح ومتخيز وبين واصلى وسالم عن الرجوع ومرقق ومنتصب واصتم وخال ومستقر ثابت
ولهوى وللجيم سبعة عشر صفات مجهور ومستفل ومنفتح ومصمت وشديد ومنفتل ومقصور
وصحيح ومتخيز وبين واصلى وسدل وسالم عن الرجوع ومرقق ومنتصب واصتم وخال وثابت
وشجرية وللشين سبعة عشر صفات رخو ومستفل ومنفتح ومصمت ومهموس ومنفتل
ومقصور وصحيح ومتخيز وبين واصلى وسالم عن الرجوع ومرقق ومنتصب واصتم وخال
ومستقر وثابت وشجرية وللياء المنقوطة بنقطتين ستة وعشرون صفات مجهور ومستفل
ومنفتح ومصمت ولين وعليل وممدود وجوفى وجوى وهوائى وذائب وحفى ومتصل وزائد ومزيدية
ومذبذب ومبدل وسالم عن الرجوع ومرقق ومنتصب واصتم وخال ومستقر ومغلوب ومحذوف
وشجرى وللضاد المعجمة سبعة عشر صفات مجهور ورخو ومصمت ومستعل ومطبق ومستطيل
ومقصور وصحيح ومتخيز وبين واصلى وسالم عن الرجوع ومفخم ومنتصب واصتم ومستقر وثابت
وللام عشرون صفات مجهور ومستفل ومنفتح وبينية ومذلقة ومقصور ومنحرف وصحيح ومتخير
وبين زائد ومزيدية ومذبذب وسالم عن الرجوع ومرقق ومنتصب واصتم وخال ومستقر وثابت
وللنون عشرون صفات مجهور ومستفل ومنفتح وبينية ومذلقة ومقصور وصحيح ومتخيز وبين
وزائد ومزيدى ومذبذب وسالم عن الرجوع ومرقق ومنتصب واصتم وخال ومستقر وثابت ومحذوف
وللراء المهملة عشرون صفات مجهور ومستفل ومنفتح وبينية ومذلقة ومنحرف ومكرر ومقصور

وصحيح ومتحيز وبين واصلي وسالم عن الرجوع ومرقق ومحمال ومنتصب واصتم وخال ومستقر وثابت
وللطاء المهملة ثمانية عشر صفات مجهور ومصمت وشديد ومستعل ومطبق ومغلغل ومقصور
وصحيح ومتحيز وبين واصلي وسالم عن الرجوع ومفخم ومنتصب واصتم وخال وثابت ونطعي
وللدال المهملة تسعة عشر صفات مجهور ومستفل ومنفتح ومصمت وشديد ومغلغل ومقصور
وصحيح ومتحيز وبين واصلي ومبدل وسالم عن الرجوع ومرقق ومنتصب واصتم وخال وثابت
نطعي وللثاء المنقوطة بنقطتين من فوق احدى وعشرون صفات مستفل ومنفتح ومصمت
مهموس وشديد ومقصور وصحيح ومتحيز وبين وزائد ومزيدي ومذبذب ومبدل وسالم عن
الرجوع ومرقق ومنتصب واصتم وخال ومستقر وثابت ونطعي وللظاء المعجمة ثمانية عشر
صفات مجهور ورخو ومصمت ومستعل ومطبق ومقصور وصحيح ومتحيز وبين واصلي وسالم عن الرجوع
ومفخم ومنتصب واصتم وذات الفتح ومستقر وثابت ولثوي وللذال المعجمة ثمانية عشر صفات
مجهور وشديد ومستفل ومنفتح ومصمت ومقصود وصحيح ومتحيز وبين واصلي وسالم عن الرجوع
ومرقق ومنتصب واصتم وذات الفتح ومستقر وثابت ولثوي وللثاء المنقوطة بثلاث بنقط
من فوق ثمانية عشر صفات رخو ومستفل ومنفتح ومصمت ومهموس ومقصور وصحيح ومتحيز
وبين واصلي وسالم عن الرجوع ومرقق ومنتصب واصتم وخال ومستقر وثابت ولثوي وللصاد
المهملة عشرون صفات رخو ومصمت ومهموس ومستعل ومطبق وصفير وصحيح ومتحيز وبين واصلي
ومبدل وسالم عن الرجوع ومفخم ومنتصب واصتم وذات الفتح ومستقر وثابت واسلي وللسين
المهملة احدى وعشرون صفات رخو ومستفل ومنفتح ومصمت ومهموس وصفير ومقصود وصحيح ومتحيز
وبين وزائد ومزيدي ومذبذب وسالم عن الرجوع ومرقق ومنتصب واصتم وخال ومستقر وثابت
واسلي وللزاي المعجمة عشرون صفات مجهور ورخو ومستفل ومنفتح ومصمت وصفير ومقصود
وصحيح ومتحيز وبين واصلي ومبدل وسالم عن الرجوع ومرقق ومنتصب واصتم وذات الفتح ومستقر
وثابت واسلي وللفاء ثمانية عشر صفات رخو ومستفل ومنفتح ومهموس ومذلق ومقصود
وصحيح ومتحيز وبين واصلي وسالم عن الرجوع ومرقق ومنتصب واصتم وخال ومستقر ومحذوف
وشفوي وللباء المنقوطة بنقطة واحدة من تحت ثمانية عشر صفات مجهور ومستفل
ومنفتح وشديد ومذلق ومنتصب واصتم وخال ومحذوف وشفوي وللميم احدى وعشرون صفات
مجهور ومستفل ومنفتح وبيني ومذلق ومقصود وصحيح ومتحيز وبين وزائد ومزيدي ومذبذب ومبدل

وراجع ومرقق ومنتصب واصتم وخال ومستقر وثابت وشفوي وللواو اربعة وعشرون
صفات مجهور ومستفل ومنفتح ومصمت ولين وعليل وممدود وجوفي وجوي وهوائي وزائد
وحقي وزائد ومزيدي ومذبذب ومبدل وسالم عن الرجوع ومرقق ومنتصب واصتم وخال ومقلوب
ومحذوف وشفوي ثم تعداد صفات كل حرف عقيب ده فافهم ما ذكرنا لك من الصفات
وتمامها على التفصيل فافهم والله اعلم ثم شرع الشيخ بعد اتمام ذكر الصفات المشهورة
للحروف ببيان لزوم التجويد ووجوبه فقال والاخذ بالتجويد حتم لازم الى اخره

شرح الجزري المتممة قوله وصولها لفظة ها اصله هي وهو
موضوع للمفرد المؤنث كوضع هو للمفرد المذكر حذفت حركة الياء اولا ثم قلبت الياء الفا
لدفع الالتباس بينهما وذلك ان الضمير المذكر اذا تعانق بالحرف المكسور قلبت
الواو ياء نحو دعى وعزى لان الواو اذا وليت الكسرة يلزم قلبها ياء نحو دعي وغزي
لان الواو فيهما قلبت ياء لانكسار ما قبلها فان قيل ان قبل الواو فيه ليس بمكسور
بل مضموم وهو الهاء قلنا نعم لكنه حرف خفي غير حصين بينهما فكانه كان ما قبلها مكسورا
ثم كسرت الهاء لاجل الياء بعدها فصار بهي باسكان الياء لعدم اعتدادها كما سبق
تفصيله في بيان ضمير الجمع من عليهم واذا تعانق ضمير المؤنث بالحرف المكسور قبلها
كان هي ايضا بهي في المذكر والمؤنث واحدا فابدل ياء هي الموضوع للمؤنث الفا ولم
يبدل ياؤه الفا يلزم الاشتباه لانك اذا قلت بهي لم تعلم المخاطب ان لفظة
بهي ضمير مذكر ابدلت ياؤه عن الواو لاجل كسرة ما قبلها ام ضمير مؤنث ياؤه غير مبدل
عن الواو شرح الجزري المتممة ثم ان المخارج لما بين مخارج الحروف بتمامها
شرع في صفاتها فقال رحمة الله عليه صفاتها آه واعلم ان الحروف
تنقسم باعتبار صفاتها الى اقسام كثيرة وذكر بعضهم منها اربعة واربعين
صفة كما بين ابو محمد المكي وبعضهم زاد عليها والبعض الاخر نقص والصواب ما هو المشهور من الصفات وعددها في قوله جهر ورخو الى قوله ضغط واستطل وهو اخر
البيت السابع من الابيات التي وقعت لاثبات الصفات وها انا ابين ما اورد في

وهو ثمانية عشر صفة ثم ذكر بعد بيانها الربعة واربعين صفة وهي التي انفرد في ذكر بعضها
ابو محمد المكي في كتاب رعايته وانفرد في ذكر بعض آخر منها ابو ابراهيم الجعبري في آخر كتابه
كنز المعاني واتفقا في ذكر منها في كتابهما فيكون جملتها اثنين وستين صفة ذكر كلها
هنا ليكون الناظر مستغنيا عن غيره لاستيفائه على ما ينبغي من التفصيل والتوضيح
وفي قوله صفاتها الى آخر البيت خمس صفات مع الاشارة الى اضدادها بقوله والضد
قل ثم بين اضدادها في الابيات الثلاثة الآتية والمراد من الصفات احوال الحروف كما بين
فيما سبق قوله جهر مصدر جهر يجهر من الباب الثالث كما يشهد عين الفعل على انه منه قضاه
رفع الصوت يقال جهر بالقول اذا رفع به صوته كذا قاله صاحب الصحاح والمراد منه
هنا القوة وذلك ان الحروف المجهورة لما منعت جرى النفس عند خروجها لقوتها
في نفسها وقوة الاعتماد عليها اي على مخارجها لم يخرج الا بصوت قوي فيلزم
رفع صوتها ولاجل ذلك سمي باسم اللازم الذي هو اعلان الصوت ورفعه على الملزوم
الذي هو تلك الحروف نفسها وجملة المجهورة تسعة عشر حرفا يجمعها قولهم ظل
قوي بعض اذ غزا جند مطيع وكون كل هذه الحروف مجهورة مذهب المتقدمين
وخالف المتاخرين فجعل البعض لوقال انها بين المجهورة والمهموسة لكان اقرب مع
ان الضاد بعيدة عن الهمس قلنا ان العين ابعد ايضا عن الهمس لانك اذا نطقت
بها تفطنت لذلك فان قيل ان القاف والياء والهمزة والجيم والدال والطاء
والعين مجهورة على ما قلت لانك اذا تلفظت بكل واحد منها ساكنا بعد ادخال
الهمزة عليها لم تجد شيئا من جريان النفس معها وهذا مما لا يشكل فيه واما الظاء
واللام والواو والراء والضاد والذال والعين والزاي والالف والنون والميم والياء فلان
نسلم كونها مجهورة لانك اذا تلفظت بكل واحد منها ساكنا بعد ادخال الهمزة
عليها يجري النفس معها على التفاوت الا ان جريانها مع الميم عن الانف لا عن الفم وكذا
مع النون عن الانف قلنا ان المراد من الجريان جريانها عند النطق بها مع الحركة وهو ممنوع
فيما ذكر لانك اذا شرعت بنطق كل واحد منها مع الحركة وجدت النفس حين الشروع
فيها محتبسا وان كان الاحتباس عند شروع النطق بكل واحد منها مع الحركة على التفاوت
فان قيل ان الاحتباس في الجملة اذا كان كافيا في المجهورة وجب ان يكون غير الهاء من الحروف

المهموسة

المهموسية مجهورة لان كلها يمنع النفس على التفاوت الا الهاء وذلك الحروف عبارة
عن المقطع العارض للصوت وعروضه لا يكون الا بتحريك الآلة والتقاء بعضها ببعض
وتماسه له وهو يستلزم امتناع النفس سواء كان بالكلية او بالبعضية لانك
نطقت بالسين والثاء والفاء على ما مضى ذكره وجدت النفس ممتنعا وهذا مما لا شبهة
فيه وليس كذلك اذا نطقت بها جرى النفس معها بكمالها لا تجد فيه منعا قلنا
انهم لما راوا عند الشروع في نطق المهموسية جريان النفس اكثر واغلب الحقوا بها
هولا يمنع النفس بالكلية وهو الهاء وسموها مهموسية فان قيل انا لا نفرق بين جريان
النفس عند نطق السين والصاد وبين جريان النفس عند نطق الزاي وكذلك لا نفرق
بين جريان النفس عند نطق الثاء وبين جريانها عند نطق الظاء والذال وكذلك
الحاء مع العين فما الوجه بجعل السين والصاد والثاء والحاء من المهموسية والباقية
المذكورة من المجهورة قلنا لانا لم عدم الفرق لان التسوية لاضعاف تحريك
الآلة في المجهورة واذا اهتم في نطق المجهورة اعطاء لحقه لابد من تحريك الآلة بالشدة
وهو يستلزم احتباس اكثر النفس بل يقرب من ان يكون محتبسا بالكلية والمهموسية
ليست بمثابة المجهورة ومنزلتها فافهم والله اعلم بحقيقة الحال وقوله ورخو
كلمتان احدهما واو العطف وثانيهما رخو ما خوذ من الرخاوية التي بمعنى اللين
وهو اسم لما له اللين كما هو المفهوم من استعمال القوم قال الجوهري في كتابه الصحاح
شيء رخو بكسر الراء وفتحها اي هش ورخي الشيء برخي ورخوة ورخوا ايضا اذا صار
رخوا انتهى كلامه ولم يذكر مصدر هذا الفعل عقيبه اما لذكره قبله في قوله شيء
رخو لكن استعمال هذا اللفظ غلب فيما له اللينة كما هو المفهوم من استعمال القوم وعلى
هذا التقدير يحتمل قوله رخوا ان يكون معناه المصدري كما يشهد عليه ما قبله وهو الجهر
او عدولا الى ما هو موصوف به على ما يستعمله القوم كما يدل عليه ما بعده من الاسماء الثلثة
وهو قوله مستفل منفتح مصمتة ثم ان قوله هذا الفن اطلقوا لفظ الرخو على الحرف الذي
لا ينحصر مجرى الصوت عند اسكانه في مخرجه لان الرخو ما له اللينة والصوت لما كان

جاريا عند ضروجها لزم لينها ولما كانت اللينة لازمة لها سموها رخوا وهو ثلثة عشر حرفا
يجمعها حتى شخص هز فظ عض ثذ ولم يمتنع جرى الصوت عند نطق كل واحد منها
مكنا ودلك انك اذا وقفت على الشين من هذه الحروف فى قولك طش وهو المطر
الضعيف وجدتها جاريا تمدده ان شئت قوله مستفل من السفل وهو الخفض اسم فاعل
من باب الاستفعال واطلق القوم هذا اللفظ على ما يستعلى عند النطق به وهو اثنى وعشرون
حرفا الهمزة والباء والتاء والثاء والجيم والحاء المهملة والدال والذال والراء والزاى والسين
والشين والعين والفاء والكاف واللام والميم والنون والهاء والالف والياء وهذه الحروف
كلها مستفل لانك اذا تلفظت بكل واحد منها لا يستعلى اللسان الى الحنك عند نطقها
كما يستعلى بالمستعلية قوله منفتح اسم فاعل من باب الانفعال مأخوذ من الفتح معروف
واطلاق هذه اللفظ على ما لا ينطبق اللسان معه لما يحاذيه من الحنك الاعلى فلا ينحصر الصوت
عند النطق بها بين اللسان والحنك بل يكون ما بين اللسان والحنك منفتحة وهى خمسة وعشرون
حرفا وهى المستفلية كلها مع الخاء والعين والقاف من المستعلية واطلاق هذا اللفظ
على هذه الحروف تجوز لان هذه الحروف ليست بمنفتحة بل الانفتاح للسان لانه ينفتح
وينفرج عن الحنك عند النطق بها ولما كانت هذه الحروف منطوقة عند افتراج اللسان
عن الحنك سموها منفتحة فان قيل ينبغى لهم ان يخرجوا التاء والثاء والجيم والدال والذال
والراء والزاى والسين والشين والقاف والكاف واللام والنون والياء لان اللسان
منطبق بالحنك عند نطق هذه الحروف وان كان الانطباق على التفاوت قلنا المراد من
الانطباق تلاقى اللسان وتماسه الى الحنك سواء كان بالكلية او بالاكثر كما فى الصاد
والضاد والطاء والظاء وهذا الانطباق ممنوع من هذه الحروف لان اللسان وان كان
منطبقا الى الحنك فى الجملة عند هذه الحروف لكن انطباقه عند هاد ون الانطباق عند
الحروف الاربعة فلم يلحقوها الى المطبقة بل عدوها من المنفتحة فافهم والله اعلم

قوله مصمتة اسم مفعول مأخوذ من الصمت وهو السكوت وحروفها
ثلثة وعشرون حرفا الهمزة والباء والتاء والثاء والجيم والحاء والخاء والدال والذال
والزاى المعجمة والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء والعين والغين
والقاف والكاف واللام والواو والهاء والالف والياء واعلم ان الاسم الرباعى الذى لم يقع

جم الزوائد

فيه الزوائد بل كانت حروفها كلها اصولا لم يبن من هذه الحروف المعرفة وكذلك الاسم الخماسى
الذى وقعت حروفها كلها اصولا لم يبن من هذه الحروف معرات من الحروف الذلاقة
والملم يبن من هذه الحروف صرفة الا ممتزجا بحروف الذلاقة سموها مصمتة اى
مكروكتة لان بناءها لما صمت وشرك من الحروف المصمتة مجردة عن الحروف الذلاقة
فكانه ترك ذكرها قوله والضد قل اربعة كلما والواو للعطف على صفاتها
اى صفاتها جهر ورخاوة واستفال وانفتاح واصمات وضد هذه الصفات وعلى
هذا التقدير يكون قل كلاما مستانفا اى اذكر عدد هذه الاضداد كما عددناها
فى البيتين الآتيين ويحتمل ان يكون الابتداء على سبيل التفريع والتأخير مع قطع
النظر عن العصفية اى وقل ضدها وعددها كما ذكرنا فى البيتين الآتيين ولام
التعريف فى قوله والضد هو عوض عن المضاف اليه على ما ذكرناه فى الوجهين المذكورين
او للعهد والاشارة الى ما ذكر فى البيتين الآتيين من الاضداد اى المشار اليه
فى البيتين قل كل واحد منها اى اجعل كل واحد منها مقابلا لما ذكر فى هذا البيت وضد
الشئ لا يجتمع مع ذلك الشئ فى موضع واحد ويعبر معناه فى لغة الترك بلفظ
اوتنشمك صفاتها مرفوع مبتدأ مضيره جهر فان قيل ان الجهر لا يصح ان يكون خبرا
للصفات لان جمعه شامل له وغيره فلو حمل الجهر عليها كان المعنى صفات الحروف
متصفة بالجهرية وهو ظاهر البطلان لان ما صدق عليه الصفات لا يتصف
كله بالجهر بل نوع واحد منها متصف بالجهر وكذا الكلام فى معطوفاته لان كل واحد منها
لا يصح ان يكون محمولا عليها كما ذكر قلنا ان فى الكلام محذوفا بتقديره صفاتها
بعض منها جهر وبعضها رخوة او الكلام على حذف المضاف بتقديره بعض صفاتها
جهر وضمير مرفوع معطوف على الجهر ومستفل معطوف على جهر الا ان حرف العطف محذوف
لانزان البيت وهو فى معناه او بمعنى المصدر وهكذا نظائره والضد مرفوع على الجملة
المقدرة اى صفاتها جملة ما ذكر وضد هذه الجملة وعلى هذا التقدير يكون اللام عوضا
عن هذه الجملة التى اضيف اليها او مرفوع معطوف على كل واحد من الصفات المذكورة

وعلى هذا يكون اللام مما عطف عليه يعني انه يكون مضافا الى ما عطف عليه ثم حذف
وعوض عنه اللام كانه قال صفاتها جهر وضد هذا الجهر رخو وضد هذا الرخو اه ولا
يمنع العطف على واحد منها عطفه على غيره ويستلزم حصره عليه لان معنى الضد
عام شامل لضد الجهر واخواته وهو مرفوع مبتدأ وخبره قل وعلى هذا يكون اللام
للعهد والاشارة الى المذكور في البيتين الآتيين والضد الثاني والباقي في الآتي قل كل
واحد منها اى اجعل كل واحد منها مقابلا لما ذكر في البيت السابق الاول للاول
والثاني للثاني ومنصوب على سبيل التغيير والتقديم اى وقل الضد وعلى هذا يكون
اللام عوضا عن المضاف اليه في الاعتبارين المذكورين او اشارة الى الاول والواو
للاستيناف او للعطف فافهم والله اعلم مهموسها اه قوله مهموسها كلمتان احديهما
مهموس اسم مفعول من همس بهما من الباب الثاني وهو الخفاء والثانية ضمير
مؤنث راجع الى الحروف وبيان احواله قدم في قوله من كل مقطوع وموصول بها وهو ثاني
البيت من اولها قوله فحثه شخص سكت حمس كلمات الفاء للتعقيب وحثه
فعل ماض من الباب الاول بمعنى حض يقال حثثت فلانا على الامر اذا جعلته حريصا
ومسرعا عليه ويعبر في لغة التركي بلفظ قندرمق والضمير المتصل بالفعل قدم احواله
في قوله على نبيه ومصطفاه وشخص سوار الانسان وعبر به اذا شاه من بعيد والمراد
منه فرد من افراد الانسان وسكت فعل ماض من الباب الاول فاعله تحته وهذا الفعل
مقدم تقديرا على فحثه شخص لان معنى هذا القول سكت فلان عن التكلم فحثه
شخص عليه فاخبر المص مهموس الحروف جملة الحروف التي يجمعها قولهم فحثه شخص
سكت وسموا هذه الحروف مهموسا لان معنى الهمس الخفاء المستلزم للضعف وهذه
الحروف ايضا مستلزم الضعف وذلك ان هذه لا يمنع جرى النفس عند النطق بها
مع الحركة ولا يقوى التصويت بها كقوته في المجهورة فصار في التصويت ضعف ولما
كانت مشتركة في الضعف سموا باسم الملزوم الذي هو الخفاء الملزوم الاخر الذي هو
هذه الحروف ويكفي في التسمية مناسبة الاشتراك في اللازم وعد هذه الحروف مهموسا

قول المتقدمين

على قول المتقدمين وخالف له بعض المتاخرين لانه اخرج الناء والكاف منها واداخلها
في المجهورية واستشهد بان الشدة تاكد الجهر وردة ذلك احمد بن الحسن الجاربردي بان قال
ان الشدة انحصار جرى الصوت عند الاسكان والجهر انحصار جرى النفس مع الحركة فقد يجري
النفس ولا يجري الصوت في بعض الحروف كالتاء والكاف وقد يجري الصوت ولا يجري النفس
في بعضها كالضاد والغين بظهر الفرق بينهما انتهى كلامه وفي كلامه بحث اما في قوله فقد
يجري النفس ولا يجري الصوت في بعض الحروف كالتاء والكاف فان جرى النفس فيهما ممنوع لان
نطقهما مثل نطق القاف لان جرى النفس يعقب النطق بهما لا معهما كما يعقب
جرى النفس نطق القاف يعيدها فالحاقهما للمجهورة اولى واجرى واما في قوله وقد يجري الصوت
ولا يجري النفس في بعضها كالضاد والغين فانه ان اراد به جرى الصوت مع عدم جرى النفس
في الاسكان فهو ممنوع لانك اذا تلفظت بهما وقلت اض اغ يجري الصوت مع جريان
النفس وان كان قليلا وان اراد جرى الصوت مع عدم جرى النفس في التحريك فهو ممنوع ايضا
لانهما لم يجريا قبيل التلفظ بالحركة بل يجريان حين التلفظ مع الحركة قوله شديدها
كلمتان شديد على وزن فعيل بمعنى المفعول من شد يشد شدة من الاول بمعنى القوة
كما قال الله تعالى حتى يبلغ اشده اى قوته وهو ما بين ثمان عشرة سنة الى ثلثين
وقد يجيء مضارعه بالكسر ايضا وضمير المؤنث راجع الى الحروف واحواله قدم قوله
قوله لفظ مصدر لفظ يلفظ بكسر المضارع معناه الرمي قوله اجدك قط بكت
ثلث كلمات اولها اجد امر من الاجوف من باب الافعال مثل اجب اصله اجود ماخوذ من
اجاد يجيد اجادة من الجودة فحذفت حرف المضارعة فاعيدت همزة الافعال ليمكن
التكلم ثم نقلت حركة الواو الى الجيم للثقل ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فصار
اجيد ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين فصار اجد وثانيهما قط محفف على رأى من خففه
وهو مبني عندهم على اصله وبضم اخره بالضمة التي في المشددة معناها الدهر والزمان ويجر
ايضا بمعنى حسب وهو الاكتفاء فخ بكون القاف مفتوحة والطاء ساكنة تقول ما رأيته
واحدة فقط وثالثها بكت من البكاء اصله بكيت فقلبت الياء لتحركها وانفتاح

ما قبلها ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين فصار بكت وانما سميت هذه الحروف الثمانية
شديدة لانحصار مجرى الصوت عند اسكانها في مخرجه لانك اذا قلت الحق والشط والحج
ووقفت على اواخرهن الكلمات وجدت صوتك راكدا محصورا حتى اذا رمت مد صوتك
في القاف والطاء والجيم لم يتأت ذلك لك ولما كان الصوت منحصرا في مخرج ذلك الحروف
فلم يجر الشدة اي امتنع قبوله الليان فسميت شديدة لان الصوت اذا اجرى في مخرجه اشبه
حروف اللين والفحوى مهموس الحروف جملة حروف فحثه شخص سكت وشديد الحروف
ملفوظك الذي هو حروف اجد قط بكت قوله وبين رخواه قوله وبين كلمتان
احدهما واو العطف وثانيهما بين واصله ان يكون مصدرا بمعنى الفراق وقد يضاف
اليه المكان والزمان مثال اضافة المكان نحو جلست بينكما اي مكان فراقكما ومثال
اضافة الزمان نحو فعلت بين رخولك وبين خروجك اي زمان فراق رخولك وخروجك
فحذف المضاف منهما وهو المكان في الاول والزمان في الثاني واقيم المضاف اليه وهو بين
الذي بمعنى الفراق فقيل جلست بينكما في الاول وفعلت بين رخولك وخروجك في الثاني
فيما ذكرنا تبين استعماله في المكان والزمان الا انه قد يرد به المكان مجازا نحو قولك زيد
بين الخوف والرجاء استعير لما بين الحدين مكان وبين من هذا القبيل لان الرخو
والشديد ليسا من الجثة فارادة المكان بينهما من قبيل المجاز قوله رخو قد سبق
بيانه في قوله وصفاتها جهر ورخواه قوله والشديد ثلث كلمات والاولان مرارا
والثالث وهو شديد ذكر في البيت السابق قبل هذا السابق قوله لن عمر كلمتان
احدهما لن امر حاضر من لان يلين اصله لاين فحذفت الياء لاجتماع الساكنين فصار
لن وثانيهما عمر من الاعلام معناه لن عمر اي كن لينا ولم تكتب الواو فيه لئلا يتوهم وصولها
في الحروف البينية وهي النون واللام والعين المهملة والميم والراء المهملة وجمعها الشيخ في قوله
لن عمر يعني ان هذه الحروف الخمسة لا شديدة ولا رخوة بل بين القبيلين لان كل واحد منها
متصف بشدة قاومها رخاوة مالانه جرى معه بعض الصوت وحبس بعضه او جرى معه جريا
ضعيفا فهو يكون بين بين وهو التوسط بين الشيئين قوله وسبع علو ثلث
كلمات احدها الواو مر ذكره مرارا وثانيها سبع من اسماء الاعداد مؤنث على غير قياس
اذ يقال سبعة رجال في المذكر باثبات وسبع نسوة في المؤنث وثالثها علو مصدر علا يعلو

اصله

اصله علو بالتشديد لكنه خفف للضرورة ومضافه محذوف اي ذو علو والمضاف اليه في الاول
محذوف اي سبعها ذو علو قوله حض ضغط قظ حصر اربعة كلمات والحض بيت
من القصب والضغط الضيق وقظ امر من قاظ يقيظ والقيظ اقامة في حارة الصيف
وتقدير الكلام اقم في القيظ في حض ضيق اي اقتع من الدنيا بمثل ذلك وحصر بمعنى احاط
اي احاط هذه الحروف المستعلية هذه الكلم الثلث الاعراب ولن عمر موخر تقديره لانه قائم
مقام المبتدأ المحذوف اذ تقديره وحروف لن عمر وبين رخو والشديد ظرف الخبر لا خبر حقيقة لكنهم
اطلقوا للمتعلقان خبرا تجوزا اذ تقديره ان حروف لن عمر كائن بين الرخوة والشديدة وسبع مبتدأ
مرفوع مضاف تقديرا الى الضمير الراجع الى الحروف على التفصيل المذكور وهو سبعها او صفة قائمة مقام
المبتدأ اي وحروف سبع منها او قائم مقام المضاف اي حروف سبع منها فيلزم الاضافة اضافة
بيانية وعلو قائم مقام الخبر المضاف اليه اي ذو علو وحصر فعل ماض ومفعوله محذوف اذ تقديره حصرها
اي الحروف السبع وجملة حض ضغط قظ قائم مقام الفاعل لحصر اي حصرها هذه الكلم الثلث فافهم والله
اعلم النحوي وحروف لن عمر بين الرخوة والشديدة وحروف سبع منها ذو علو حصرها هذه الكلمات الثلث
هذا تخفيف لطيف فافهم وقد مر قوله ضاد ضادا الى اه وقوله وضاده اسم ضه وكذا صاده وطاء وظاء
كل واحد منها اسم بمسمية وهو صه وطه وظه ومطبقة اسم مفعول من اطبق من باب الافعال من الطبق وهو
الموافقة يقال طابق الفعل بالفعل اذا توافقا وتاويا والمراد من كون هذه الحروف مطبقة تطابق
اللسان بالحنك الاعلى وسمي اليه عند تلفظ هذه الحروف المطبقة فسميت هذه الحروف بها تسمية
للمعلول باسم صفة بعض علته وفر من لب اربع كلمات الواو ومعلوم المعنى وفر فعل ماض مضاعف
والفرار هو اجتناب عن الشيء والبعد عنه ومن اسم من اسماء الموصولات وبحث الموصول قد وقع في قوله وبعد
ان هذه مقدمة فيما على قارئه وفصلناه هناك غاية التفصيل ولب من قولهم لبيت يا رجل تلب لبابة
من باب علم يعلم اي صرت ذا لب وهو العقل ويجوز ان يكون من لب بالمكان اذا اقام به ولزمه
ومعنى هذه الجملة فر من له من النقايص وسعى للسعادة الابدية قوله الحروف المذلقة وبيان الحروف
وقع في قوله مخارج الحروف والمذلقة من الذلق وهو قد يكون بمعنى الزرب وهو الحاد من كل شيء
يقال ذلق السكين بالضم فهو ذليق وقد يكون بمعنى الطرف يقال طرف كل شيء ذلقه وقد يكون بمعنى
السهولة يقال لسان ذلق اي سهل في الكلام وقد يكون بمعنى السرعة ولا يصلح تسمية هذه الحروف
المذلقة اذا كانت مأخوذة من ذلاقة الشيء بمعنى الحدة والطرف لان الفاء والباء والميم ليست من طرف اللسان

وحاذه لان خروجها من الشفة وليس فيها طرفية وحاذية ولهذا قال صاحب الصحاح ثلاثة منها ذولقية
وهي الراء واللام والنون واما اذا كانت مأخوذة من الذلاقة التي كانت بمعنى السهل والسرعة فيصح اطلاقها
عليها لان تلفظ هذه الحروف الستة سهل وسريع لان السهل والسرعة انما يكون من مستدق اللسان والشفة
ولهذا قال صاحب الصحاح انما سميت هذه الحروف الستة ذلقا ومذلقة لان الذلاقة في المنطق اسدة اللسان
والشفتين وهما مدرجتا هذه الحروف الستة فعلم من هذا التقدير ان هذه الحروف اخف الحروف على اللسان
واحسنها انشراحا واكثرها امتزاجا بالاعراب وصاد مبتدأ مرفوع حذف تنوينه للوزن وضاد وطاء
وظاء كل واحد منها مرفوع مبتدأ لكن تنوين الوسط محذوف للوزن ايضا وهو طاء مطبقة يحتمل ان يكون
خبر المبتدأ فح يكون الخبر لكل واحد من الثلاثة الباقية مقدرا التقدير وضاد مطبقة وطاء مطبقة وظاء مطبقة
فلابد لكل واحد من هذه الجملة الثلاثة تقدير حرف من الحروف العاطفة ويحتمل ان يكون خبرا للمبتدأ الاخير
وهو اولى لان صرفه الى الاقرب اوجه واحرى فح يقدر لكل واحد من الباقية خبرا ايضا ويحتمل ان يكون لكل واحد
من المتوسطين وهما ضاد وطاء فح قدرت لواحد منها خبرا وللاول والاخر خبرا ايضا قوله وفرمن لب
واعراب هذه القول بحسب المعنى الواو للابتداء وفر فعل ماض فاعله مستتر تحته راجع الى من والفعل
مع فاعله جملة فعلية وقعت صفة لمن محله مرفوع لكون محل موصوفه مرفوعا بالفاعلية وهذا الاعراب
على تقدير كونه موصوفا ولا يقدح في كونه موصولا فح يكون جملة لب صلة من باعتبار كونه موصولا واما اعرابه
من حيث الجملة فهي خبر مقدم للمبتدأ الماخوذ وهي الحروف والمذلقة صفة الحروف تقديره والحروف المذلقة
حروف فرمن لب فافهم والله اعلم والنحوي وكل واحد من الاربعة المذكورة مطبقة وهي الصاد والضاد
والطاء والظاء والحروف المذلقة فرمن لب قوله صفيرها صاد اه قوله صفيرها كلمتان احدهما
صفير وثانيتهما ضمير والصفير لغة صوت يصوت به البهايم ويعبر في الزكي صفلق وسمي هذه الحروف
الثلاثة صفيرا لانها تخرج من ثنية الثنايا وطرف اللسان في خروجها من بينهما يحصر الصوت ويأتي
كالصفير لانك اذا وقفت على قولك اص واز واس سمعت صوتا زائدا يشبه الصفير ولاجل هذه الخاصة
سمي صفيرا وبيان الضمير مذكور في قوله من كل مقطوع وموصول بها قوله صاد وزاي سين ثلاث كلمات من غير
العاطف في السين وهي اسماء لمقطعاتها لم يخرج الى تغيير قوله قلقلة قطب جد ثلاث كلمات والقلقة مصدر
قلقل وهي يجيء على معنيين احدهما الصوت وثانيتهما الحركة يقال قلقل فلان اي صوت فلان ويقال ايضا
قلقله فتقلقل اي حركه فتحرك واضطرب ولما انضم الى شدة هذه الحروف الخمسة في الوقف ضغط وهو
العصر شاء به التصويت بعيد تلفظها واضطرب ولم يتبين به سكونها فكانها يتحرك وذلك
ان هذه الحروف متصفة بالجهر والشدة فالجهر يمنع النفس ان يجري معها والشدة يمنع ان يجري الصوت معها
فلما اجتمع هذان الوصفان لها احتاج المتكلم عند النطق بها بكلفة الى التكلف لقصد بيان سكونها حتى يكاد

يخرج شبيه المتحرك اذ لولا ذلك لم يتبين وقطب الشيء اصله وحامله وعليه الامر يقال فلان قطب
بني فلان اي سيدهم الذي يدور عليه امرهم وجد يحتمل ان يكون ماخوذا من الجدوى كلاهما بمعنى
العطية فيكون المعنى قطب العطاء ويحتمل ان يكون ماخوذا من الجد بفتح الجيم بمعنى العظمة كقوله تعالى
وانه تعالى جد ربنا اي عظمة ربنا فيكون المعنى قطب العظمة او من الجد بمعنى الاجتهاد فيكون المعنى
قطب الاجتهاد والمبتدأ على كل التقادير محذوف اي هذا قطب العطاء والعظمة والاجتهاد قوله
قوله واللين واو وياء سكنا وانفتح قبلهما واللين ثلاث كلمات والاولى معلوم مما مر
والثالث وهو اللين ضد الخشونة والصلابة واو وياء ثلاث كلمات والاولى اسم لوه والثالثة
اسم ليه والعاطف بينهما مر مرارا وسكنا تثنية سكن وهو فعل ماض من الباب الاول ضد الحركة
وانفتحا كلمتان الاول واو العطف والثاني انفتحا فعل ماض من باب الانفعال والالف للوقفة
في آخره يحتمل ان يكون للاطلاق زيدت للاستراحة فيكون فاعله هو الموصول المقدر قبل قبلهما ويحتمل
ان يكون ضمير التثنية فيكون راجعا الى الشيئين الواقعين قبل الواو والياء المفهومين من سياق
الكلام وقبلهما كلمتان وبيان الظرف وضمير التثنية مر في البيت الخامس وهو قوله اذ واجب
عليهم محتم وسميت الواو والياء اللتان الوقعتان بعد الفتحة حرفا لينا لان صوتهما يقبل التطويل
لاتساع مخرجهما لان المخرج اذا اتسع انتشر الصوت ولان واو اضاق انضغط منه الصوت
وصلب وانما لان صوتهما عند التلفظ بهما سميتا حرفا اللينين فان قيل ان الالف حرف ايضا
لان صوتها طويل ايضا بل اطول من صوتهما لان مخرجها اوسع من مخرجيهما فكان الالف ازيد
امتدادا واسترسالا فعدها من حروف اللين اولى واحرى لان اللينية امكن واثبت من لينتهما وجمهور
النحويين والصرفيين ذهبوا الى انها من حروف اللين كما صرح به احمد الجاربردي في بيان حروف
اللين فقال فاذا وقفتها اي حروف اللين ما قبلها فهي حرف مد ولين فالالف حرف مد ولين ابدا والواو
والياء بعد الفتحة حرف لين وبعد الضمة والكسرة حرف لين ومد انتهى كلامه فلم يعد الشيخ الالف من
حروف اللين ولم يذكرها معهما قلنا ان الشيخ اعتبر حركة ما قبل حروف العلة ووجه الحركة ما قبل الياء
والواو حالتين احدهما كون تلك الحركة من جنس الواو والياء وثانيتهما كونها من غير جنسهما ولم يجد
لحركة ما قبل الالف الا حالة واحدة وهي كون حركة ما قبلها من جنسها فيكون حرف مد ابدا ولينية
لا تنفك عن مديته للزومها لمديته ولا تفرق ابدا فكان حرف مدا دائما بخلاف الواو والياء لان لينتهما
لا يستلزم مديتهما بل يفترق عنها فكان الواو والياء تارة حرف لين ويفترق من المدية كما في قول
وبيع وتارة حرف لين ومد ويجتمع لينتهما مع مديتهما كما في يقول ويبيع ولما رأى الشيخ لينة الواو والياء
الساكنين بعد الفتحة اقصر من مديتهما ومن مدية الالف سميهما حرف لين لنقصان طول صوتهما

لمخالفة حركة ما قبلهما وسمي الالف والواو والياء اذا وافق حركة ما قبلها حروف المد لموافقة حركة
ما قبلها لها اما الالف فظاهر واما الواو والياء فانه اذا كان حركة ما قبلها من جنسها وموافقا لهما
يصير احرفا مدا فافهم والله اعلم قوله والانحراف ثلاث كلمات والاولان مر بيانهما والانحراف مصدر من باب
الانفعال وهو الميل قوله صحا فعل ماض مجهول والفه للاطلاق خلاف السقم والعلة والمراد منه
هنا تعيين الانحراف في اللام والراء وتميزه فيهما قوله في اللام ثلاث كلمات والجار ولام التعريف كلاهما مر
فيما قبل ولام اسم لمقطع وهو له والراء ثلث كلمات كلها معلوم مما سبق سمي اللام والراء منحرفا لانحرافهما عن
مخرجهما حتى اتصلا بمخرج غيرهما وعن صفتهما الى صفة غيرهما واما اللام فهو من حروف الرخوة لكن
انحرف اللسان مع الصوت بها الى الشدة فلم تعترض في منع خروج الصوت اعتراض الشديد ولا يخرج مع الصوت
كله خروجه مع الرخوة فسمي منحرفا لانحرافه عن حكم الشديد وحكم الرخوة هو بين الصفتين كما مر في لن عمر
واما الراء فهو حرف انحرف عن مخرج اللسان الذي هو اقرب المخارج الى مخرجها الى مخرج اللام وهو
ابعد من مخرجها بعد مخرج من اللسان من مخرجها فسمي منحرفا لذلك وقيل انما سميت الراء منحرفة
لانها في الاصل من الحروف الشديدة لكونها انحرف عن الشدة الى الرخاوة حتى جرى معها الصوت
الذي لا يجري مع الشدة لانحرافها الى اللام والتنوير الذي فيها ولولا ذلك لم يجر معها الصوت
عند النطق بها لان الاغلب عليها الشدة والحروف الشديدة لا يجري معها الصوت كذا في شرح الطاهر
الى الحسن الظاهر قوله وبتكريرها جعل ثلاث كلمات وحرف العطف معلوم والتكرار اعادة الشيء
مرة بعد اخرى والمراد بتكرارها دوامها في اللفظ لاعادتها بعد قطعها ولذلك يجب ان يحفظ من
اظهار تكريرها سيما اذا شددت وسميت الراء مكررا لانك اذا تلفظت بها تجد صوتك
يتردد ويضطرب حتى كانه يخرج من الرات وجعل فعل ماض من الباب الثالث قوله
وللتفشي الشين وللتفشي ثلاث كلمات والعاطف واللام مر مرارا والتفشي الانتشار يقال تفشى
الشيء اذا انتشر ويطلق على ما خرج من الريح يقال انتفشت الريح اذا خرجت ولما انتشرت
مخرجها عند النطق بها وانبسطت عند خروجها مع انتشار خروج الريح من بين اللسان والحنك الاعلى
سميت متفشيا والشين كلمتان كلاهما معلوم مما مر وقال بعض العلماء الضاد متصفة بصفة التفشي
ايضا لان مخرجها انتشرت عند النطق بها وانبسطت عند خروجها الى ان يتصل بمخرج اللام
وسميت باعتبار انبساطها في خروجها متفشيا وقال محمد مكي في رعايته ان في الفاء تفشيا
لان الريح انتشر عند النطق بها قواضلا استطل

شرح الجزري المتممة